Democratic Arab Center
for Strategic Political and. Economic Studies

مقاربات السياسة الخارجية السعودية ضمن رؤية 2030 في ظل تغيرات البيئة الإقليمية والدولية

اعداد : علاء حسان غرزالدين

2024

مقاربات السياسة الخارجية السعودية ضمن رؤية 2030 في ظل تغيرات البيئة الإقليمية والدولية
علاء حسان غرزالدين

الأستاذ علاء حسان غرزالدين
باحث مجاز في العلوم السياسية والعلاقات الدولية منذ 2010.
من أهم أبحاثه المنشورة وغير المنشورة: ((الصراع الأمريكي-الصيني في منطقة المحيط الهادي "بؤرة الحرب العالمية الثالثة"))، ((المخيال الغربي عن الشرق "دراسة في الاستشراق"))، ((سياسات التثبيت والتكييف لترسيخ التبعية والتخلف)).

يبحث هذا الكتاب في مقاربات السياسة الخارجية السعودية ضمن رؤية 2030، حيث تنتمي المملكة العربية السعودية إلى نطاق جيوسياسي هام (الخليج العربي)، وتعدّ قوة فاعلة على مستوى الشرق الأوسط، هذه المنطقة تعدّ دائمة التحرك والتفاعل ضمن متغيرات النظام الدولي، ولما كانت المملكة العربية السعودية إحدى أكبر وأهم دول الشرق الأوسط، وتنعكس سياساتها على المنطقة سواء أكانت تعاونية أم صراعية، فإن دراسة سياستها الخارجية تكتسب أهمية كبيرة، سواء أكانت السياسة المتبعة تجاه القوى الكبرى في النظام الدولي، أم على مستوى الإقليم، خاصةً وأن هذه السياسة خضعت لكثير من المراجعة مع تولي الأمير محمد بن سلمان منصب ولي العهد، وبدء السعودية بتنفيذ مشروع رؤية 2030، الذي انعكس بشكل واضح على توجهات السياسة الخارجية.

هذه الرؤية الجديدة فرضت تغييرات ملحوظة في السياسة الخارجية، فقد أصبحت السعودية تتبنى سياسات أكثر واقعية وبراغماتية، تركز على تحقيق المصلحة الوطنية كأولوية، ورغم الضغوط والتنافس بين القوى العالمية والانقسامات التي تشهدها الساحة الدولية، تحافظ المملكة على موقف حيادي مع جميع الأطراف، مما يكسبها احترام الجميع ويساهم في تحقيق مصالحها.

DEMOCRATIC ARABIC CENTER
Germany: Berlin 10315 Gensinger- Str: 112
http://democraticac.de
TEL: 0049-CODE
030-89005468/030-898999419/030-57348845
MOBILTELEFON: 0049174274278717

ISBN 978-3-68929-110-5

DEMOCRATICAC.DE

المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية

Democratic Arab Center
for Strategic, Political and Economic Studies

الـنـــــاشـــر

المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية
ألمانيا / برلين

Democratic Arab Center
For Strategic, Political & Economic Studies
Berlin / Germany

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه
في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال، دون إذن مسبق خطي من الناشر.
جميع حقوق الطبع محفوظة

All rights reserved
No part of this book may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means, without the prior written permission of the publisher

المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ألمانيا/برلين

Tel: 0049-code Germany
54884375-030
91499898-030
86450098-030

البريد الإلكتروني
book@democraticac.de

عنوان الكتاب	مقاربات السياسة الخارجية السعودية ضمن رؤية 2030 في ظل تغيرات البيئة الإقليمية والدولية عنوان الكتاب
مؤلف الكتاب	**علاء حسان غرزالدين**
رئيس المركز الديمقراطي العربي	أ. عمار شرعان
مدير النشر	د. أحمد بوهكو
رئيس اللجنة العلمية	د. ربيعة تمار
الإشراف والتنسيق	
الطبعة	الأولى
السنة	2024م
عدد الصفحات	**63**
رقم تسجيل الكتاب	**ISBN 978-3-68929-110-5**
الناشر	المركز الديمقراطي العربي للدراسات السياسية والاستراتيجية والاقتصادية | برلين – ألمانيا

الآراء الواردة أدناه تعبّر عن رأي الكاتب ولا تعكس بالضرورة وجهة نظر المركز الديمقراطي العربي

مقاربات السياسة الخارجية السعودية ضمن رؤية 2030

في ظل تغيرات البيئة الإقليمية والدولية

أ. علاء حسان غرزالدين

الملخص

تنتمي المملكة العربية السعودية جغرافياً وثقافياً إلى نطاق جيوسياسي هام يتمثل بالخليج العربي، كما تعدّ قوة فاعلة على مستوى الشرق الأوسط، هذه المنطقة التي تعدّ دائمة التحرك والتفاعل مع متغيرات النظام الدولي، ولما كانت المملكة العربية السعودية إحدى أكبر وأهم دول الشرق الأوسط، والسياسات التي تتبعها تنعكس على تفاعلات المنطقة سواء أكانت تعاونية أم صراعية، فإن دراسة سياستها الخارجية تكتسب أهمية كبيرة، سواء أكانت السياسة المتبعة تجاه القوى الكبرى في النظام الدولي، أم على مستوى الإقليم، خاصةً وأن هذه السياسة خضعت لكثير من المراجعة مع تولي الأمير محمد بن سلمان منصب ولي العهد، وبدء السعودية بتنفيذ مشروع رؤية 2030، الذي انعكس بشكل واضح على توجهات السياسة الخارجية .

هذه الرؤية الجديدة فرضت تغييرات ملحوظة في السياسة الخارجية، فقد أصبحت السعودية تتبنى سياسات أكثر واقعية وبراغماتية، تركز على تحقيق المصلحة الوطنية كأولوية، ورغم الضغوط والتنافس بين القوى العالمية والانقسامات التي تشهدها الساحة الدولية، تحافظ المملكة على موقف حيادي مع جميع الأطراف، مما يكسبها احترام الجميع ويساهم في تحقيق مصالحها.

لعل أبرز ما مثّل تأثير مشروع الرؤية في توجّه المملكة إلى تنويع شراكاتها الدولية، هو التوجه شرقاً نحو روسيا والصين، وعدم الاكتفاء بالشراكة مع الولايات المتحدة الأمريكية، أما على مستوى الإقليم فقد تبنت المملكة سياسةً تعاونية، عبر سعيها الحثيث إلى تبريد الأزمات المشتعلة منذ سنوات في المنطقة، بغية تهيئة الظروف الملائمة للتنمية والازدهار الاقتصادي والاجتماعي، ويمكن القول في هذا السياق أن السلوك السعودي يعبر عن النضج الواقعي، الذي يجري عندما تدرك الدول أن أمنها مرتبط بأمن الدول الأخرى، فمع التسليم بوجود نزعة لدى الدول للتركيز على مصالحها الأمنية المحدودة والضيقة، فإنه يسود اعتقاد متزايد بين الدول الأكثر نضوجاً في النظام الدولي بأن هناك أسباباً أمنية وجيهة لأخذ مصالح جيرانها بالاعتبار عند رسم سياساتها الخاصة، وهذا ما دفع بالمملكة إلى تخفيف التصعيد في اليمن، والاتجاه من ثم نحو المصالحة مع القوى البارزة في المنطقة كتركيا وإيران.

تسعى المملكة العربية السعودية إلى اتباع نهج جديد يحقق مصالحها الوطنية من خلال تعزيز دورها الإقليمي عبر استراتيجية "صفر مشاكل" والتعاون مع القوى العالمية الكبرى مثل روسيا والصين والولايات المتحدة، كما تسعى إلى تثبيت موقعها القيادي في المنظمات الدولية والإقليمية والتقارب مع خصومها السياسيين، مثل إيران.

إلى جانب ذلك، تهدف المملكة إلى تنويع اقتصادها الذي يعتمد بشكل كبير على النفط، من خلال تشجيع الاستثمارات ورؤوس الأموال والمشاريع الريادية، وتعزيز جميع القطاعات الإنتاجية، يتجلى هذا الطموح في رؤية 2030 التي تعكس آمال التحول الاقتصادي والاجتماعي في البلاد.

المقدمة:

هناك عددٌ من العوامل التي أثّرت بشكل واضح في السياسة الخارجية للملكة العربية السعودية، منذ التأسيس وحتى الآن، فهي تنتمي إلى نطاقٍ جيوسياسي هام يتمثل بمنطقة الخليج التي تعدُّ من أبرز المناطق في العالم من حيث الأهمية الجيواستراتيجية، وبنفس الوقت تعاني شرخاً أمنياً لما تواجهه من تهديدات وتحديات مختلفة.

تتأتى الأهمية الجيواستراتيجية لمنطقة الخليج العربي من عدة عوامل، أهمها موقعها الاستراتيجي الحاكم والمتحكم في عددٍ من الممرات المائية ذات الأهمية البالغة للتجارة والأمن الدوليين، فضلاً عن أنها تزخر باحتياطي كبير من موارد الطاقة التي تعدّ عصب العلاقات الدولية المعاصرة، من هنا حازت منطقة الخليج على اهتمام القوى الكبرى في النظام الدولي، التي سعت بطرقٍ شتى إلى مدِّ نفوذها إلى هذه المنطقة الحيوية.

انطلاقاً من هذه الحقيقة ارتبطت سياسات دول الخليج العربي ومن ضمنها المملكة العربية السعودية ببنية النظام الدولي، ما يعزز افتراضات الواقعية الجديدة التي ترى أن سياسة الدولة تبقى محكومة ببنية النظام الدولي القائم، فطوال الحرب الباردة تأثّرت المملكة بالاستقطاب، الذي فرضته البنية الدولية ثنائية القطبية، حيث انضمت الرياض إلى المعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة في مواجهة الاتحاد السوفييتي، ورغم تحالف الرياض مع واشنطن فقد برز عددٌ من القضايا التي كانت مثار خلاف بين الدولتين لعل أبرزها قضية الصراع العربي-الإسرائيلي، ففي عام 1973 وأثناء اندلاع حرب أكتوبر اتخذت المملكة موقفاً استراتيجياً كان له تأثيره البالغ على تطورات الصراع العربي-الإسرائيلي، عندما قامت بقطع إمدادات النفط عن دول الغرب المساندة لإسرائيل، وقد انعكس هذا الموقف بشكل واضح على العلاقات السعودية-الأمريكية.

مع انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفييتي، وما عناه ذلك من تغيّر لبنية النظام الدولي، الذي تغير من البنية الثنائية إلى البنية الأحادية، وتفرد الولايات المتحدة كقوة عظمى وحيدة دون وجود موازن لها من القوى الدولية، لم تتغير طبيعة العلاقات السعودية-الأمريكية، فقد كانت الرياض عضواً رئيسياً في التحالف الدولي الذي شكلته الولايات المتحدة لتحرير الكويت.

لم تكتف الرياض بعلاقاتها مع واشنطن على الصعيد الدولي، بل عملت على تنويع علاقاتها مع القوى الكبرى في النظام الدولي، فبنت علاقات وثيقة مع كلٍّ من روسيا والصين، خاصةً عندما لمست الرياض تراجع الدور الأمريكي في المنطقة الذي بدأ في عهد الرئيس الأمريكي الأسبق باراك أوباما، مع ما رافق ذلك من أحداث هامة على صعيد المنطقة كان أبرزها توقيع الاتفاق النووي مع إيران عام 2015، والانكفاء الأمريكي وعدم الانخراط المباشر في صراعات المنطقة خاصةً مع توغل السعودية في حرب اليمن.

أما على صعيد الإقليم، فتعدّ المملكة العربية السعودية من القوى الريادية على مستوى المنطقة، لعبت دوراً بارزاً في الكثير من الأحداث التي شهدتها المنطقة، التي كان أبرزها ما بات يعرف بحراك الربيع العربي بداية عام 2011، الذي أفضى إلى تغيرات بنيوية في النظام الإقليمي العربي، فضلاً عن الخارطة الجيوسياسية للمنطقة عموماً، ولم تكن المملكة بعيدةً عن هذا الحدث العاصف، بل كان لها حضورها الواضح لما تتمتع به من ثقل سياسي وأمني واقتصادي، فتدخلت في سورية

ودعمت حراك الثورة، أما في مصر فقد كان لها دورٌ بارزٌ في إسقاط حكم الإخوان، فضلاً عن تدخلها عسكرياً في اليمن لإيقاف تمدد الحوثي، بما يعرف بعاصفة الحزم.

مع تبني السعودية لمشروع رؤية 2030، طرأ تغيّر واضح على السياسة الخارجية السعودية، حيث أصبحت أكثر واقعية وبراغماتية، انطلاقاً من ذلك عملت السعودية على تبريد الأزمات الساخنة، كي يعمَّ الازدهار والتنمية كامل المنطقة، على هذا الأساس تمت المصالحة مع سورية، ودعوة الرئيس السوري بشار الأسد لحضور القمة العربية المنعقدة في جدة في أيار 2023، بعد اثنتي عشرة عاماً من القطيعة، كما تم تخفيف التصعيد في اليمن ودفع الأطراف المتحاربة للجلوس إلى المفاوضات، وعلى صعيد آخر تم ردم الهوة مع أنقرة التي تولدت مع إسقاط حكم الإخوان في مصر، وتراكمت مع التدخل التصعيدي لتركيا في الأزمة الخليجية التي بدأت في حزيران عام 2017 حين بادرت تركيا إلى نشر قواتٍ عسكريةٍ في قطر، وتفاقمت الهوة واتسعت بعد اغتيال الصحفي السعودي جمال خاشقجي داخل قنصلية بلاده في تركيا، وكان الحدث الأبرز في هذا السياق هو قبول المملكة المصالحة مع إيران بوساطةٍ صينية، مع ما تحمله المصالحة من تأثيرٍ بارزٍ على العديد من الملفات الشائكة بالمنطقة.

الفصل الأول

تفاعلات الملفات الإقليمية والدولية ضمن السياسة الخارجية السعودية

تنطلق عملية صنع القرار السياسي الخارجي في المملكة العربية السعودية من خلال وحدة العمل ما بين الأسرة الحاكمة من جهة، ومؤسسات الدولة الفاعلة من جهة ثانية، ورغم تباين مستويات ودرجات الاندماج هذا، إلا أن الملك هو محور البنية للنظام السياسي السعودي كونه رئيساً لمجلس الوزراء.

ويعد نواب رئيس مجلس الوزراء والوزراء مسؤولون بالتضامن أمام الملك في مهامهم التنفيذية، ما يجعل المجلس فريقاً يمارس دوره في التخطيط والتحليل ورسم السياسات الداخلية والخارجية والمالية والأمنية والاقتصادية والتعليمية.[1]

نشأت السلطة السعودية بداية القرن التاسع عشر نتيجة لأحداث داخلية، كنتيجة لالتقاء السلطة المحلية (سلطة آل سعود) حاكمي واحة الدرعية، مع التيار الديني التوحيدي (الوهابي)، لم تكن هذه السلطة امتداد للقوى الاستعمارية أو امتداد لولاية عثمانية أو غيرها من العوامل الخارجية، لهذا يمكن عدّها شرعية تنفرد بها السعودية في المنطقة.[2]

ظهرت السلطة الحديثة للسعودية في بداية القرن العشرين نتيجة للمواجهة التي قابل بها عبد العزيز بن عبد الرحمن (ابن سعود) الجيوش الحديثة، وإجلاء القوات العثمانية عام 1913 بالقوّة من الإحساء، وإنهاء سلطة ابن رشيد الموالية للعثمانيين عام 1915.

برز التدخل البريطاني في المرحلة اللاحقة، الذي جابهه الملك (ابن سعود) الشاب بنديّة، عبر فتح باب الالتزامات لشركة نفط أمريكية وليس إنكليزية، وتوالت المجابهات العسكرية بين السعودية وبريطانيا بين عامي 1920-1930، تعبيراً عن رفض الملك عبد العزيز الخضوع للهيمنة البريطانية، وإبّان الحرب العالمية الثانية كان نجم الولايات المتحدة قد سطع كقوة استثنائية مهيمنة تأخذ مكان الهيمنة البريطانية في المنطقة والعالم، هنا كان على السعودية أن تقوم بتغيير طابع السلطة نتيجة للتحولات في القوة والنفوذ بالعلاقات الدولية، والاتجاه نحو الاستقلال وتأمين استقلالية المملكة وسيادتها.[3]

تأطرت السياسة الخارجية السعودية واستقرت منذ ثمانينات القرن الماضي في عهد الملك فهد (1982-2005)، ونشطت السياسة الخارجية للمملكة في مجموعة من الملفات (الخليجية والعربية والإقليمية والدولية)، وركّزت على مبادئ وثوابت حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول واحترام المواثيق الدولية وتوطيد السلام والأمن الدوليين، وتعزيز العلاقات الخليجية والعربية، وعلاقات التعاون مع الدول الصديقة، وأدّت السياسة الخارجية السعودية دوراً جوهرياً في القضايا الخليجية والإقليمية والدولية من أهمها: القضية الفلسطينية، وحرب الخليج الثانية، والحرب الأمريكية البريطانية على العراق، والحرب على الإرهاب.

[1] - نظام الحكم السعودي (الدستور)، الباب السادس: سلطات الدولة، المادتين 56- 57.
[2] - غسان سلامة، السياسة الخارجية السعودية منذ عام 1945: دراسة في العلاقات الدولية، معهد الإنماء العربي، ط1، 1980، ص33-34.
[3] - غسان سلامة، المرجع نفسه، ص37-38.

أولاً: الملفات الخليجية ضمن السياسة الخارجية السعودية

كان للخليج الأولوية الكبرى في السياسة الخارجية السعودية وذلك للاعتبارات التاريخية والدينية والاجتماعية والثقافية المشتركة، فقد دأبت المملكة على توقيع مجموعة من الاتفاقيات الثنائية مع الدول الخليجية، واتخذت الخارجية السعودية عدة محاور للتعاون والتكامل الخليجي، محور التعاون الاقتصادي، ومحور السياسات الخارجية لتنسيق العمل في مجال الطاقة النفطية، ومحور الاتفاقات الأمنية واستقرار دول الخليج.

1- أزمة الخليج الثانية 1990

أدّت السياسة الخارجية السعودية دوراً مهماً على صعيد العلاقات الخليجية، ويمكن اعتبار دورها في أزمة الخليج الثانية 1990 من أول الأدوار التي لعبتها بشكل فعّال، من خلال المشاركة في ترتيب الأمن الإقليمي والتأكيد على دور مجلس التعاون الخليجي في تركيز التعاون بين الأشقاء العرب.[1]

سعى الملك فهد -حينذاك- لاتباع أسلوب الدبلوماسية الردعية، عبر الاتصالات والحوار وإعطاء مساحة كافية للحوار بدلاً من اللجوء إلى القوة بين الأطراف المتصارعة، إلا أن ذلك لم يردع القيادة العراقية من المضي في مشروع الغزو للكويت.

لجأت المملكة إلى مجلس الجامعة العربية ومجلس التعاون الخليجي وتفعيل المباحثات السعودية-المصرية-السورية، ولكن عدم الشعور بالثقة بالنظام العراقي جعل الخارجية السعودية تتجه إلى الحل الدولي للأزمة عبر قوانين الأمم المتحدة وقراراتها للحفاظ على الاستقرار الإقليمي والدولي وتثبيت منطق الشرعية في القوانين الدولية لإعادة الحقوق لأصحابها وحماية الأمن القومي العربي.[2]

2- العلاقات السعودية-القطرية

في أعقاب التوترات الأمنية والسياسية وما يعرف (بالربيع العربي)، توترت العلاقات بين المملكة العربية السعودية ودولة قطر، نتيجة توجّه قطر لدعم التشكيلات الإسلامية الموالية من أجل كسب نفوذ إقليمي ودولي على حساب المملكة العربية السعودية، بناءً على ذلك حاصرت المملكة -دبلوماسياً- دولة قطر وسعت لمواجهة العلاقة الأيديولوجية مع الإخوان المسلمين، ووقفت الدول الخليجية (الإمارات العربية المتحدة والبحرين) بجانبها عن طريق بيان مشترك في آذار 2014، حيث أعلنوا سحب السفراء من الدوحة والضغط عليها اقتصادياً والحد من نفوذها من أجل الإذعان للمصالح الخليجية المشتركة.[3]

في 2014 تحت هذا الضغط الخليجي على دولة قطر، طلبت الأخيرة من الإخوان المسلمين بشكل رسمي مغادرة البلاد، ما

---

[1] - شاهر يحيى وحيد، تجربة التعاون الدفاعي المشترك بين دول مجلس التعاون، مجلة آراء حول الخليج، السعودية، 2010، الرابط على الإنترنت: **https://2u.pw/V2HL0LC** ، تاريخ الزيارة: 1-12-2023.

[2] - عبدالله آل هيضة، السعودية.. ملك يوقف الاحتلال بالقوة.. وشعب يفتح أبوابه للكويتيين، صحيفة الشرق الأوسط، جدة، 2015، الرابط على الإنترنت: **https://2u.pw/gbLil** ، تاريخ الزيارة 1-12-2023.

[3] - صحيفة البيان، الإمارات والسعودية والبحرين تسحب سفراءها من قطر، الإمارات، 2014، الرابط على الإنترنت: **https://www.albayan.ae/one-world/arabs/2014-03-06-1.2074281** ، تاريخ الزيارة: 1-12-2023.

حذا بالدول الثلاث لإعادة السفراء إلى الدوحة.[1]

3- العلاقات السعودية- العمانية

طغى على العلاقة السعودية- العمانية جو من عدم الراحة والتوتر بين البلدين نتيجة الملف الإيراني، فبالرغم من اتباع المملكة النهج التعاوني والتشاوري مع دول مجلس التعاون الخليجي، إلا أن علاقتها مع مسقط كانت تتجه إلى التأزم بالقدر الذي تتخذه دولة عمان من دفاع وتسيير أمور طهران في المنطقة الشرق أوسطية عبر الوساطة وتسويق الملف النووي الإيراني مع الغرب.

فقد رفضت سلطنة عمان مبادرة الاتحاد الخليجي 2012 التي كانت مقترح سعودي (لتحويل مجلس التعاون الخليجي إلى صيغة اتحاد قادر على مواجهة تهديدات أمن الخليج ومنها التهديدات الإيرانية) في القمة الخليجية 32 بالرياض.[2]

واختلفت رؤية البلدين بشأن الملف النووي الإيراني، فمن جهة عدته المملكة خطراً محدقاً على الأمن الخليجي والقومي، بينما سعت سلطنة عمان إلى القيام بدور الوسيط بين إيران والغرب (مجموعة دول 5+1) لتسويق الملف النووي الإيراني، فاستضافت مسقط الاجتماعات بهذا الصدد منذ عام 2011 إلى أن حققت مبتغاها في 2015 بتوقيع الأطراف اتفاق إطاري في لوزان السويسرية، وتوقيع الاتفاق النهائي الذي أبرم في نفس العام.[3]

بالمقابل من ذلك، كانت للأزمة السورية دوراً مؤثراً على العلاقات السعودية- العمانية، فقد توجّهت المملكة منذ 2013 إلى نبذ النظام السوري بعد دخوله في فلك السيطرة الإيرانية وهيمنة طهران على القرار السياسي السوري، بينما لم يتوانى القرار العماني من دعم وتسويق النظام السوري في أروقة الخارجية الغربية، وتقريب وجهات النظر لفرض استقرار الأمر الواقع والذي تسيطر عليه إيران سياسياً وأمنياً.

4- العلاقات السعودية- الإماراتية

اتجهت العلاقة بين البلدين للاستقرار نتيجة تطابق الرؤى السياسية والأمنية في المنطقة العربية والإقليمية عامةً، فقد اتبعتا نهج التعاون والتنسيق والتشاور المستمر في القضايا العالمية والإقليمية، وأنشأتا لجنة عليا يترأسها وزراء خارجية البلدين في 2014 بهدف تنفيذ الرؤية الاستراتيجية للبلدين ومواجهة التحديات المشتركة لا سيّما بعد الربيع العربي[4]، فقد رفض البلدان الصدامات التي حصلت في البحرين، ووقفا في وجه الإخوان المسلمين في مصر ودعما سقوط الرئيس السابق محمد مرسي، ورفضا التدخل الإيراني في سوريا ولبنان والعراق عبر أذرعها والميليشيات المسلحة التابعة لها (الحرس الثوري

---

[1] - صحيفة البيان، اتفاقية لعودة السفراء وطرد القيادات الإخوانية من الدوحة، الإمارات، 17 نيسان 2014، الرابط على الإنترنت: **https://www.albayan.ae/one-world/arabs/2014-04-17-1.2103900** ، تاريخ الزيارة: 5-12-2013.

[2] - غازي الغريري والوكالات، عمان ترفض الاتحاد الخليجي وتلوّح بالانسحاب، صحيفة البيان، 2013، الرابط على الإنترنت: **https://www.albayan.ae/one-world/arabs/2013-12-08-1.2016362** ، تاريخ الزيارة: 5-12-2023.

[3] - بي بي سي، توصل ايران والقوى الكبرى إلى "اتفاق إطاري" بشأن برنامج طهران النووي، 2015، الرابط على الإنترنت: **https://www.bbc.com/arabic/worldnews/2015/04/150402_iran_nuclear_talks** ، تاريخ الزيارة: 5-12-2023.

[4] - مجدي عبيد، الإمارات والسعودية.. روابط دم ووحدة مصير، صحيفة البيان، دبي، الرابط على الإنترنت: **https://www.albayan.ae/across-the-uae/news-and-reports/2014-06-19-1.2147934** ، تاريخ الزيارة: 5-12-2023.

الإيراني- حزب الله اللبناني وغيرهما).

لهذا نجد العلاقة بين البلدين تقترب من التفاهم رغم بعض المنافسة التي يتخذها البلدان في الأزمة اليمنية وملفات المنافسة الاقتصادية ومد النفوذ في منطقة الشرق الأوسط (البحر الأحمر وإفريقيا)، واختلاف رؤى التحالفات الدولية، والذي من الممكن أن تتطور في مرحلة لاحقة ليست بالقريبة إلى موضوع ينبئ بالمنافسة القوية الشرسة.

5- العلاقات السعودية- البحرينية

أدّت طبيعة تكوّن المجتمع البحريني (أكثرية شيعية وأقلية سنية) إلى تصادم القوتين الإقليميتين (إيران والسعودية) اللتان تمثلان دعماً منفرداً للمكونات الطائفية السابقة الذكر، وكان قد أدّى وجود الحكم بيد الأقلية إلى احتقان طائفي داخلي في دولة البحرين، ففي 2011 اندلعت الاحتجاجات الموسومة بالطابع الشيعي ضد الحكومة، ما استدعى دولة البحرين طلب تدخل دول مجلس التعاون الخليجي بموجب الاتفاقية الدفاعية المشتركة لقمع هذه الاحتجاجات، بالفعل تم التدخل من خلال قوة درع الجزيرة بقيادة المملكة العربية السعودية، حيث وصفت الرياض هذه الاحتجاجات بأنها تهديد مباشر للأمن العربي والخليجي.[1]

تخوّفت السعودية من التقارب الجغرافي بين البحرين وإيران، وتقارب العلاقات ما بين المنطقة الشرقية السعودية والشيعة في البحرين، وخشيت من الهيمنة الإيرانية على البحرين في حال تمكّن الشيعة من الحكم فيها، لهذا رفضت الطرح الأمريكي في البدء بالإصلاحات السياسية ضمن دولة البحرين، وباشرت بالعملية العسكرية دون طلب موافقة الولايات المتحدة لأنها رأت العملية العسكرية ضرورة حتمية تملها عليها عوامل الحفاظ على الأمن القومي والوطني لها وللبحرين من النفوذ الإيراني.

وعليه تقوم الرؤية السعودية على استقرار دولة البحرين بيد الحكومة الحالية -حتى لو احتاجت لاستعمال القوة- ودعم قراراتها، متخذة موقف الحفاظ على الاستقرار وعدم السماح لدولة ايران في مد نفوذها عبر خاصرة المملكة السعودية من خلال دولة البحرين.

ثانياً: القضايا العربية ضمن السياسة الخارجية السعودية

لم يغب عن ذهن المملكة العربية السعودية أهمية المحيط العربي، فقد كانت المنطلق الأساسي لانتماء المملكة للعروبة والعالم الإسلامي، وقد دأبت المملكة في جميع المراحل لمعالجة القضايا العربية ورأب الصدع في وحدة الصف العربي، وأولت المملكة أهمية للأزمات والقضايا الأساسية العربية ومنها:

[1] - عزالدين الهادف، قوات درع الجزيرة في البحرين.. لحماية آل خليفة أم الوطن؟، قناة الحرة، 2013، الرابط على الإنترنت: **https://2u.pw/zc0U4KF** ، تاريخ الزيارة: 2023-12-10.

1- الملف الفلسطيني

اعتبرت المملكة القدس الشريف هو جوهر القضية الفلسطينية، بهذا كانت تحشد الموقف العربي والإسلامي للوقوف في صفها وجعل القضية الفلسطينية من أولويات السياسة الإقليمية العربية والإسلامية.

فاستمرت المملكة العربية السعودية بدعم نضال الشعب الفلسطيني ودعم منظمة التحرير الفلسطينية معنوياً ومادياً وسياسياً، وطرح الملك الراحل فهد مبادرة للسلام العادل والشامل، وشجّع القوى العالمية للسعي لحل القضية الفلسطينية، وهو ما نجح به بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وتفكك المنظومة الاشتراكية في تسعينيات القرن الماضي، حيث دفعت الولايات المتحدة الأمريكية الأطراف الى عقد مؤتمر مدريد للسلام 1991 بهدف إنشاء نظام إقليمي جديد ودعم عملية السلام العربية- الإسرائيلية باعتبار السلام أصبح خياراً استراتيجياً، وهو ما كانت المملكة وما زالت مقتنعة به، ولكن ضمن اعتبارات ثابتة عبّرت عنها من خلال مبادرة السلام التي طرحتها في قمة بيروت 2002 على لسان الملك عبدالله بن عبد العزيز -ولي العهد آنذاك- "الأرض مقابل السلام"[1]، إنشاء دولة فلسطينية على حدود 1967 عاصمتها القدس الشريف، وعودة اللاجئين الفلسطينيين، والانسحاب الإسرائيلي من الأراضي السورية واللبنانية.

وإلى وقتنا الحاضر، تمسكت المملكة بالطرح السابق كشرط لبدء عملية التطبيع العربية- الإسرائيلية رغم وجود بعض الاتفاقات العربية الفردية التي اتجهت للتطبيع، حيث يندرج هذا القرار السعودي تحت مسؤوليتها العربية والإسلامية، وليس كخيار فردي، لهذا تعتبره المملكة شكلاً دقيقاً وضرورياً للتعامل الاستراتيجي يملها عليها وضعها القيادي العربي والإسلامي.

2- الملف اللبناني

وقفت المملكة العربية السعودية إلى جانب الشعب اللبناني ولم تفرق بين الفرقاء المتصارعين في الحرب الأهلية اللبنانية، بل حرصت على جمع النواب اللبنانيين في مدينة الطائف 1989 ورعت وحدتهم وتفاهمهم على الاتفاق التاريخي الذي رسم مستقبل لبنان السياسي إلى هذه الفترة، كما وانتهجت المملكة في معالجة الوضع اللبناني جرّاء الغزو الإسرائيلي سياسة ثابتة تعتمد الضغط على الولايات المتحدة الأمريكية دبلوماسياً لوقف العدوان منذ عام 1982 بعد تولي الأمير فهد بن عبد العزيز الحكم، حيث صرّح وزير الخارجية السعودي آنذاك سعود الفيصل بعد قيام أمريكا باستخدام الفيتو في 26 حزيران 1982 -على قرار فرنسي لفك الارتباط بين القوات في بيروت الغربية وتحييد الصراع عن العاصمة اللبنانية-: "في حالة عدم تدخل أمريكا لوقف العدوان الإسرائيلي على لبنان فإن ذلك سيضطرنا الى اتخاذ الإجراءات اللازمة لإجبار إسرائيل على الانسحاب، وهذا ما سيؤثر على علاقة المملكة العربية السعودية بالولايات المتحدة الأمريكية".[2]

تفعّلت الدبلوماسية السعودية اتجاه الأزمة اللبنانية في اتجاهين **أولهما** التواصل والمحادثات مع الأطراف العربية المؤثرة ومنها سوريا، والقيام بمحادثات سعودية-سورية مع الرئاسة الأمريكية (رونالد ريغن) حيث أكدت الأطراف على تطبيق

[1] - الجزيرة، النص الكامل لمبادرة السلام العربية لعام 2002، 2007، الموقع على الإنترنت: **https://2u.pw/mXfvXsp** تاريخ الزيارة: 10-12-2023.

[2] - عبد العزيز مربيد العنزي، الاستمرار والتغير في السياسة الخارجية السعودية أثناء فترة حكم الملك عبد الله بن عبد العزيز (2005-2015)، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، المجلد 23، العدد2، القاهرة، 2022، ص 207.

القراران (508) و(509) الداعيان للانسحاب الإسرائيلي من لبنان، وصيانة أراضيه واستقلاله بالموازاة مع حفظ الحقوق الفلسطينية.

والاتجاه الآخر عبر البدء بأعمال اللجنة السداسية بمدينة الطائف السعودية في 30 حزيران 1982، من أجل التوصل لاتفاق لبناني-فلسطيني حول المخرج من الوجود العسكري والسياسي للمقاومة في لبنان.

سعت المملكة العربية السعودية لإقامة دولة لبنانية مركزية قوية مستقرة من خلال تفعيل الحوار بين الأطراف المتصارعة وإنهاء النزاع ما بين الحكومة الموالية للغرب وحزب الله الموالي لإيران والمناهض للغرب.[1]

في 2006 أدانت المملكة الاعتداء الإسرائيلي على بيروت والجنوب اللبناني، وبادرت المملكة بدعوة المجتمع الدولي إلى تحمل مسؤوليته لإيقاف العدوان وحماية الشعب اللبناني، وأخيراً تكللت بالنجاح هذه المساعي وتوصل الأطراف إلى اتفاق وقف لإطلاق النار ووقف الهجوم البري.[2]

شكّل حادث اغتيال رئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري في 2005 منعطفاً كبيراً في العلاقات السعودية- اللبنانية، فتتالت الأحداث وصولاً إلى أزمة 2017 واستقالة رئيس الوزراء سعد رفيق الحريري بخطاب -من المملكة العربية السعودية- يستذكر اغتيال والده وتهديد المنطقة، ما وتّر العلاقة الثنائية للبلدين، واتهام الرئيس اللبناني ميشيل عون وأمين عام حزب الله حسن نصر الله السعودية باحتجاز رئيس الوزراء اللبناني آنذاك، وكرد فعل على هذه الاتهامات صرّح وزير الدولة السعودي لشؤون الخليج العربي ثامر السبهان بأن المملكة "ستعامل لبنان كحكومة إعلان حرب بسبب ميليشيات حزب الله"، وعلى هذه الوتيرة أصاب العلاقات الثنائية بين البلدين فتور وتباعد، قابل ذلك تعاظم دور حزب الله في لبنان وفرض سيطرته على مفاصل الدولة على حساب العلاقات السعودية الرافضة للهيمنة الإيرانية وميليشياتها على لبنان.[3]

3- الأزمة الليبية

وجّهت الخارجية السعودية استجابتها للأزمة الليبية بعكس ما يشتهيه الرئيس السابق معمر القذافي، حيث دعمت المملكة الثورة في 12 آذار 2011، وطالبت الأمم المتحدة بوضع ليبيا كمنطقة منزوعة الطيران.[4]

يأتي هذا الموقف السعودي نتيجة التراكمات في مسار العلاقة الغير طيبة للرئيس معمر القذافي بالمملكة، واتهامه لها بالتعامل مع بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وتسهيل احتلال العراق، والتورط في محاولة اغتيال ولي العهد السعودي آنذاك عبد الله في عام 2003.

---

[1] - أمجد أحمد، السياسة السعودية تجاه الأزمة السياسية في لبنان: مظاهر الاهتمام وحدود الفاعلية، مجلة القدس، العدد112، لندن، 2008، ص41-46.

[2] - أمجد أحمد، المرجع السابق، ص43.

[3] - الجزيرة، محطات مصيرية على مسار العلاقات السعودية- اللبنانية خلال 8 عقود، الموسوعة، التحديث الأخير 2021، الرابط على الإنترنت: **https://2u.pw/KaRpP0** ، تاريخ الزيارة، 5-1-2024.

[4] - عبدو جميل المخلافي، لماذا تؤيد السعودية ثورة ليبيا وتتخوف من احتجاجات البحرين واليمن؟، DW، 2011، الرابط على الإنترنت: **https://2u.pw/Rsm2CoR** ، تاريخ الزيارة: 5-1-2024.

4- الأزمة السورية

أدّت سياسة التقارب التي اتبعها النظام السوري مع إيران وحزب الله منذ عام 2000 إلى توتر في العلاقات الثنائية السعودية- السورية، لما لها ضرر استراتيجي وسياسي وأيديولوجي على المصالح السعودية، ورغم هذا التباعد في النظرة الاستراتيجية، إلا أن المملكة العربية السعودية سعت في بداية الأحداث السورية 2011 إلى دفع رئيس النظام السوري بشار الأسد لاتخاذ إجراءات سياسية تحول إلى عدم جر البلاد للصراع، والبدء بمقابل ذلك بإصلاحات وتغييرات هيكلية في الحياة السياسية والاقتصادية السورية.

أرسلت المملكة مبلغ 200 مليون دولار مساعدة عاجلة للسيطرة على الوضع والتعامل مع الوضع الاقتصادي والسياسي، إلا أن النظام السوري كان قد تصرف بمصلحته الشخصية بعيداً عن النصائح السعودية له.[1]

تخوّفت المملكة من تأجيج الصراع الطائفي في سوريا، والذي سيؤثر على دول المنطقة بأكملها، كما وأنه سيؤجج الصراع والوضع الداخلي المستقر في لبنان، ويؤدي إلى تصاعد وتيرة الصراع العربي- الإسرائيلي، لهذا كانت ترى المملكة إن وجود الرئيس بشار الأسد على سدة الحكم هو أقل الأضرار.

وبتعنّت الأسد بالتقارب مع ايران واتباع سياسات قمعية للمحتجين وعدم الاعتراف بالمعارضة السياسية، أجبرت السعودية على قطع العلاقات الثنائية وسحب السفير في 2011، ودعمت قرار الجامعة العربية بتعليق عضوية سوريا، وفي 2012 بدأت بدعم فصائل المعارضة المسلحة، كرد فعل على تدخل ايران عبر ميليشياتها والمستشارين العسكريين والأمنيين وحزب الله اللبناني في قمع المعارضة، والذي يفضي بنتيجة الحال -برأيها- إلى الهيمنة الإيرانية على سوريا والدول المحيطة بها.

منذ تولي الأمير محمد بن سلمان وزارة الدفاع عام 2015 ومن بعدها ولاية العهد 2017، بدأت المملكة تعي أن التدخل في مستنقع دول الصراع في المنطقة (سوريا واليمن وغيرهما) لا يأتي إلا بثمار التوتر في العلاقات الإقليمية ودفع تكاليف زائدة على المستوى السياسي والاقتصادي والأمني، لذا بدأت المملكة في الخروج من النزاعات الإقليمية، بل وكرّست جهودها لتصفير المشاكل مع جميع الأطراف العربية والإقليمية والدولية.

استمر جمود العلاقات السعودية- السورية على ما هي عليه إلى عام 2023، حيث حصل تطور مشهود بالعلاقات السعودية- الإيرانية عبر اتفاق رعته الصين لإعادة العلاقات الثنائية بين البلدين، ما حذا بضرورة تليين العلاقة السعودية- السورية، -كون ايران مسيطرة إلى حد ما على مفاصل الحكم في الدولة السورية عدا عن سيطرتها على أرض الواقع (عسكرياً وأمنياً واقتصادياً)-، وهو ما دعا المملكة للعمل على توافق عربي وإعادة مقعد سوريا في الجامعة العربية، وذلك لبيان حسن النية مقابل إعادة العلاقات مع ايران من جهة، وقناعتها بعدم جدوى نبذ النظام السوري كوسيلة لحل الأزمة السورية من جهة أخرى، محاولةً بذلك جر النظام السوري إلى الحضن العربي عبر مبادرة "خطوة بخطوة" لتحقيق الانتقال السياسي

[1] - صحيفة إندبندنت العربية، بندر بن سلطان: السعودية حذرت الأسد من انقلاب الوضع في سوريا 3 مرات وأرسلت له سراً 200 مليون دولار دعماً للإصلاحات، الرابط على الإنترنت: **https://2u.pw/vgolsYu** ، تاريخ الزيارة: 5-1-2024.

في سوريا وفك ارتباطها بإيران والميليشيات التابعة لها.[1]

ثالثاً: الملفات الإقليمية ضمن السياسة الخارجية السعودية

1- العلاقات السعودية- التركية:

لعبت بنية منطقة الشرق الأوسط المتميزة دوراً هاماً في تأطير العلاقات الثنائية بين البلدين، وخاصة ضمن مجريات أحداث 2011 وما تلاها من اضطراب أمني وسياسي على مستوى المنطقة بكاملها، صبغت بذلك العلاقات السعودية التركية بطابع التنافس والتعاون على فترات مختلفة بحسب الملفات الساخنة التي يتصادم بها الطرفين.

فقد جمعت الأزمة السورية توجهات البلدين لضرورة إسقاط النظام في دمشق بداية الأحداث، إلا أن عملية تدويل الصراع في سوريا، ودخول جماعات مسلحة متعددة الجنسيات والأهداف والطموحات، وتخبّط الموقف الدولي والإقليمي من النظام السوري، أفرز عوامل منافسة وصراع بين الرياض وأنقرة، تنامى هذا التنافس بدعم المملكة الأكراد في منطقة شرق الفرات، ما شكّل تهديداً أمنياً لتركيا التي اتجهت إلى التخلي عن فكرة إسقاط الأسد وأعلنت التدخل شمال سوريا لمحاربة الخطر (الداعشي) والخطر الكردي على حد سواء عبر عملية درع الفرات التي انطلقت في 2016.[2]

كما وتأثّرت العلاقات السعودية- التركية بالأزمة الخليجية 2017، حيث فرضت تدخلاً تركياً بجانب الطرف القطري عبر إقرار البرلمان التركي مشروعاً يسمح بنشر القوات التركية في قطر.[3]

بالمقابل من ذلك، تعي الدولتان أن التعاون هو الأرضية المشتركة لهما للعب دور فعّال إقليمي ودولي على مستوى منطقة الشرق الأوسط والتحالفات الاستراتيجية فيها، ففي 2021 اتجهت أنقرة إلى إصلاح العلاقات مع مصر والإمارات العربية المتحدة[4]، كما وأجرى الرئيس التركي أردوغان زيارة للمملكة العربية السعودية في 2022، و وقبل الزيارة بأسابيع أوقفت محكمة تركية الإجراءات القانونية ضد 26 مواطناً سعودياً يشتبه بتورطهم بمقتل خاشقجي، وأحالت القضية إلى السعودية.[5]

هذا التحول الجذري في العلاقات ومحاولة إنهاء الخصومات السعودية- التركية كان نتيجة عدة عوامل منها:[6]

- ميل الأطراف إلى خفض التصعيد الإقليمي وتغيير التوجهات من التنافس والصراع إلى التعاون والبناء.
- تراجع الدور الأمريكي في المنطقة وتنامي التحديات التي تشكلها بروز قوى عالمية جديدة مثل روسيا والصين.

---

[1] - "قمة جدة: الأسد وزيلنسكي يتصدران حديث رواد مواقع التواصل الاجتماعي"، 2023/5/19، الموقع على الإنترنت: **https://www.bbc.com/arabic/trending**، تاريخ الزيارة: 5-1-2024

[2] - علي نجات، "مستقبل العلاقات التركية-السعودية"، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، 2022، ص5، الموقع على الإنترنت: **https://www.bayancenter.org/2022/05/8417/**

[3] - طارق دياب، "العلاقات التركية السعودية 2011-2019 دراسة في النسق الإقليمي"، المعهد المصري للدراسات، ص66، 2020/1/23، الموقع على الإنترنت: **https://eipss-eg.org/**

[4] - بدعوة من أردوغان.. محمد بن زايد في أنقرة"، 2021/11/24، الموقع على الإنترنت: **https://www.aljazeera.net/opinions/** ، تاريخ الزيارة: 5-1-2024.

[5] - محمود علوش، "المصالحة التركية السعودية وتأثيراتها الإقليمية"، 2022/5/7، الموقع على الإنترنت: **https://www.aljazeera.net/opinions/**

[6] - محمد علوش، المرجع نفسه.

- قناعة تركيا بصعوبة التسويق للأيديولوجيا الإخوانية في العملية السياسية للأنظمة العربية.
- رؤية المملكة العربية السعودية 2030 التي تهدف إلى تصفير المشاكل، وقناعة أنقرة بأنها يجب أن تحذو حذوها في تسخير العلاقات ضمن منطقة الشرق الأوسط لحصد مكاسب اقتصادية وسياسية.

2- العلاقات السعودية- الإيرانية

تتسم العلاقة الثنائية بين الدولتين بطابع التنافس الإقليمي الذي يرتبط بعاملين أساسيين هما (مسألة توازن القوى، ومسألة الاختلاف العقائدي والهوية)، صبغت أحداث "الربيع العربي" العلاقة بين البلدين بطابع المنافسة الشرسة والصراع انطلاقاً من تباين المصالح الثنائية للطرفين، فقد دعمت طهران الاحتجاجات في دولة البحرين على حساب الأمن القومي الخليجي، بينما تدخلت في سوريا عسكرياً وأمنياً واقتصادياً لدعم النظام السوري وقمع المعارضة، بالتزامن مع دعم طفلها المدلل "حزب الله اللبناني" الذي يعد العنصر العسكري الميليشياوي لإيران في سوريا ولبنان، والمناهض لاستراتيجية الرياض في المنطقة العربية[1]، كما ودعمت ايران الحوثيين في اليمن، الذين يشكلون خطراً أمنياً وأيديولوجياً على منطقة شبه الجزيرة العربية والبحر الأحمر.[2]

هذه الإجراءات التي أحدثتها سياسة تصدير الثورة الإيرانية عززت التنافس إلى حد الصراع والتصادم السياسي والأمني والاستراتيجي على مستوى التحالفات الاستراتيجية مع القوى الدولية، فبينما كان اتجاه المملكة العربية السعودية إلى الغرب (أمريكا وأوروبا) كحليف يحفظ لها قدرتها الإقليمية، اتجهت الدولة الإسلامية الإيرانية إلى الشرق (روسيا والصين) لتسويق نفطها وسلاحها وكسب الدعم المادي والسياسي.

رغم هذا، لم يثني ذلك الطرفان البحث عن نقطة بينهما في ظل التطورات في العلاقات الدولية التي تنذر بإعادة الاصطفاف للقوى وبروز فواعل سياسية جديدة تستتبع تغيرات جذرية في النظام العالمي.

ففي آذار 2023 تكللت بالنجاح محاولات الطرفات السعودي والإيراني في الوصول على اتفاق لانطلاق العلاقات الثنائية بعد توقفها عام 2016، والذي كان له الأثر في إخماد القتال بدولة اليمن، وإعادة تفعيل الاتفاقيات المجمدة الأمنية والاقتصادية والتجارية التي كانت قد وقعت عامي 1998 و2001، وإعادة فتح السفارات بين البلدين.[3]

3- العلاقات السعودية- الإسرائيلية

كان لمبادرة السلام التي طرحتها المملكة العربية السعودية خلال القمة العربية في بيروت عام 2002 دوراً أساسياً في تأطير العلاقة مع إسرائيل، وجاء فيها: "انسحاب إسرائيل الكامل من جميع الأراضي العربية المحتلّة منذ حزيران 1967، وإقامة دولةٍ فلسطينيةٍ مستقلةٍ عاصمتها القدس الشرقية". ويستتبع تحقيق المبادرة إمكانية إقامة علاقاتٍ عربيةٍ- إسرائيليةٍ

[1] - التوتر السعودي-الإيراني: جذور الأزمة وتداعياتها"، تقدير موقف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016/6/19، الموقع على الإنترنت: **https://www.dohainstitute.org**

[2] - عصام عبد الشافي، "عودة العلاقات السعودية-الإيرانية: السياقات والمسارات"، 30المعهد المصري للدراسات، 2023/3/30، ص2، الموقع على الإنترنت: **https://eipss-eg.org/**

[3] - العربية، نص الاتفاق الثلاثي السعودي الإيراني الصيني، 2023، الموقع على الإنترنت: **https://2u.pw/GvE2oG** ، تاريخ الزيارة: 5- 1- 2024.

طبيعيةٍ في إطار السلام العادل والشامل.[1]

اتخذت المملكة خطاً محافظاً إسلامياً وعربياً في القضية الفلسطينية، وحملت موقعها القيادي العربي والإسلامي على كنف العلاقات مع إسرائيل، وفي ظل التغيرات الإقليمية والدولية بدت تنظر إلى موضوع التطبيع بعين المصلحة والبراغماتية، وهو ما جاء على لسان الأمير محمد بن سلمان بقوله: "موضوع التطبيع محسوم في المملكة، والمسؤولين السعوديين يبحثون عن مزايا ومكاسب تعرضها عليهم الولايات المتحدة الأمريكية للمضي قدماً بإنشاء علاقات مع إسرائيل".[2]

رابعاً: الملفات الدولية ضمن تفاعلات السياسات الخارجية السعودية

1- العلاقات السعودية مع الغرب (الولايات المتحدة الأمريكية)

اعترفت الولايات المتحدة الأمريكية بالمملكة العربية السعودية عام 1940، وبدأت بإقامة علاقات دبلوماسية، سبق ذلك اتفاقية ثنائية عام 1933 لشركة "سوكال" الأمريكية للتنقيب عن النفط في المملكة السعودية.

كانت المملكة تبحث عن الحماية الدولية في ذلك الوقت، بالمقابل سطع نجم الولايات المتحدة كقطب يحمل الرأسمالية العالمية على عاتقه بعد الدمار الذي حصل بأوروبا نتيجة الحرب العالمية الثانية، ولهذا كان خيار المملكة واضح باتجاه بناء العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية.

في عام 1945 وافق الملك عبد العزيز على إقامة أول قاعدة جوية للقوات الأمريكية في منطقة الظهران السعودية، وعليه تأسست العلاقة الثنائية بشكل واضح بين الطرفين.[3]

وقفت السعودية ضمن حلف الولايات المتحدة الأمريكية في أغلب المواقف الدولية مثل حرب السوفييت على أفغانستان، وغزو العراق للكويت، إلا أن أزمة 1973 ضمن حرب أكتوبر أثبتت أن المملكة تتطلع بأهمية كبيرة للموقع العربي والإقليمي لها، عندما أوقفت توريد النفط للغرب والوقوف مع دول المواجهة مصر وسوريا في الحرب العربية- الإسرائيلية.[4]

استمرت أمواج السياسة تتقاذف العلاقات الثنائية السعودية- الأمريكية إلى عام 2001 واعتداءات أيلول على الولايات المتحدة الأمريكية، التي جلبت المزيد من الانتقادات للمملكة، تبعه ذلك الغزو الأمريكي للعراق في 2003، لهذا بقيت العلاقات الثنائية حذرة يتطلع كلا الطرفين إلى المحافظة على مصالحه الخاصة دون تغيير في خارطة النفوذ التي رسمت بعد الحرب العالمية الثانية.

بعد عام 2011 وسقوط بعض الأنظمة العربية على إثرها، وتصالح القرار الأمريكي مع القوى المتدخلة في أزمات الربيع

---

[1] - مجلة الدراسات الفلسطينية، مبادرة السلام العربية التي أقرها مؤتمر القمة العربية في بيروت، العدد 51، بيروت، 28-3-2002.

[2] - صحيفة العرب، التطبيع مع إسرائيل محسوم لكن ماذا تنتظر السعودية قبل ذلك، العدد 12900، 22-9-2023، الرابط على الإنترنت: **https://2u.pw/ec6squc** ، تاريخ الزيارة: 5-1-2024.

[3] - رزق عطا يعقوب، الأهمية الاستراتيجية للملكة العربية السعودية في السياسة الخارجية الأمريكية 1990-1991، رسالة ماجستير في جامعة القدس، القدس، 2012، ص71.

[4] - غريغري غوس، "مستقبل العلاقات الأمريكية-السعودية، المملكة والسلطة، ترجمة سميرة إبراهيم عبد الرحمن، مجلة دراسات دولية، العدد 67، القاهرة، 2016، ص306

العربي، أحسّت المملكة بانسحاب أمريكي من الشرق الأوسط وترك الواقع المتصارع للأطراف الإقليمية والمحلية المتصارعة دون ضبط إيقاع متوازن يحفظ العلاقات الدولية والنظام الإقليمي والعالمي.

عقب وصول إدارة ترامب إلى البيت الأبيض، وانسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي الإيراني 2018، توجهت السياسة الأمريكية نحو عدة نقاط (مكافحة الإرهاب ومواجهة التهديد الإيراني).[1]

وضمن تغير الإدارة في أمريكا ووصول إدارة بايدن للحكم، تغيرت الرؤية السعودية للعلاقات الدولية والإقليمية، حيث بدأت تنظر بعين براغماتية واقعية، مثّلتها عدم إدانة الرياض الحرب الروسية- الأوكرانية، ورفض الاستجابة لطلب واشنطن زيادة الإنتاج النفطي للحفاظ على أسعار النفط والغاز.

هكذا تقف مستوى العلاقات السعودية- الأمريكية على حافة المصالح التي يحاول الطرفان تعظيمها، حتى على حساب العلاقة الاستراتيجية بينهما، فكلا الطرفان ينظران إلى العلاقة الثنائية بعين الأمن القومي لدولهما دون غير ذلك.

2- العلاقات السعودية مع الشرق (الصينية- الروسية)

أدت مجموعة من العوامل إلى توجّه السياسة الخارجية السعودية بعين التقارب لقوى الشرق واهمها الصين، ومن هذه الدوافع التي ساعدة بتحول الرؤية السعودية (التحولات الجيوسياسية لمنطقة الشرق الأوسط وانتشار مظاهر جديدة للإرهاب في بعض الدول العربية، وتفرد الجمهورية الإسلامية الإيرانية في قيادة هذا النوع من الصراع خاصة بعد الانسحاب الأمريكي من العراق وتنامي قدرة أطرافها في لبنان واليمن وسوريا، وأخيراً الخلافات السعودية- الأمريكية وعدم تطابق الرؤية في منطقة الشرق الأوسط).[2]

لهذا كان التقارب الصيني السعودي أحد أشكال المرحلة الحالية التي تنبئ بالانسحاب الأمريكي من ملفات الشرق الأوسط، وبالوقت نفسه، تبني المملكة رؤية 2030 التي تدعو إلى زيادة الشراكات والإقلال من الصراعات والتنافس مع القوى الدولية والإقليمية.

أدّى الانكفاء الأمريكي عن المنطقة إلى تشجيع القوى الإقليمية والدولية الطامحة لتعزيز مكانها في المنطقة الشرق أوسطية، لا سيّما روسيا التي باتت حاضرة وبقوة عبر تدخلها في سوريا عام 2015، وإنشاء قاعدة عسكرية في مدينة طرطوس السورية.

[1] - مايسة مرزوق، "العلاقات الأمريكية-السعودية في ظل إدارة بايدن: معضلة تحقيق التوازن بين المبادئ والمصالح"، المركز الديمقراطي العربي، برلين، 2023/11/5، ص10-11.

[2] - مايسة محمد محمود مرزوق، العلاقات الأمريكية-السعودية في ظل المتغيرات الإقليمية، ط1، المركز الديمقراطي العربي، برلين، 2020، ص161.

الفصل الثاني

مشروع رؤية 2030 و انعكاسه على السلوك الخارجي للسعودية

تقع المملكة العربية السعودية في نطاقٍ جيوسياسي هام، يستقطب تنافس القوى الإقليمية والدولية، وهذا ما حتّم على المملكة إعادة رسم سياستها الخارجية، فضلاً عن السياسة العامة على الصعيد الداخلي، بما يفضي إلى تعزيز مكانتها إقليمياً ودولياً، لتغدو المملكة بذلك قاطرةً للتقدم والازدهار في منطقةٍ طالما تاقت إلى الاستقرار بعد أن أنهكتها الحروب والصراعات.

أولاً: الأهداف الرئيسية لرؤية 2030[1]

رؤية المملكة العربية السعودية 2030 هي مبادرة طموحة أطلقتها المملكة العربية السعودية برئاسة ولي العهد الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود في عام 2016. الهدف الرئيسي من هذه الرؤية هو تحويل الاقتصاد السعودي وتنويعه بعيدًا عن الاعتماد الرئيسي على النفط، وذلك من خلال تعزيز القطاعات الأخرى مثل الصناعة والتقنية والخدمات.

تنويع الاقتصاد: التحول من الاعتماد الكامل على النفط إلى اقتصاد متنوع يعتمد على مجموعة واسعة من القطاعات. ما يؤدي إلى تقليل التبعية على النفط وتعزيز الاستدامة الاقتصادية، ويُظهر الالتزام بالتنويع الاقتصادي استعداد المملكة لمواجهة التحديات الاقتصادية المتغيرة.

تعزيز القدرات الإنتاجية: تعزيز القدرات التنافسية للقطاعات الرئيسية من خلال تحسين البنية التحتية وتبني التكنولوجيا، ويُظهر هذا الهدف التفات المملكة إلى تطوير بنيتها التحتية واستخدام التكنولوجيا لتعزيز الإنتاجية وتحسين جودة الخدمات والمنتجات.

تحسين بيئة الأعمال: تشجيع الاستثمار وتحسين بيئة الأعمال من خلال إجراء إصلاحات هيكلية وتبسيط الإجراءات الإدارية، وهو ما يعكس استعداد المملكة لاستقبال الاستثمارات وتشجيع القطاع الخاص على المشاركة الفعّالة في تحقيق أهداف التنمية.

تطوير التعليم والمهارات: تعزيز نظام التعليم وتطوير المهارات لضمان تأهيل الكوادر البشرية لتحقيق الأهداف الاقتصادية، ما يعكس الاهتمام ببناء قاعدة معرفية قوية وتأهيل الكوادر البشرية لتلبية احتياجات سوق العمل.

تحسين البنية الصحية: تعزيز قطاع الرعاية الصحية وتوفير خدمات صحية عالية الجودة للمواطنين، ما يعكس أهمية الاهتمام بصحة المواطنين وضمان توفر خدمات طبية عالية الجودة.

تعزيز القطاعات الاجتماعية والترفيهية: دعم الفعاليات الثقافية والرياضية وتعزيز الحياة الاجتماعية، ما يؤكد على

[1] - الموقع الرسمي لرؤية المملكة العربية السعودية 2030: Vision 2030.
ويمكن الاطلاع على:

World Bank, Saudi Arabia Economic Update. World Bank Saudi Arabia Economic Update, 2019.

وأيضاً: الموقع الرسمي للمبادرة الوطنية للصناعة والتنمية التكنولوجية:

National Industrial Development and Logistics Program.

أهمية الرفاهية الاجتماعية والثقافية كعناصر أساسية للتطور الشامل.

والجدير بالذكر أن ولي العهد الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز كان قد أعلن عن الرؤية الحديثة للمملكة العربية السعودية 2030في عام 2016، بهدف تحقيق تحوّل اقتصادي اجتماعي شامل، يجاريه في الحقيقة تحوّل السياسة والبنى الفوقية بشكل عام، فتم تشكيل فريق عمل خاص من المختصين والخبراء لدراسة وتطوير رؤية 2030، حيث تكوّنت اللجنة من شرائح متعددة وواسعة تضم مختلف الخبرات في قطاعات متعددة.

تم الإعلان عن عدة برامج ووزارات وهيئات وطنية جديدة في عام 2017، تابعة إلى عملية تنفيذ الرؤية، مثل برنامج التحول الوطني 2020، وبرنامج تحقيق التميّز في القطع الصحي، وبرنامج التحوّل الوطني للتعليم وغيرهم العديد.[1]

وفي عام 2018 تم القيام ببعض الإجراءات والتعديلات والتحسينات لرؤية 2030 بما يضمن فعاليتها وتحقيق الأهداف المرجوّة منها، وبالحقيقة إن عملية تطوير الرؤية مستمرة وغير متوقفة منذ ذلك الحين، وذلك لطبيعة الأحداث الدولية المتقلبة والسريعة، مثل التقلبات في أسعار النفط وتداعيات جائحة كورونا والأوضاع السياسية والأمنية التي تحيط بالمملكة في منطقة الشرق الأوسط.

لقد أدّت بعض المحفزات الدولية والمحلية إلى صياغة المملكة السعودية رؤية 2030، ويمكن إيجاز هذه المحفزات على الشكل الآتي:

المحفزات الدولية:

من أهم هذه المحفزات هو التغيّر والتقلّب في أسعار النفط، وهو ما يشكّل تحدياً كبيراً للاقتصاد السعودي، ما جعل الحكومة في الرياض تدرك أهمية وضرورة تنويع مصادر الإيرادات لتحقيق قدر كافي من الاستقرار الاقتصادي.

فقد اتجهت الاقتصادات العالمية الى التنويع الاقتصادي والابتعاد عن الاعتماد الكلّي على النفط كمورد وحيد، هذه السياسات مثّلت اتجاه عالمي نحو الاقتصاد المتنوّع، ما دعا المملكة السعودية لتطوير القطاعات الاقتصادية المتنوعة غير القطاع النفطي.

في السياق ذاته تولّد رغبة قوية لدى المملكة السعودية بجذب الاستثمارات الأجنبية، وتحسين البيئة المؤسسية والتشريعية والأمنية للأعمال من أجل تحقيق تنافسية على مستوى الاقتصاد العالمي، ولعب دور القائد في المنطقة على عدة صعد منها القائد الاقتصادي.[2]

[1] -رؤية 2030 المملكة العربية السعودية، الموقع الإلكتروني: **https://www.vision2030.gov.sa/media/rc0b5oy1/saudi_vision203.pdf** ، تاريخ الزيارة: 1-11-2023.

[2] - رؤية 2030 المملكة العربية السعودية، الموقع الإلكتروني: **https://www.vision2030.gov.sa/media/rc0b5oy1/saudi_vision203.pdf** ، تاريخ الزيارة: 1-11-2023.

المحفزات المحلية:

كان للتحولات الهيكلية في تكوين السكان وزيادة الأعداد في المملكة وخاصة الشريحة الشبابية دوراً بارزاً في دفع الحكومة لتحسين مستوى فرص العمل وتحفيز الابتكار في الأسواق وتقديم الخدمات التي تناسب الفئة الشابة لما لهذه الشريحة من تأثير على تطوير الاقتصاد، فكانت أحد محفزات الرؤية تحسين جودة الحياة للمواطنين وتوفير فرص التعليم والصحة والسكن ذا الجودة العالية، جنباً إلى جنب مع مواجهة التحديات الاجتماعية والهيكلية في المجتمع لتحقيق التوازن المطلوب بين القيم الدينية والتطور الاقتصادي.

عدا عن ذلك تبرز دور التحديات البيئية والاهتمام المتزايد بالتحول الى اقتصاد مستديم بيئياً، وتحسين الفعالية في استرشاد واستخدام الموارد الطبيعية، كمحفز داخلي وطموح للمملكة، ورغبة المملكة في تحقيق رؤية استراتيجية طويلة المدى لتوفير الاستقرار وفرص مستدامة للمواطنين في المستقبل.[1]

كما يمكن القول أن الرؤية تعزز عمليات التحسين في البنية التحتية واستخدام التكنولوجيا والقدرات التنافسية للاقتصاد، فيمكن أن تتيح البناء الفعّال للبنية التحتية وتقنين العمليات واستفادة المواطنين من خدمات عالية الجودة وتحسين التواصل والوصول إلى المعلومات.[2]

وهنا يتبادر للذهن السؤال كيف للمملكة السعودية أن تكامل سياساتها الواقعية في إطار رؤيتها 2030؟

تعتبر عملية التكامل بين السياسات الواقعية ورؤية 2030 أمراً حيوياً لتحقيق الأهداف الطموحة للمملكة، ويمكن أن نلاحظ بعض الخطوات التي ينتهجها صنّاع القرار في المملكة، ومنها:[3]

- ضبط السياسات والاستراتيجيات: تحديد السياسات الواقعية التي تتناسب مع أهداف رؤية 2030، وضبط السياسات الحالية لضمان توجيهها نحو تحقيق هذه الأهداف.
- التنسيق بين الجهات المعنية: تعزيز التنسيق بين الجهات الحكومية المعنية لضمان تنفيذ وتكامل السياسات بشكل سلس وفعّال.
- تعزيز الحوكمة: لضمان شفافية وفاعلية في تنفيذ السياسات والبرامج.
- التشاركية والمشاركة المجتمعية: الاستماع إلى آراء واحتياجات المواطنين والقطاع الخاص لضمان توجيه السياسات وفقًا لاحتياجات المجتمع.
- التحفيز للابتكار وريادة الأعمال: دعم وتشجيع الابتكار وريادة الأعمال عبر سياسات تحفز على التفكير الإبداعي وتطوير الحلول الواقعية للتحديات.

---

[1] - البنك الدولي، البنك الدولي في المملكة العربية السعودية، الموقع الإلكتروني: **https://www.albankaldawli.org/ar/country/saudiarabia/overview** ، تاريخ الزيارة: 1-10-2023.

[2] - رؤية 2030 المملكة العربية السعودية، الموقع الإلكتروني: **https://www.vision2030.gov.sa/media/rc0b5oy1/saudi_vision203.pdf** ، تاريخ الزيارة: 1-11-2023.

[3] - المنصة الوطنية الموحدة، رؤية 2030، الموقع الإلكتروني: **https://www.my.gov.sa/wps/portal/snp/servicesDirectory** تاريخ الزيارة 1-10-2023.

- تطوير البنية التحتية: الاستثمار في تطوير البنية التحتية لدعم تنفيذ السياسات، مما يخلق بيئة ملائمة لتحقيق الأهداف.
- تكامل القطاعات: تعزيز التكامل بين مختلف القطاعات الحكومية والاقتصادية والاجتماعية لضمان تحقيق التنمية المستدامة.
- قدرة على التكيف: تحسين قدرة الحكومة على التكيف مع التحديات والتغيرات الداخلية والخارجية.
- تبني التكنولوجيا: تكامل التكنولوجيا في عمليات التخطيط والتنفيذ لتحسين كفاءة السياسات وتقديم الخدمات بشكل أفضل.
- التقييم والمراقبة: إقامة أنظمة فعّالة للتقييم والمراقبة لضمان أداء السياسات بشكل مستمر وفعّال.

ثانياً: الإنجازات المرتبطة برؤية 2030، و أبرز المعوقات والتحديات

تعدّ رؤية 2030، مشروعاً طموحاً للنخبة السياسية الحاكمة في المملكة العربية السعودية، فقد حققت مجموعة من الإنجازات، أبرزها:

زيادة حجم الاستثمارات الغير نفطية وتطوير قطاعات الصناعة والتقنية والخدمات، كما حصل تغير ملحوظ في تطوير البنية التحتية، بما في ذلك مشاريع الاتصالات والنقل، وتبني التكنولوجيا في العديد من القطاعات، وإجراء إصلاحات هيكلية للبيئة الاستثمارية لدعم المشاريع ورؤوس الأموال المحلية والأجنبية.[1]

هذا بالتزامن مع تحسين جودة التعليم وتطوير البرامج التدريبية لرفع مستوى مهارات الفرد، وزيادة الاستثمار في القطاع التعليمي وتوفير فرص عمل عالية الجودة، وتطوير المرافق الصحية والخدمات الطبية، وتعزيز الوعي الصحي، ودعم الرياضة والفعاليات الثقافية والترفيهية لتعزيز الحياة الاجتماعية.[2]

وعلى مستوى مختلف طوّرت المملكة عبر رؤيتها مبادرات المحافظة على البيئة والتحوّل لمصادر الطاقة المتجددة، وعززت الوعي بهذه القضايا من أجل اتجاه المجتمع نحو طريق الاستدامة، كما وقامت بتعزيز برامج الابتكار وريادة الأعمال عبر اطلاق مجموعة من الصناديق الاستثمارية، ودعم تأسيس الشركات الناشئة ومشاريع الريادة.

هذا ما حذا بها الى تعزيز الحوكمة وتطوير مؤسسات الرقابة والشفافية، وتبني ممارسات حديثة في إدارة الشؤون الحكومية.

وعلى الرغم من التقدم الكبير الذي تم تحقيقه، إلا أن هناك تحديات وصعوبات تواجه عملية تنفيذ رؤية المملكة العربية السعودية 2030.[3] من بين هذه التحديات:

- تبعية الاقتصاد القائم على النفط: من حيث استمرار التحديات المرتبطة بتقلبات أسعار النفط وتأثيرها على موارد الدخل

[1] - المنصة الوطنية الموحدة، رؤية 2030، الموقع الإلكتروني: **https://www.my.gov.sa/wps/portal/snp/servicesDirectory** تاريخ الزيارة 1-10-2023.
[2] - المرجع السابق نفسه.
[3] - معهد دول الخليج العربي في واشنطن، ندوة تتناول مستقبل السعودية بعد رؤية 2030، الرابط الإلكتروني: **https://2u.pw/eeYYoKZ** ، تاريخ الزيارة: 1-10-2023.

الوطني.

- تأثير جائحة كوفيد-19: لقد انعكست جائحة كوفيد-19 على الاقتصاد العالمي وتداول السلع والخدمات، ما تتطلب تكييفًا وإعادة هيكلة[1].
- تحديات التشغيل والعمالة: ضرورة تحسين مهارات العمالة والتأكيد على المهارات المحلية لتحقيق التوازن في سوق العمل.
- التحول الثقافي: ضرورة التغلب على التحديات الثقافية وتحفيز التحول الاقتصادي والاجتماعي.
- تحقيق التوازن بين القطاعات: ضرورة تحقيق التوازن في تطوير مختلف القطاعات وضمان تنوع الاقتصاد.
- ضغوط السياسة الإقليمية: التأثيرات السياسية والأمنية في المنطقة يمكن أن تكون تحديات لتنفيذ الرؤية.
- التحول البيئي: الحاجة إلى التغلب على التحديات البيئية والتكيف مع التحول إلى الاقتصاد الأخضر.
- التحديات الاجتماعية: تحسين الهيكل الاجتماعي والاستجابة لتحديات الشباب وتقديم فرص لهم.
- إدارة التوسع الحضري: ضرورة التعامل مع التحديات المتعلقة بتوسع المدن وضمان توفير البنية التحتية اللازمة.
- تحسين فعالية القطاع الحكومي: تحسين إدارة القطاع الحكومي وزيادة فعاليته في تنفيذ السياسات.
- التحول الرقمي: التحديات المتعلقة بالتحول الرقمي وضمان توفير البنية التحتية الرقمية اللازمة.
- تحقيق التوازن بين القطاعين العام والخاص: تعزيز شراكات فعّالة بين القطاعين العام والخاص لتحقيق أهداف التنمية.

مقابل هذه التحديات لاقت رؤية المملكة السعودية 2030 استجابة من قبل المجتمع الدولي، وتعد هذه الاستجابة مهمة في إطار التعاون الدولي وتبادل الخبرات،[2] ويمكن أن نستشف ذلك عبر:

- شراكات دولية وإقليمية: تشير العديد من التقارير إلى تعاون المملكة مع دول كبرى مثل الولايات المتحدة والصين في إطار تبادل التكنولوجيا والاستثمارات. وفي اطار الشراكات الإقليمية توجد جهود لتعزيز التكامل الاقتصادي والتجاري مع دول الخليج والشرق الأوسط.
- التعاون مع المؤسسات الدولية: التعاون مع الأمم المتحدة في مجالات متنوعة مثل التنمية المستدامة وتعزيز السلام، كما هناك شراكة مع البنك الدولي لتعزيز جهود التعاون في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- التبادل الثقافي والترفيهي: تقوم المملكة السعودية بتنظيم فعاليات ثقافية وفنية لتعزيز التبادل الثقافي مع العال، وتطوير القطاع السياحي الذي كوّن استجابة إيجابية من بعض الدول لفتح المملكة للسياحة وتطوير البنية التحتية السياحية.
- الاستثمارات الأجنبية المباشرة: تستفيد المملكة من استجابة الشركات الدولية، ضمن الجهود المستمرة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى أسواقها.
- التقدير للإصلاحات الاجتماعية: تحظى المملكة بتقدير دولي لجهودها في تحسين حقوق المرأة وتعزيز المساواة.

[1] - صندوق النقد الدولي، استجابات السياسات لكوفيد-19، الموقع الإلكتروني: https://www.imf.org/en/Topics/imf-and-covid19/Policy-Responses-to-COVID-19 ، تاريخ الزيارة 1-10-2023.

[2] - Jane Kinninmont. Vision 2030 and Saudi Arabia's Social Contract Austerity and Transformation. Middle East and North Africa Program .July 2017 . https://www.chathamhouse.org/sites/default/files/publications/research/2017-07-20-vision-2030-saudi-kinninmont.pdf

الفصل الثالث

تفاعلات السياسة الخارجية السعودية في بيئة إقليمية غير مستقرة

يبقى الشرق الأوسط أكثر مناطق العالم عرضةً للعواصف، بخطوط تصدع تخترقها مجموعات عرقية، دول، مجتمعات، أديان وهويات مختلفة، وبنظرةٍ سريعة للمنطقة يتبين أن هناك لائحةً طويلة من النزاعات الحديثة الفعالة، لا سيما بعد بدء موجة الحراك العربي مطلع عام 2011، الذي زادت من تأزم المنطقة. وقد خلق هذا الواقع الإقليمي المضطرب، تحديات كبيرة أمام صانع السياسة الخارجية في المملكة العربية السعودية، فقد كان عليه رسم هذه السياسة ضمن التعقيدات السياسية والأمنية، التي فرضتها بيئة الشرق الأوسط، بالشكل الذي يعزز الدور القيادي للمملكة في المنطقة، ويسعى إلى تبريد الأزمات التي تنزف منذ سنوات.

أولاً: العلاقات السعودية-التركية بين التنافس والتعاون

تتميز كل من المملكة العربية السعودية وتركيا بثقلٍ إقليمي وأهمية كبيرة في منطقة الشرق الأوسط، في ظل ما تمتلكانه من مقومات القوة العسكرية والاقتصادية، وأهمية الموقع الجيوسياسي، فضلاً عما تحوزانه من مقومات القوة الناعمة بما تملكانه من رأسمال روحي وثقافي.

من هنا تكتسب دراسة العلاقات السعودية-التركية أهميةً كبيرةً، في ظل تزايد تأثيرهما على الساحة الإقليمية، لاسيّما منذ مطلع عام 2011، وبداية ما يعرف بالربيع العربي، والذي هيأ بدوره لتغيرات بنيوية طالت بعض دول المنطقة، فضلاً عن أنها طالت الخارطة الجيوسياسية للشرق الأوسط عموماً.

بدأت العلاقات السعودية-التركية رسمياً عام 1929، حيث اعترفت تركيا بموجب اتفاقية "الصداقة" الموقّعة بين البلدين بحكومة الحجاز في الثالث من آب من العام المذكور، ويعتبر ذلك التاريخ بداية التمثيل الدبلوماسي لكلا البلدين[1]، وبعيداً عن الخوض في تاريخ العلاقات السعودية-التركية، فإن هذه العلاقات لم تشهد توافقاً تاماً أو تحالفاً استراتيجياً قط، حيث تعيش تحت رحمة عواملٍ عدة منها ما هو تاريخي ومنها ما هو سياسي، إضافةً إلى المؤثرات الخارجية سواءً الدولية أو الإقليمية، أبرزها المشروع "الإسرائيلي"[2].

في إطار الحديث عن العلاقات السعودية-التركية، تجدر الإشارة إلى أن البنية الأمنية والسياسية لمنطقة الشرق الأوسط قد ألقت بظلالها على هذه العلاقات، فقد لعبت منطقة الشرق الأوسط كنسقٍ إقليميٍ دوراً كبيراً في التأثير على العلاقات السعودية-التركية، لاسيّما منذ مطلع عام 2011، وذلك انطلاقاً من تأثير بعض وحدات النسق، وموقع البلدين في بنية النسق الإقليمي من حيث أهميتهما إضافةً إلى المنظومة الفكرية والسياسية الحاكمة لسياستهما الخارجية، فضلاً عن الجانب المؤسسي للنسق بشقيه التنظيمي والقانوني، وأخيراً التفاعلات الإقليمية داخل النسق بشقيها الصراعي والتعاوني.

وفي سياق تأثير النسق الإقليمي للشرق الأوسط، يمكن الإشارة إلى عددٍ من الملفات الإقليمية التي انعكست على العلاقات السعودية-التركية، وجعلتها من ثم بين مدٍ وجزرٍ، ومن أهم هذه الملفات:

[1]-فارس أحمد أبو علبة، التحول في مسارات السياسات التركية في الشرق الأوسط وأثره على الدور الإقليمي التركي2011-2017، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2018، ص95.

[2] -"العلاقات السعودية التركية.. الواقع والمستقبل"، مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث، ص4، 2015/4/22، الموقع على الإنترنت: https://fikercenter.com/

1- الأزمة السورية: لقد شكّلت الأزمة السورية التي بدأت في آذار عام 2011، دافعاً قوياً للتقارب السعودي-التركي من أجل إسقاط نظام الرئيس بشار الأسد، سواءً على مستوى التنسيق السياسي، أو العسكري، أو اللوجستي، أو تدريب جماعات المعارضة المسلحة. لكن مع تأزّم الحرب السورية وتحولها إلى صراع إقليمي ثم صراع دولي، لم يعد هناك ما يجمع جهود البلدين والتقارب بينهما، فمن ناحيةٍ أصبحت موازين القوى العسكرية على الأرض تصبّ في صالح نظام بشار الأسد، وبدأت المواقف الدولية والإقليمية المطالبة برحيل النظام تتراجع، ومن ناحية أخرى بدأ الحديث عن إمكانية إدماجه في مرحلة انتقالية، وهكذا تراجعت تركيا عن فكرة إسقاط النظام السوري، ليس لعدم واقعية هذا المطلب فقط، ولكن من أجل التركيز على الخطر الأكبر الذي يهدد الأمن القومي التركي، المتمثل بالخطر الكردي، ويمكن النظر إلى عملية "درع الفرات" التي أطلقتها تركيا في 24 آب 2016، بوصفها المحطة الأبرز لهذا التطور، إذ تخلّت عن فكرة إسقاط الأسد، وأعلنت أن تدخلها العسكري في شمال سورية من أجل مواجهة الخطر "الداعشي" والخطر الكردي فقط بتوافق وموافقة روسية[1].

بالمقابل بدأت السعودية بعد التخلي عن فكرة إسقاط النظام السوري، في تعزيز العلاقات مع قوات سورية الديمقراطية، إذ استضافت المملكة قادة سورية الديمقراطية مراراً، وفي آب 2018 أعلنت الرياض عن مساعدات بقيمة 100مليون دولار لقوات سورية الديمقراطية، في غضون ذلك تَعتبر أنقرة حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي وميليشياته ووحدات حماية الشعب الكردي، امتداداً لحزب العمال الكردستاني الذي تصنفه على أنه جماعة إرهابية.

في هذا السياق يعدّ الدعم السعودي للأكراد في منطقة شرق الفرات، من أسباب الجفاء الذي خيم عل العلاقات السعودية-التركية، فقد ذكرت صحيفة "يني شفق" التركية في التاسع من تشرين الثاني 2018، أنّ كلاً من السعودية والإمارات أرسلتا قوات عسكرية نحو مناطق سيطرة الأكراد في شمال شرق سورية، ومن ثم جاء قرار الانسحاب الأمريكي من سورية، ليجعل الموقفين السعودي والتركي متناقضين تجاهه، فبينما ترغب تركيا في انسحاب أمريكي بطيء وبالتنسيق معها، فإن السعودية لا ترغب في حدوث انسحاب أمريكي، لرغبتها في احتواء النفوذ الإيراني، وقطع ممرها البري، والذي يفترض تواجد عسكري أمريكي في الشرق السوري. فحدوث انسحاب أمريكي كامل في هذا السياق يمكن أن ينهي توتر سعودي-تركي مصدره الساحة السورية، لأن الدعم السعودي للأكراد مرهون بوجود المظلّة الأمريكية شرقي الفرات، ولكن هذا السيناريو ليس من المرجح حدوثه، أما الخيار الثاني هو عدم الانسحاب وبقاء الوضع على ما هو عليه، وبالتالي استمرار الملف السوري كدافع لتباعد تركي-سعودي نتيجة لاستمرار الدعم الأمريكي للأكراد[2].

ولا بدّ من الإشارة هنا إلى أن الموقف السعودي تجاه الأزمة السورية، قد تطور بشكل واضح، فبعد أن أضحت الأزمة السورية ملفاً بالغ التعقيد والصعوبة تتداخل فيها المصالح المحلية والإقليمية والدولية بواسطة أدوات ووكلاء وميليشيات أمنية ودينية متطرفة، وطال عمر الأزمة واستنزفت طاقة البلاد وتجاوزت تداعياتها حدود الجغرافية لتعبر دولًا عربيةً وأوروبيةً، وجلبت تدخلات خارجية إقليمية ودولية، لم يعد من الممكن عربياً تجاهلها أو الاستمرار في سياسة النأي عنها أو التلطّي

[1]-علي نجات، "مستقبل العلاقات التركية-السعودية"، بغداد: مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2022، ص5، الموقع على الإنترنت: https://www.bayancenter.org/2022/05/8417/

[2]-وسام بسام، "تحليل بحثي: العلاقات السعودية-التركية... إلى أين؟؟"، مؤسسة اليوم الثامن للإعلام والدراسات، 2019/5/9، ص8-9، عل الرابط: https://alyoum8.net/posts/45481

خلف دول كبرى لم تفلح استراتيجياتها في حل الأزمة أو تقصير آجالها.

ضمن هذا السياق المتردي للأزمة السورية، شرعت المملكة العربية في إعادة هندسة سياساتها الخارجية تجاه سورية بمحاولة اجتراح إستراتيجية جديدة إزاء الملف السوري تتمثل بإذابة جبل الجليد القائم بين سورية وبقية المنظومة العربية، على قاعدة اختبار ما إذا كانت المصالحة مع النظام السوري قد تساعد في تسوية الصراع[1].

ضمن هذا الإطار التصالحي أتت دعوة الرئيس السوري بشار الأسد لحضور قمّة جدة المنعقدة في 19 أيار 2023، حيث كان حضوره الحدث الأبرز في هذه القمة، بعد مرور 12 عاماً من الانقطاع هي عمر الأزمة السورية حين انعقاد القمة[2].

2- الأزمة الخليجية: بدأت الأزمة الخليجية في حزيران 2017، عندما قامت كل من السعودية والإمارات والبحرين ومصر بقطع علاقاتها مع قطر[3]، وبمجرد تفجّر الأزمة بدأ الحديث يدور حول تأثيرها على الشراكة التركية-الخليجية، لاسيّما السعودية، وفي هذا السياق اتبعت تركيا منهجاً متدرجاً في تعاملها مع هذه الأزمة، ففي البداية تبنّت موقفاً محايداً، حينما دعت مختلف الأطراف لحل النزاع، إذ لم تصطف تركيا مع قطر في بداية الأزمة، على أمل نجاح جهود الوساطة الكويتية، أو قدرتها هي على القيام بهذه الجهود، وهو ما يفرض عليها الوقوف على الحياد، لكن مع استمرار الأزمة، وفي نفس الشهر الذي بدأت فيه، أقر البرلمان التركي مشروع قانون يسمح بنشر قوات تركية في قطر، من هنا بدأت تركيا تتخلّى عن سياسة الحياد، لتنتقل إلى دعم قطر بشكل مباشر، لتصبح بالتالي طرفاً أصيلاً في الأزمة[4].

عند استعراض الموقف التركي من الأزمة الخليجية، فإن هناك عددٌ من العوامل التي دفعت تركيا لاتخاذ هذا الموقف أبرزها[5]:

- هشاشة العلاقات التركية-الخليجية، باستثناء تحالفها مع قطر، نظراً للنظرة السلبية الخليجية تجاه تركيا، متأثرةً بالعامل التاريخي الصراعي بينهما من ناحية، وباعتبار تركيا دولةً ترنو نحو طموح إقليمي مهيمن من وجهة نظر بعض الدول الخليجية من ناحية أخرى.
- تعدّ قطر الدولة الوحيدة في المنطقة العربية التي تشاطر تركيا توجهاتها السياسية في دعم تيارات الإسلام السياسي وحركة التغيير السياسي في المنطقة، وبالتالي تعدّ خسارة تركيا لقطر خطأً استراتيجياً، بل إن قطر تعدّ الدولة العربية الوحيدة التي نسجت معها تركيا تحالفاً استراتيجياً حقيقياً، تم تمتين أواصره بعد الأزمة الخليجية.

بقي الخلاف بين تركيا والسعودية قائماً، بشأن مقاربتهما للوضع الإقليمي غير ظاهر بشكل حاد كما هو الحال مع مصر والإمارات العربية المتحدة، إلى أن جاءت أزمة مقتل الصحفي السعودي جمال خاشقجي في قنصلية بلاده بإسطنبول عام

[1]-محمد علوش، "المصالحة السعودية السورية: لماذا؟"، 2023/6/7، الموقع على الإنترنت: **https://gulfhouse.org/posts/5998/**

[2] -"قمة جدة: الأسد وزيلنسكي يتصدران حديث رواد مواقع التواصل الاجتماعي"، 2023/5/19، الموقع على الإنترنت: **https://www.bbc.com/arabic/trending**

[3] -"دول عربية تقطع علاقاتها مع قطر لـ"دعمها الإرهاب" وقطر تأسف للقرار"، 2017/6/5، الموقع على الإنترنت: https://www.bbc.com/arabic/middleeast.

[4]-طارق دياب، "العلاقات التركية السعودية 2011-2019 دراسة في النسق الإقليمي"، المعهد المصري للدراسات، ص66، 2020/1/23، الموقع على الإنترنت: **https://eipss-eg.org/**

[5] -المرجع نفسه، ص67.

2018[1]، فقد مثّلت هذه الحادثة فرصةً كبيرةً لتركيا من أجل تحجيم دور الأمير محمد بن سلمان في صناعة القرار السعودي، وتحجيم الرؤية التي يتبناها تجاه المنطقة كحدٍ أدنى، وكذلك الحصول على تنازلات سعودية في المنطقة، وتحقيق مكاسب اقتصادية لإنقاذ اقتصاد تركيا المتراجع، هذا ما كشفته أنقرة التي خسرت المواجهة مع الرياض في استخدام مقتل خاشقجي كورقة للمساومة[2].

لكن التحولات الدراماتيكية التي شهدتها المنطقة، خلقت مساراً جديداً في العلاقات التركية-العربية بعد ما يقارب عقداً من التنافس الحاد على إعادة تشكيل الوضع الإقليمي، ففي أيار 2021 دخلت أنقرة مفاوضات لإصلاح العلاقات مع مصر، أعقبها إبرام مصالحة مع الإمارات تُوّجت بزيارة ولي عهد أبو ظبي الشيخ محمد بن زايد إلى أنقرة في 24 تشرين الثاني 2021[3].

انتهجت تركيا استراتيجية تجزئة الخلافات مع خصومها الإقليميين، مما ساعدها في تهيئة الأرضية لمرحلة المصالحة مع السعودية، ففي الثامن والعشرين من نيسان 2022، أجرى أردوغان زيارة إلى المملكة العربية السعودية، فتحت آفاقاً جديدة في علاقات البلدين، وقبل الزيارة بأسابيع أوقفت محكمة تركية الإجراءات القانونية ضد 26 مواطناً سعودياً يشتبه بتورطهم بمقتل خاشقجي، وأحالت القضية إلى السعودية[4].

لا شك أن هذا الانعطاف في السياسة التركية مرده إلى العديد من العوامل، إذ تدرك أنقرة أهمية دول الخليج، لاسيّما السعودية كمرتكز اقتصادي وتجاري، فانطلاقاً من رؤية حزب العدالة والتنمية، فإن المنطقتين الوحيدتين في الشرق الأوسط اللتان بقيتا مستقرتان نسبياً بعد حراك الربيع العربي هما تركيا والخليج العربي، وهذا ما عبّر عنه الرئيس التركي أردوغان أثناء زيارته إلى الكويت عام 2017، حين وصف تركيا والخليج بقوله: "تركيا والخليج كجزيرتي استقرار وسط منطقةٍ جغرافيةٍ تعاني من مشاكل شتّى"[5].

إلى جانب ذلك هناك عددٌ من العوامل الهامة والحاسمة التي دفعت أنقرة والرياض، كما أنقرة وأبو ظبي، إلى إحداث تحولٍ جذريٍ في العلاقات من الخصومة إلى التعاون، أهمها[6]:

1) خفض التصعيد الإقليمي: بعد نحو عقدٍ من الاستقطاب الإقليمي الذي عاشته المنطقة، مع ميل دول الإقليم إلى خفض التصعيد وإعادة توجيه سياساتها الخارجية، إذ شكّل تحول تركيا نحو الحد من خلافاتها الإقليمية إلى جانب إنهاء الأزمة الخليجية واتفاق المرحلة الانتقالية في ليبيا التي كانت إحدى ساحات التنافس الإقليمي بالوكالة، حافزاً لدى السعودية وكل من تركيا والإمارات ومصر على استكشاف سبل طيّ مرحلة الخصومة، علاوةً على ذلك وصلت هذه الأطراف إلى قناعةٍ بأن التنافس بينها على مدى عشر سنوات لم يؤدِ إلى تغييرٍ جوهريٍ في الوضع الإقليمي.

---

[1] -محمود علوش، "المصالحة التركية السعودية وتأثيراتها الإقليمية"، 2022/5/7، الموقع على الإنترنت: https://www.aljazeera.net/opinions/

[2] - وسام بسام، "تحليل بحثي: العلاقات السعودية-التركية.. إلى أين؟؟"، مرجع سابق.

[3] -"بدعوة من أردوغان. محمد بن زايد في أنقرة"، 2021/11/24، الموقع على الإنترنت: https://www.aljazeera.net/opinions/

[4]- محمود علوش، "المصالحة التركية السعودية وتأثيراتها الإقليمية".

[5]-محمود الرنتيسي، "السياسة التركية تجاه أزمة قطر وجيرانها: جمع القوة المتوسطة بين أدوات القوة الصلبة والناعمة"، ص286-287، 2020/5/17، الموقع على الإنترنت: https://dergipark.org.tr/tr/download/article-file/1181038

[6]- محمود علوش، "المصالحة التركية السعودية وتأثيراتها الإقليمية"، مرجع سابق.

2) تحول السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط: في إطار تقليص انخراطها في قضايا المنطقة للتركيز على التحديات الأخرى التي تمثلها روسيا والصين، الأمر الذي شكل حافزاً إضافياً لدى قوى المنطقة لإنهاء خلافاتها ومحاولة التفاهم بشأن كيفية إدارة الوضع الإقليمي في مرحلة ما بعد تراجع الدور الأمريكي.
3) تراجع الالتزام التركي بدعم تيار الإسلام السياسي في المنطقة: مع بداية حراك الربيع العربي دعمت أنقرة وصول تيارات الإسلام السياسي للسلطة في البلدان التي حدثت فيها الثورات، لكن السياسة التركية تعرّضت للانتكاسة بعد الإطاحة بنظام الإخوان المسلمين في مصر عام 2013، وكان ذلك بدايةً لأزمة طويلة بين أنقرة وكل من السعودية ومصر والإمارات، وهذا ما دفعها فيما بعد للتركيز على استعادة علاقاتها التقليدية مع القوى العربية المناهضة للإسلام السياسي، بعد أن وصلت إلى قناعةٍ بأن أضرار التمسك بهذه المقاربة تفوق منافعها، لا سيّما بعد أن أظهر التيار المناهض للإسلام السياسي قدرته على تغيير مسار المنطقة بعد الربيع العربي.

إضافةً لكل ما سبق يأتي الموقف التركي بخفض التصعيد تجاه دول المنطقة بما فيها المملكة العربية السعودية، نتيجة إدراك تركيا صواب السياسة السعودية، التي تسعى لتصفير المشاكل في المنطقة، وفق مشروع رؤية 2030، انطلاقاً من ضرورة خلو المنطقة من التوتُّرات والحروب، والقناعة بأنَّ السلام هو السبيل الوحيد لازدهار المنطقة، وأنَّ الدول الغربية لعِبت دوراً بارزاً في خلق الأزمات وتغذية الخلافات، لحصد مكاسبٍ سياسيةٍ واقتصاديةٍ على حساب أمن وازدهار دول المنطقة، وفي هذا السياق يمكن فهم موقف تركيا المرحب بالمصالحة السعودية-الإيرانية بوساطةٍ صينيةٍ في آذار 2023[1].

هكذا يمكن القول إن إدراك السعودية وتركيا لقوة وتأثير كل منهما على مستوى الإقليم، قد دفعهما لاحتواء التصعيد للحيلولة دون الوصول إلى نقطة اللاعودة في فترات الصراع، والحرص على الحد الأدنى من العلاقات الجيّدة والتواصل السياسي في ظل الأزمات، فكل دولة تحرص على عدم خسارة قوةٍ إقليميةٍ بهذا الحجم في نطاق جيوسياسي هام كالشرق الأوسط.

ثانياً: العلاقات السعودية-الإيرانية

تكتسب العلاقات السعودية-الإيرانية أهمية كبيرة على مستوى المنطقة، من نواحٍ عدة فهي تتفاعل ضمن نطاقٍ جيوسياسي متأزم، ومن ثم فهي تقوم بين لاعبين إقليميين هامين في المنطقة، وهي إلى ذلك تتأثر بمجموعةٍ من العوامل العقائدية والثقافية التي تلقي بظلالها على هذه العلاقات.

إذ تعدّ السعودية وإيران قوتين إسلاميتين كبيرتين، ومصدرين كبيرين للنفط، تحظيان بموقع جيوبوليتيكي واستراتيجي مهم في الشرق الأوسط، وقد مرت العلاقات بينهما بمراحل تاريخية مختلفة، تشوبها توترات واضطرابات مستمرة وتحسن وتقارب لفترات لم تستمر طويلاً[2].

يعود أول اتصال بين الدولتين إلى عام 1926، عندما وجه الملك عبد العزيز آل سعود دعوةً إلى كافة الحكام والملوك

[1]-محمد عبدالله بن هميم، " مكاسب وفرص تركيا من التقارب السعودي-الإيراني"، 2023/4/17، الموقع على الإنترنت: https://rasanah-iiis.org
[2]-خيام محمد الزعبي، "عودة العلاقات الإيرانية السعودية: السياقات والتداعيات"، مجلة مدارات إيرانية، العدد 20، المجلد 6، حزيران 2023، ص205.

المسلمين، لعقد مؤتمر إسلامي في 7 حزيران 1926، لبحث سبل تنظيم الحج، حيث كانت إيران من بين الدول الإسلامية التي لبت الدعوة، أما العلاقات الدبلوماسية الرسمية فتعود إلى العام 1928، عند قيام الشاه محمد رضا بهلوي بإرسال حبيب الله خان كأول دبلوماسي إيراني إلى مملكة نجد والحجاز، عقب ذلك أرسلت السعودية وفداً رسمياً رفيع المستوى إلى طهران بقيادة الشيخ عبدالله الفضل في عام 1929، توّجت هذه الزيارة بعقد معاهدة صداقة بين الإمبراطورية الإيرانية ومملكة نجد والحجاز وملحقاتها، والتي حددت بدورها الأسس الأولية لبنية العلاقات الرسمية بين الطرفين وفتحت الطريق لتوسيع العلاقات الثنائية في عدة مجالات كالتجارة وتنظيم الحج[1].

تجدر الإشارة عند استعراض العلاقات السعودية-الإيرانية، أن هناك متغيران أسياسيان يؤثران في هذه العلاقات، ويحددان مسارها من ثم، هما المتغير الأمني الذي يرتبط بمسألة توازن القوى بين الدولتين، والمتغير الذي يرتبط بمسألة الهوية لناحية الاختلاف العقائدي والهوياتي، والتنافس من ثم على تمثيل الدين الإسلامي بما يمثله من رأسمال رمزي مؤثر في المنطقة. وإلى جانب المتغيرين السابقين هناك أيضاً البعد الاقتصادي الذي يحظى بأهميةٍ كبيرة في العلاقات السعودية-الإيرانية، إذ تمتلك الدولتان موارد طاقة كبيرة جعلتهما محظ أنظار الدول كافة، فأصبحت السعودية وإيران بفعل احتياطيهما الكبير من النفط دولتين ريعيتين تعتمدان على إيرادات النفط بالدرجة الأولى، الأمر الذي جعل التقلبات السياسية ذات مردود سلبي أو إيجابي على هذه الإيرادات، فأصبح النفط وتسعيره يخضع للتفاعلات السياسية، التي تأطرت بمنظمة الدول المصدرة للنفط، فكان للتفاعلات داخلها، وبتأثير من عوامل البيئة الخارجية للمنظمة، كبير الأثر على مسارات علاقاتهما التفاعلية[2]

الحقيقة أن العلاقات السعودية-الإيرانية عرفت في عهد الشاه حالةً من الاستقرار والتعاون، نتجت أساساً عن انتساب الطرفين إلى المعسكر الدولي نفسه الذي كانت تقوده الولايات المتحدة إبان الحرب الباردة، وشعورهما المشترك بتهديد الاتحاد السوفييتي وحلفائه الإقليميين، لقد كانت تلك الحالة سائدةً على الرغم من الأطماع الإيرانية في السواحل الشرقية للخليج العربي، وبخاصة بعد إعلان بريطانيا عن رغبتها في الانسحاب من المنطقة في أواخر ستينيات القرن الماضي، فسارعت إيران إلى احتلال جزر الإمارات الثلاث عام 1971. وقد توترت تلك العلاقات بشدة بعد الإطاحة بنظام الشاه وإعلان قيام الجمهورية الإسلامية الإيرانية عام 1979، لتخرج إيران بذلك من استقطاب الحرب الباردة، ولتشرع في تصدير ثورتها للخارج، والعمل على الإطاحة بالأنظمة المحافظة في منطقة الخليج، متهمة إياها بالتبعية للغرب ولا سيما الولايات المتحدة، من هنا لم يكن مستغرباً وقوف السعودية إلى جانب العراق ودعمها له في حرب السنوات الثماني مع إيران(1980-1988)، وعقب الغزو العراقي للكويت مطلع تسعينيات القرن الماضي، سرى بعض الدفء في العلاقات السعودية-الإيرانية، بما في ذلك التبادل الدبلوماسي بينهما، كما ساهم وصول الإصلاحي محمد خاتمي إلى منصب الرئاسة في إيران ومحاولة الانفتاح على جيرانه والعالم في إحداث تحسنٍ أكبر، لكن العلاقات سرعان ما عادت إلى التوتر بعد الغزو الأمريكي للعراق

[1]-نسرين بن مهوب، العلاقات السعودية-الإيرانية بين المحددات الداخلية والمؤثرات الخارجية 2003-2018، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية 2020، ص24-25.

[2]-مصطفى محمد صلاح محمد، "السعودية وإيران: صراع الأدوار في الشرق الأوسط البحرين، سوريا، واليمن نموذجاً"، 2017/4/12، المركز الديمقراطي العربي، ص6، الموقع على الإنترنت: **https://democraticac.de/?p=36989**

عام 2003، وازدادت سوءاً بعد وصول محمود أحمدي نجاد إلى الحكم صيف 2005[1].

قبل اندلاع ما يعرف بثورات الربيع العربي عام 2011، مثل العراق نقطة التوتر الأبرز في العلاقات السعودية-الإيرانية، إذ طالما وجهت الرياض اتهامات لطهران، بمحاولة بسط نفوذها على العراق مستغلةً الوضع المستجد للعراق في أعقاب الغزو الأمريكي، الذي قام بتدمير بنية الدولة العراقية وعلى رأسها الجيش، وأحال العراق إلى كيانات طائفية، وعمل على تسليم السلطة لحلفاء إيران من ميلشيات وأحزاب.

جاء حراك الربيع العربي، ليضيف مدخلاً جديداً للخلاف السعودي-الإيراني، حيث كان هناك خلاف واضح في قراءة المشهد الإقليمي المستجد، فبينما اتخذت السعودية موقفاً مبدئياً في معارضة الثورات مع بداية الحراك، تفاوتت مواقف طهران منها حسب مصالحها، فبعد أن أيدت إيران ثورات تونس ومصر (بوصفها تعبيراً عن صحوة إسلامية وذلك حسب المرشد الأعلى آية الله خامنئي)، وساندت الاحتجاجات الشعبية في البحرين، وعدتها أيضاً امتداداً للصحوة الإسلامية التي بدأت بالثورة الإسلامية عام 1979 تحول الحراك الذي شهدته سورية ضمن موجة الحراك التي شهدتها المنطقة، إلى مؤامرة تستهدف المقاومة ومحورها[2].

شكلت الأزمة السورية، أهم ساحات التنافس والصراع بين الاستراتيجية السعودية و المشروع الإيراني في المنطقة، فمنذ اليوم الأول لبداية الأزمة حدث اصطفاف سياسي وعقائدي في المنطقة حول دعم النظام السوري، أو تأييد المعارضة، انطلاقاً من مصالح الدول المتضاربة، لأن بقاء النظام من عدمه يؤثر بشكلٍ مباشر في تحالفات ونفوذ كلٍّ من إيران والسعودية، فالنسبة لإيران يعد الحفاظ على النظام السوري من أولويات مشروعها الإقليمي، فعن طريقه يمكن لطهران ربط سلسلة جغرافية متصلة من النفوذ الإقليمي تبدأ من غرب إيران مروراً بالعراق وصولاً إلى لبنان والأراضي الفلسطينية المحتلة، إذ يعد النظام السوري حليفاً لإيران وقد نشأ هذا التحالف منذ قيام الثورة الإسلامية عام 1979، فقد ساند هذا النظام إيران في حرب الثماني سنوات مع العراق، وقد تطور التحالف السوري-الإيراني مع مرور الزمن، ففي منطقة التحالفات المتذبذبة وغير المستقرة، برهنت العلاقات السورية-الإيرانية أنها أكثر ثباتاً وديمومة من أي علاقة أخرى في المنطقة تقريباً[3].

كانت المقاربة السعودية للأزمة السورية مغايرةً للمقاربة الإيرانية، فمع تنامي الأزمة في سورية، طالبت السعودية برحيل النظام السوري، وكان من أبرز أسباب الموقف السعودي العمل على تطويق التمدد الإيراني في المنطقة، فقد وجدت الرياض أن الأزمة السورية تشكل فرصةً استراتيجية للحد من النفوذ الإيراني في دول المشرق، فإيران ومنذ عام 1979 أقامت تحالفاً استراتيجياً مع سورية، مكنها من تأدية دورٍ فاعل في ملفات المنطقة، لاسيما القضية الفلسطينية والملف اللبناني، كما أن هذا التحالف شكل عائقاً أمام الدور والنفوذ السعودي، خاصةً في ظل اختلاف التحالفات الدولية بين السعودية من جهة، والنظام السوري وإيران من جهة أخرى، وهكذا قادت الأزمة السورية إلى حالةٍ من الاستقطاب بين دولتين إقليميتين

[1]-"التوتر السعودي-الإيراني: جذور الأزمة وتداعياتها"، تقدير موقف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016/6/19، الموقع على الإنترنت: https://www.dohainstitute.org

[2]-" التوتر السعودي-الإيراني: جذور الأزمة وتداعياتها"، المرجع نفسه.

[3]- مصطفى محمد صلاح محمد، "السعودية وإيران: صراع الأدوار في الشرق الأوسط البحرين، سوريا، واليمن نموذجاً"، مرجع سابق، ص13-14.

مختلفتين مذهبياً هما السعودية وإيران، واتخذت السعودية أول موقف مؤيد للثورة، وكان في حالة سورية مدفوعاً أساساً بمنطق الصراع مع إيران ومحاولة وقف تمدد نفوذها إلى الخليج ودول المشرق العربي[1].

إضافةً إلى سورية مثّل اليمن ساحةً رئيسية للنفوذ الإيراني، ففي سياق استراتيجيتها التي اتبعتها بعد قيام الثورة 1979، عملت طهران على بناء ركائز نفوذ لها في مجتمعات الدول المجاورة عبر محاولة التواصل مع مكوناتها الشيعية، أو ادعاء تمثيل هذه المكونات وقضاياها عندما لا تملك تواصلاً مباشراً معها، وفي هذا السياق بدأت عملية بناء قوى وأحزاب وميليشيات شكلت أدوات لإيران وأذرع لها تستخدمها للتأثير في مجتمعات هذه الدول وفي علاقات القوة القائمة في الإقليم أيضاً، وهكذا جرى تأسيس حزب الله في لبنان من قبل الحرس الثوري الإيراني في مطلع ثمانينيات القرن الماضي، كما ظهر المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق وجناحه العسكري "فيلق بدر"، الذي أسسته إيران عام 1982 وأدى دور رأس حربة للغزو الأمريكي للعراق عام 2003، قبل أن يتمكن مع ميليشيات وأحزاب أخرى حليفة لإيران من الإمساك بزمام الدولة العراقية بعد الانسحاب الأمريكي عام 2011، وكانت آخر محاولات إيران في هذا السياق دعم ميليشيات الحوثي في اليمن ودفعها للعمل كثلث معطل، قبل أن تجمح باتجاه السيطرة على البلاد مطلع عام 2015[2].

شكلت الأزمة اليمنية ساحةً للصراع المفتوح بين المملكة العربية السعودية وإيران، إذ غدت إيران مع الدعم الذي تقدمه لجماعة الحوثي، تهدد العمق الاستراتيجي للمملكة، واستهدفت العديد من المنشآت الحيوية داخل الأراضي السعودية، ثم جاءت أحكام الإعدام التي نفذتها السعودية بحق عددٍ من العلماء والناشطين السياسيين كان من بينهم المرجعية الشيعية الشيخ نمر النمر عام 2016، وقيام مظاهرات حاشدة في إيران استهدفت مبنى السفارة السعودية في طهران، ليتفاقم الوضع إلى أن وصل إلى قطع العلاقات بين الدولتين في الثالث من كانون الثاني 2016[3].

تصاعدت المجابهة بين السعودية وإيران في اليمن، حتى بات الملف اليمني بالغ التعقيد، في ظل ما يقارب من ثماني سنوات من الصراع، مع ما حمله من تكاليف مالية ضخمة للسعودية، فضلاً عن التهديدات الأمنية على حدودها الجنوبية، لاسيما بعد تعرض منشآت شركة الزيت العربية السعودية - أرامكو لقصفٍ حوثيّ، في أيلول/ سبتمبر 2019[4].

دفع استمرار الاقتتال في اليمن، بشكل يهدد أمن واستقرار المنطقة، المملكة إلى إعادة النظر في سياستها تجاه الأزمة اليمنية، لتنحو نحو مزيدٍ من الواقعية، وفي هذا الإطار بدأت المساعي السعودية لتبريد الأزمة، ومع تحقق المصالحة السعودية-الإيرانية في آذار 2023، فإن الأزمة اليمنية شهدت تخفيف التصعيد، لكنها حتى الآن لم تعرف التسوية النهائية، فالأقرب إلى الواقع هو الاستمرار في عملية إعادة تشكيل خريطة اليمن كساحة لتوازنات القوى وجماعات المصالح والمشروعات الجهوية التي تستند لاعتبارات يشكلها مزيج من العصبيات التي تفرضها الانتماءات الأوّلية ما قبل الدولة،

[1]-زهراء غازي فتح الله، "انعكاسات الأزمة السورية على العلاقات الإيرانية-السعودية"، المركز الديمقراطي العربي، 2016/9/9، ص6، الموقع على الإنترنت: **https://democraticac.de/?p=36989**

[2]- "التوتر السعودي-الإيراني: جذور الأزمة وتداعياتها"، مرجع سبق ذكره.

[3]-عصام عبد الشافي، "عودة العلاقات السعودية-الإيرانية: السياقات والمسارات"، 30المعهد المصري للدراسات، 2023/3/30، ص2، الموقع على الإنترنت: **https://eipss-eg.org/**

[4]-كريم قرط، "أثر الاتفاق السعودي الإيراني في الأزمة اليمنية"، 2023/8/21، الموقع على الإنترنت: **https://www.masarat.ps/article/6162**

وبالتالي تكمن معضلة اليمن ليس فقط في إنهاء دورة الصراع والانتقال لدورة التسوية، وإنما أيضاً في غياب معيار الدولة الوطنية التي يتصارع الجميع باسمها.

هكذا يتضح كيف أن الملف اليمني بات بالغ التعقيد، ويستنزف جميع الأطراف المتورطة في الصراع، لاسيما السعودية، حيث أصبحت حرب اليمن مكلفةً جداً لاقتصادها ودورها، إذ أن فائض دورها الإقليمي في اليمن يمكن استثماره في ملفات أخرى، بالإضافة إلى أولويات الشأن الداخلي، لا سيما مشروع التنمية في إطار رؤية 2030، وتعزيز وضعها الدفاعي تجاه المهددات والمخاطر التي شكلتها الحركة الحوثية في الفترة السابقة[1].

الاتفاق السعودي- الإير اني واحتمالات تطور العلاقات الثنائية

بدأت المباحثات المباشرة السعودية- الإيرانية منذ 2021 على مستوى منخفض من التمثيل، كانت قد رعتها سلطنة عُمان والدولة العراقية بهدف استئناف العلاقات الدبلوماسية وتسوية الخلافات بين القوتين الإقليميتين، وقد ساد جو من الإيجابية في بعض المسائل خلال الجولة الخامسة في بغداد، إلى أن حققت الصين الإنجاز الأكبر في ملف المصالحة، وأعلن ممثلو إيران والسعودية من العاصمة بكين عن اتفاقٍ رعته الصين يتضمن عودة العلاقات الثنائية بين البلدين.

تكلل نجاح هذا الاتفاق بوقت تشهد فيه العلاقات الدولية تطورات وانقسامات حادة في ظل الحرب الروسية- الأوكرانية وتحدي روسيا لقواعد العلاقات الدولية التي أرستها مرحلة ما بعد الحرب الباردة، والتنافس الأمريكي- الصيني، وانتشار الأزمات السياسية والأمنية بالعديد من دول المنطقة المحيطة في ظل الانسحاب العسكري الأمريكي من المناطق الجيواستراتيجية ومنها الشرق الأوسط، وهو ما يجعل الاتفاق ذو أهمية دولية وإقليمية كبيرة.[2]

تولّد عن الاتفاق عدة أمور تنطلق منها العلاقات بين البلدين، وهي:[3]

- إعادة تفعيل الاتفاقيات المجمّدة الأمنية والتجارية والاقتصادية بين الدولتين التي كانت قد وقّعت عامي 1998 و2001.
- إعادة العلاقات الدبلوماسية وفتح السفارات في طهران والرياض والقنصليتين في مشهد وجدة خلال مدة أقصاها شهران، وهو ما تم في وقت متأخر بعض الشيء، حيث افتتحت السفارة الإيرانية في الرياض خلال شهر حزيران، بينما افتتحت السفارة السعودية في ايران في شهر آب.

تجدر الإشارة هنا إلى أن التحوّل الذي أحدثه مشروع رؤية 2030 في السياسة السعودية تجاه الشؤون الإقليمية والدولية، شكّل أحد الدوافع المهمة للوصول إلى هذا الاتفاق، وذلك في إطار ما أكد عليه مشروع الرؤية من ضرورة تعميم مفهوم الشراكة والمنفعة، وتصفير المشاكل، وتعدد الشركاء والبدائل في العلاقات الدولية، وهو الأمر الذي يشكل ضغطاً دولياً على الولايات المتحدة الأمريكية وإقليمياً على إسرائيل للخضوع إلى الشروط السعودية والقبول بها لكسب انحيازها أو

[1]-أحمد عليبة، "ما بعد التقارب السعودي-الإيراني: ماذا عن مستقبل تسوية الأزمة اليمنية؟"، 2023/6/20، الموقع على الإنترنت: https://acpss.ahram.org.eg/News/20928.aspx

[2] - رصانة: المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، الاتفاقية السعودية الإيرانية وعودة العلاقات الدبلوماسية، السعودية، 14 آذار 2023، ص3.

[3] - العربية، نص الاتفاق الثلاثي السعودي الإيراني الصيني، 2023، الموقع على الإنترنت: **https://2u.pw/GvE2oG** ، تاريخ الزيارة: 1- 10- 2023.

التخفيف من حدة وتيرة التقارب السعودي- الصيني.

ضمن الجولات السابقة التي عقدت في بغداد بين الطرفين السعودي والإيراني اقتنعت الرياض بأن طهران يمكن أن تتجاوب مع الاستقرار الإقليمي لما لها من تجارب السنوات الماضية في ظل الحصار والقطيعة، وهو ما استدلت عليه من اتفاقية وقف اطلاق النار في اليمن ودخول المملكة بمفاوضات مع الحوثيين بوساطة عمانية، وعلى المستوى الدولي تدرك المملكة أهمية وجود نظام متعدد الأقطاب يمكن لها من خلاله لعب دول إقليمي ودولي مؤثر -إن لم يكن محورياً- في المنطقة.[1]

مقابل ذلك، تدرك إيران أن مهمتها في تذليل الضغوط الاقتصادية وتباطؤ النمو الاقتصادي والعجز المالي وهروب الاستثمارات المالية خارج حدودها ومحدودية الإيرادات النفطية لا يتم إلا عن طريق المصالحة مع السعودية، كما وتدرك بأن قطع العلاقات مع الرياض قد كلّفها قطع العلاقات مع العديد من الدول وزيادة العزلة، ومن جهة أخرى إن الاتفاق مع السعودية سوف يشكّل ضغطاً على ملف التطبيع السعودي- الإسرائيلي.

وعلى المستوى الدولي تطمح طهران إلى توطيد العلاقة الاستراتيجية مع بكين راعية الاتفاق، فهي تشكّل الدعم الدولي مقابل الضغط الغربي عليها، بالتالي يمكنها حجز مقعد متقدم في مبادرة (الحزام والطريق) الصينية، التي تعوّل عليها لتجاوز العقوبات وتحرّك نفطها من المخازن والانخراط في علاقات تجارية مع دول شرق آسيا وإفريقيا.

ومع أهمية المصالحة السعودية-الإيرانية، ودورها في تبريد العديد من أزمات المنطقة -إذ يمكن للاتفاق السعودي-الإيراني كسر الجمود في بعض الملفات السياسية والاقتصادية- فمن المبكر القول أن الاتفاق نجح في التوصل لحلول شاملة للملفات الأمنية، ولكنه يبقى خطوة بالغة الأهمية على مستوى المنطقة والمستوى الدولي، إذ يمكن لهذا الاتفاق إعادة خلط ترتيب التحالفات في المنطقة، وفتح الأبواب لدولة الصين للحضور بشكل أكبر، ما سيعزز وجهة النظر السعودية ويستقطب الدول الغربية لإعادة التموضع ضمن الحلف السعودي-الغربي، كون السعودية هي بيضة القبّان في المنطقة ضمن اطار الصراع بين الغرب والشرق.

ثالثاً: العلاقات السعودية- الإسرائيلية

أطّرت المملكة العربية السعودية علاقتها مع إسرائيل من خلال مبادرة السلام العربية التي طرحها الأمير عبدالله بن عبد العزيز في القمة العربية عام 2002 في بيروت، الحاصلة على توافقٍ عربي، حيث أقرّتها جامعة الدول العربية، وجاء فيها: "انسحاب إسرائيل الكامل من جميع الأراضي العربية المحتلّة منذ حزيران 1967، وإقامة دولةٍ فلسطينيةٍ مستقلةٍ عاصمتها القدس الشرقية". ويستتبع تحقيق المبادرة إمكانية إقامة علاقاتٍ عربيةٍ- إسرائيليةٍ طبيعيةٍ في إطار السلام العادل والشامل.[2]

مع تبني مشروع الرؤية 2030، وما عناه ذلك من تغيّر في السياسة الخارجية السعودية، لم يكن مستغرباً أن تصبح هذه السياسة أكثر واقعية وبراغماتية تجاه إسرائيل ، وهو ما عبّرت عنه المملكة على لسان أميرها محمد بن سلمان بأن إسرائيل:

[1] - مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، الاتفاق السعودي الإيراني وانعكاساته على الملفات السياسية في المنطقة، تقدير موقف، إسطنبول، 2023، ص2.
[2] - مجلة الدراسات الفلسطينية، مبادرة السلام العربية التي أقرها مؤتمر القمة العربية في بيروت، العدد 51، بيروت، 28-3-2002.

"يمكن أن تكون حليفاً محتملاً"، وأيضاً ما انبثق عن البيان الأمريكي- السعودي عند زيارة الرئيس الأمريكي جو بايدن جدّة في تموز 2022 اتجاه عملية التطبيع السعودية- الإسرائيلية، والذي جاء فيه: "تأكيد الجانبان على حل الدولتين، وتشجيع الجانبان الإسرائيلي والفلسطيني على إظهار الالتزام بهذا الحل وفق المعايير الدولية ومبادرة السلام العربية".[1]

في هذا السياق تبدو قناعة الأمير محمد بن سلمان لتنويع الشراكات الأمنية، هي الانخراط الأكبر في سياسات واقعية تخدم الهدف العظيم للمملكة وهو التحوّل الذي تهدف له رؤية 2030، بأشكاله المتعددة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

هنا تتطابق الرؤية مع الاتفاقية السعودية-الإيرانية التي توسّطت بها الصين، فقد حققت المملكة من خلالها مجموعة من المصالح أهمها تهدئة الحدود اليمنية مع الحوثيين، ما يزيد من فرص جذب الاستثمارات ورؤوس الأموال وتحويل قوة المملكة إلى التنمية الاجتماعية والاقتصادية، كما يمكن فهم السياسة السعودية الواقعية من خلال الصفقة الضخمة لشراء 121 طائرة نفاثة (بوينغ 787 دريملاينر) بقيمة 37 مليار دولار[2]، إذ تهدف المملكة من ذلك توسيع الشراكات وتصفير المشاكل وليس الانتقال بين المحاور العالمية المتصارعة.

في نفس السياق يمكن وضع ملف العلاقات السعودية-الإسرائيلية ضمن خانة السياسة الواقعية للمملكة، ربما هو ليس من الضروريات في الوقت الراهن بالنسبة للمملكة، بقدر ما هو دفع لكفّة ميزان المنافع والمخاطر إلى غلبة الأولى على الثانية، وهو ما جاء على لسان الأمير محمد بن سلمان بقوله: "موضوع التطبيع محسوم في المملكة، والمسؤولين السعوديين يبحثون عن مزايا ومكاسب تعرضها عليهم الولايات المتحدة الأمريكية للمضي قدماً بإنشاء علاقات مع إسرائيل".[3]

وكان قد صدر تأكيد آخر ضمن تصريح وزير الخارجية السعودي فيصل بن فرحان ضمن المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس 2022، على أن التطبيع مع إسرائيل هو نتيجة لمسار كامل، بدايته حل القضية الفلسطينية، مروراً بتحقيق الفوائد الضخمة للمملكة وإسرائيل والمنطقة كاملة.[4]

من خلال ملاحظة ودراسة التطبيع بين الدول العربية مع إسرائيل، كما الإمارات العربية المتحدة والبحرين ومن قبلهما مصر والأردن، نجد أن التطبيع بدأ يأخذ سياقه الواقعي من خلال العلاقات الرياضية والتجارية والثقافية، وبدأ يتكرّس إلى أن وصل للإعلان عنه، هذا يتماهى حالياً مع العلاقات السعودية- الإسرائيلية، عبر السماح للإسرائيليين بغير الصفة الرسمية بدخول المملكة لمقاصد عامة مثل المؤتمرات والمنافسات الرياضية، والسماح لأحد شركات الاستثمار السعودية

[1] - صحيفة البيان، بيان سعودي أمريكي مشترك تزامناً مع زيارة بايدن للمملكة، 16 يوليو 2022، الرابط على الإنترنت: **https://www.albayan.ae/world/gcc/2022-07-16-1.4477307** ، تاريخ الدخول: 10-10-2023.

[2] - CNN، البيت الأبيض يعلن إتمام صفقة شراء السعودية 121 طائرة بوينغ بقيمة 37 مليار دولار، 14 آذار 2023، الرابط الإلكتروني: **https://arabic.cnn.com/middle-east/article/2023/03/14/white-house-announces-boeing-saudi-arabia-airplane-deal**

[3] - صحيفة العرب، التطبيع مع إسرائيل محسوم لكن ماذا تنتظر السعودية قبل ذلك، العدد 12900، 22-9-2023، الرابط على الإنترنت: **https://2u.pw/ec6squc** ، تاريخ الزيارة: 10-10-2023.

[4] - روبرت ساتلوف، التطبيع السعودي مع إسرائيل، و"التحول" المحلي، والسياسة الأمريكية، مذكرات السياسة 133، معهد واشنطن، أيار 2023، الرابط على الإنترنت: **https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/alttby-alswdy-m-asrayyl-walthwwl-almhly-walsyast-alamrykyt** تاريخ الزيارة 11-10-2023.

بالاستحواذ على حصص في شركات إسرائيلية، وموافقة المملكة الانخراط في مشروع السكة الحديدية التي تمتد ضمن أراضيها وصولاً للساحل الإسرائيلي ضمن نطاق الممر الاقتصادي بين الهند وأوروبا.[1]

كما سبق ذلك في عام 2022 الوساطة الأمريكية لموافقة إسرائيل على إعادة مصر جزيرتي تيران وصنافير إلى السعودية، الذي لم يمر بدون دفع المقابل، فقد سمحت المملكة العربية السعودية للخطوط الجوية الإسرائيلية المدنية بالعبور فوق مجالها الجوّي إلى مناطق شرق آسيا والهند والإمارات والبحرين[2]، كما سمحت لبعض المجموعات من المصرفيين والرياضيين وغيرهم باستضافتهم على أراضيها.

بالمقابل من ذلك، ليست المملكة العربية السعودية وإسرائيل هما الطرفان الوحيدان في موضوع العلاقات بينهما وعملية التطبيع، فلا يمكن إنكار الدور الأمريكي في الملف المزمع، وهنا نجد أن بعض التصلّبات بين الرياض وواشنطن التي أفضتها زيارة الرئيس الصيني للسعودية، وابتعاد السياسة السعودية عن كونها تابعة للقرار الأمريكي في مجال الطاقة بعد الحرب الروسية- الأوكرانية، حيث تصرفت المملكة في قيادة أسعار النفط للاستقرار بما يخدم مصلحتها، رغم طلب الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية زيادة الإنتاج لتخفيض الأسعار لتجاوز أزمة الطاقة التي تعصف بأوروبا بسبب الحرب، وأيضاً المصالحة السعودية-الإيرانية وتهدئة التنافس والصراع بينهما برعاية الصين العدو الرئيس للولايات المتحدة الأمريكية، هذا ما يؤكد على جدّية المملكة العربية السعودية في نقل السياسة القديمة الثابتة الموروثة لعقود إلى سياسات نديّة براغماتية واقعية مرنة، وما يؤكد هذا القول هي المطالب التي اشترطتها السعودية على الولايات المتحدة الأمريكية قبل الشروع في عملية التطبيع مع إسرائيل وهي:[3]

- إبرام اتفاق تحالف أمريكي- سعودي بالتزام الأولى بالدفاع عن المملكة، يشابه ما تنص عليه المادة رقم 5 من معاهدة حلف الناتو.
- توريد أفضل الأسلحة الأمريكية الى السعودية مثل طائرات (F35) دون فرض قيود على استخدامها.
- إبرام اتفاقية تعاون في مجال الطاقة النووية السلمية، وتشريع التخصيب المحلي في المملكة العربية السعودية.

وعليه يمكن استنباط المكاسب السعودية والإسرائيلية المتوقع تحقيقها من السلام والتطبيع بينهما كما يراها البعض، والتي تعد عوامل جذب للتطبيع للطرفين، كما يلي:[4]

- تعزيز السمعة الإيجابية للأدوار التاريخية في تحقيق السلام.

[1] - صحيفة العرب، إسرائيل والسعودية تخفضان تكتيكياً من اندفاعهما نحو التطبيع، العدد 12896، لندن، 18-9-2023، الرابط على الإنترنت: **https://2u.pw/eVUDIrn** ، تاريخ الزيارة: 11-10-2023.

[2] - صحيفة البيان، بيان سعودي أمريكي مشترك تزامناً مع زيارة بايدن للمملكة، 16 يوليو 2022، الرابط على الإنترنت: **https://www.albayan.ae/world/gcc/2022-07-16-1.4477307** ، تاريخ الدخول: 10-10-2023.

[3] - CNN، 3 مطالب "باهظة الثمن" لمحمد بن سلمان للتطبيع مع إسرائيل، 24-6-2023، الرابط على الإنترنت: **https://arabic.cnn.com/middle-east/article/2023/06/24/exp-martin-indyk-mohammad-bin-salman-israel** ، تاريخ الزيارة 11-10-2023.

[4] - روبرت ساتلوف، التطبيع السعودي مع إسرائيل، و"التحول" المحلي، والسياسة الأمريكية، مرجع سابق، أيار 2023.

- تعزيز التعاون الاقتصادي والتكنولوجي والتجاري والسيبراني، ما يشكّل نقلة نوعية على صعيد الطاقة والسياحة والتجارة بين الطرفين.
- القدرة على تأطير عمليات السلام الإقليمية الجديدة الناشئة.
- إزالة العوائق التي تقف أمام التعاون والتنسيق الأمني والاستخباراتي على المستويين الإقليمي والدولي ومواجهة مصادر التهديد مثل (ايران وحزب الله وجماعة الإخوان المسلمين والمنظمات التابعة لها)، والحشد الأمني وبناء حائط صد أمام التهديد الأمنية الإقليمية.
- الاستفادة من الحوافز التي ستقدمها الولايات المتحدة الأمريكية للمملكة العربية السعودية، والتي ذكرناها سابقاً، لإتمام التطبيع وإنشاء العلاقات الطبيعية.

وزيادة على ذلك تحقيق رهان المملكة العربية السعودية على دفع رؤية 2030 إلى الأمام من خلال الدور الذي يمكن أن تلعبه تل أبيب في نقل التكنولوجيا المتطورة للمشاريع السعودية الكبرى.

أخيراً يمكن القول، أن ملف العلاقات السعودية- الإسرائيلية ما زال متعثّراً بالشكل العملي، بسبب اختلاف وجهات نظر الأطراف المعنية الثلاثة (الولايات المتحدة- السعودية- الإسرائيلية)، إذ يبقى من المهم بالنسبة للرياض إعادة ترتيب الملفات الأمنية في المنطقة لضمان المصالحات الجديدة وعدم تأليب العالم العربي والإسلامي عليها، وما يزيد من حدة الاختلاف التغيرات المتسارعة في منطقة الشرق الأوسط والتنافس الجيوسياسي بين القوى الإقليمية والعالمية، وانشغال إدارة بايدن بالحرب الروسية- الأوكرانية، واستمرارها من ثم في تقليص دورها الأمني والاستراتيجي في المنطقة، وأيضاً تعنّت الحكومة اليمينية الإسرائيلية في القضية الفلسطينية.

لهذا يبدو أن المملكة العربية السعودية في انتظار الوقت المناسب لتفعيل العلاقات مع تل أبيب، حيث يمكن أن يكون خارج اطار وقت حكم الرئيس بايدن (بعد انتخابات 2024)، وبُعيد تغيّرات في الحكومة اليمينية الإسرائيلية الرافضة للمبادرة العربية للسلام، من هنا نجد موقف السعودية في تجميد مشروع الناتو العربي- الإسرائيلي لمواجهة الخطر الإيراني، بل الاتجاه نحو مصالحة سعودية- إيرانية بضمانة صينية، والتعامل بمرونة أكبر وبراغماتية في حل القضايا، والتوجّه شرقاً للبحث عن المشروع النووي السعودي، ما يشير إلى هدف فتح الخيارات وزيادتها، والضغط على العلاقات الأمريكية والإسرائيلية، لدفعها إلى التنازل لصالح المملكة العربية السعودية.

الفصل الرابع

تفاعلات السياسة السعودية في محيط دولي مضطرب

تعدّ المملكة العربية السعودية، لاعباً هاماً على الساحة الإقليمية والدولية، فقد هيأ لها موقعها الجيوسياسي الهام، وكذا ما تزخر به من ثروات، إضافةً إلى مكانتها الروحية، فضلاً عن نخبتها السياسية الحاكمة التي استثمرت مكونات القوة هذه، لأن تكون قوةً فاعلة ومؤثرة على المستوى الإقليمي والدولي، وأن تتفاعل من ثم مع القوى الكبرى في النظام الدولي، وأن تكون بالتالي بيضة القبان في ظل تشابك السياسات الدولية في المنطقة.

أولاً: العلاقات السعودية-الأمريكية في بيئة دولية مغايرة

لا تعدُّ العلاقات السعودية-الأمريكية وليدة اللحظة فهي تمتد لقرابة قرنٍ من الزمن، إذ تعود جذورها إلى ثلاثينيات القرن الماضي، بعد تأسيس المملكة العربية السعودية بفترة وجيزة، وقد تأسست بدايةً على أسس اقتصادية بفضل الشركات النفطية الأمريكية التي مهدت لإقامة علاقات سياسية بين البلدين، وتكتسب هذه العلاقات اليوم أهميةً حيوية لدى كلا الطرفين في ظل عددٍ من المتغيرات الأمنية والاقتصادية والسياسية.

فبعد أن تكللت جهود الملك عبد العزيز آل سعود مؤسس المملكة العربية السعودية في توحيد شبه الجزيرة العربية تحت لوائه في عام 1928، سعى الى الحصول على اعتراف دولي بدولته الوليدة. وكان الملك عبد العزيز يطمح في اعتراف الولايات المتحدة الأمريكية بالمملكة، ولكن الأمريكيين لم يكن لديهم أي اهتمام بالسعودية في تلك الفترة، وقوبلت طلباته بالرفض من جانب واشنطن في البدء، إلا أن الولايات المتحدة غيرت موقفها لاحقاً عقب حصول السعودية على اعتراف العديد من الدول.

في عام 1940 اعترفت واشنطن رسمياً بالمملكة العربية السعودية، وأقامت علاقات دبلوماسية معها، سبق ذلك توقيع شركة "ستنادر أويل أوف كاليفورنيا" (سوكال) في 29أيار 1933 اتفاقيةً مع السعودية للتنقيب عن النفط في المملكة، والتي تغير اسمها فيما بعد إلى (أرامكو)، ونجحت فعلاً في العثور على احتياطيات ضخمة قرب الظهران شرقي السعودية، ولكن الإنتاج كان ضئيلاً في السنوات التالية، إذ لم يتجاوز 42,5 مليون برميل بين عامي 1941 و1945 (أي أقل من 1 في المئة من إنتاج الولايات المتحدة في الفترة ذاتها)[1].

في عام 1943، قدمت الولايات المتحدة مساعدة مالية للسعودية، نتيجة تعرض الأخيرة لأزمة مالية خانقة بسبب ظروف الحرب العالمية الثانية، حيث توقف إنتاج النفط وقلَّ عدد الحجاج، وتبع ذلك إرسال خبراء عسكريين لتدريب الضباط السعوديين، وفي عام 1945 وافق الملك عبد العزيز آل سعود على إقامة أول قاعدة جوية أمريكية في المملكة كان مقرها الظهران، كما تم عقد قمّة ثنائية بين الملك عبد العزيز والرئيس الأمريكي آنذاك تيودور روزفلت على ظهر البارجة الأمريكية كوينسي في البحيرات المرة قرب قناة السويس، والتي تعدُّ حدثاً مفصلياً في تاريخ المملكة، إذ أنها أسست تحالفاً راسخاً بين الدولتين ما زال قائماً حتى اليوم رغم تعرضه للعديد من العواصف السياسية[2].

[1] -"العلاقات السعودية الأمريكية: تحالف دائم واختلافات طارئة"، 2017/5/22، الموقع على الإنترنت: **https://www.bbc.com/arabic/middleeast-40001070**. تاريخ الزيارة: 3-10-2023.

[2] -رزق عطا يعقوب، الأهمية الاستراتيجية للمملكة العربية السعودية في السياسة الخارجية الأمريكية 1990-1991، رسالة ماجستير في جامعة القدس، القدس، 2012، ص71.

غداة انتهاء الحرب العالمية الثانية، وهي الحرب الأولى التي بات فيها النفط سلعة استراتيجية، إزاء هذه الحقيقة كان المخططون العسكريون في الولايات المتحدة قلقين بشأن الوصول إلى النفط في أي نزاع مستقبلي، ولما كانت السعودية تمتلك احتياطياً كبيراً من النفط، فقد عكفت الشركات الأمريكية على تطوير الصناعة النفطية في المملكة، فلا جرم في القول إن الوصول إلى طاقةٍ رخيصة كان أمراً أساسياً في الخطط الأمريكية الرامية إلى إعادة بناء الاقتصادات المدمرة في أوروبا الغربية واليابان، ومن جانبها أدركت السعودية بأن القوة البريطانية التي رسمت صورة الشرق الأوسط ما بعد الحرب العالمية الأولى بدأت تنحسر، وبأن هناك العديد من القواسم المشتركة التي تجمعها مع واشنطن أكثر مما يجعها مع موسكو في الحرب الباردة الناشئة بين المعسكرين الغربي والشرقي، وبالتالي فإن وقوف السعودية إلى جانب الولايات المتحدة في عالم ثنائي القطبية لم يكن مستغرباً، هذا لا يعني بالضرورة أن العلاقات السعودية-الأمريكية سارت وفق خط مستقيم، بل تخللتها العديد من الخلافات والأزمات، لا سيّما أزمة عام 1973 عندما قامت السعودية بحظر توريد النفط إلى الغرب، ووقفت إلى جانب دول المواجهة مصر وسورية أثناء اندلاع حرب أكتوبر العربية-الإسرائيلية[1].

لكن الغيوم عادت لتنقشع فيما بعد، فقد شهدت الثمانينيات والتسعينيات تعاونًا غير مسبوق بين البلدين لمحاربة الغزو السوفييتي لأفغانستان، هذا الغزو الذي هدد بإحداث تغير جيوسياسي هام في أوراسيا، كما توثّق التعاون أكثر مع مطلع التسعينيات لمواجهة الغزو العراقي للكويت، حيث قدمت السعودية كل الدعم اللوجستي والعسكري للتحالف الذي قادته الولايات المتحدة حتى تم استكمال تحرير الكويت.

بدأت الأمور تتدهور مجددًا عام 2000 عندما فشل الرئيس الأمريكي بيل كلينتون في تحقيق سلام سوري - إسرائيلي في مؤتمر شيبردستاون للسلام، وسلام فلسطيني-إسرائيلي في كامب ديفيد، حيث أدرك ولي العهد السعودي آنذاك الأمير عبد الله أن الرئيس كلينتون فشل في الضغط على إسرائيل بقوةٍ كافية لتقديم تنازلات إقليمية، إذ كان في اعتقاده أن الصفقة السورية-الإسرائيلية كانت ممكنة بشكل كبير عام 2000 ما كان يعني بالتالي إخراج دمشق من المحور الإيراني وعزل حزب الله، وتمهيد الطريق من ثم أمام صفقة فلسطينية-إسرائيلية مماثلة[2].

شكّلت اعتداءات الحادي عشر من أيلول عام 2001، حدثاً بالغ التأثير على مسار العلاقات السعودية-الأمريكية، فشهدت هذه العلاقات فصلاً جديداً من التوتر، إذ كان هناك اتهاماً أمريكياً بوجود علاقات وثيقة بين النخبة الدينية والاقتصادية في السعودية وبين الجماعات الأصولية التي تنشأ في الخارج، كما تزايدت الانتقادات الموجهة للسعودية في وسائل الإعلام الأمريكية، خاصةً بعد إعلان واشنطن أن خمسة عشر من المتهمين بتنفيذ الاعتداءات هم من السعوديين، كما كان الغزو الأمريكي للعراق عام 2003 حدثاً هاماً ترك تأثيره على العلاقات السعودية-الأمريكية، حيث أكدت السعودية رفضها استخدام أراضيها لضرب العراق، وقد أفضى احتلال العراق إلى تباين بين واشنطن والرياض كانت نتيجته زرع البذرة الأولى لسياسة إقليمية سعودية أكثر نشاطاً.

---

[1] -غريغري غوس، "مستقبل العلاقات الأمريكية-السعودية، المملكة والسلطة، ترجمة سميرة إبراهيم عبد الرحمن، مجلة دراسات دولية، العدد 67، القاهرة، 2016، ص306، الموقع على الإنترنت: **https://jcis.uobaghdad.edu.iq/index.php/politics/article/view/115**

[2] -رحاب الزيادي، ماري ماهر، نوران عوضين، " العلاقات الأمريكية-السعودية: توتر مؤقت أم تحول استراتيجي"، 2022/11/27، الموقع على الإنترنت: **https://ecss.com.eg/30939/**. تاريخ الزيارة: 3-10-2023.

ومع وصول إدارة أوباما إلى البيت الأبيض، عاد التوتر إلى العلاقات السعودية-الأمريكية، وذلك نتيجة عددٍ من المتغيرات أبرزها[1]:

- التعامل الأمريكي مع مفرزات الربيع العربي، الذي بدأ مطلع عام 2011، والذي أطاح ببعض الأنظمة المستقرة في المنطقة، ما أفضى إلى فقدان ثقة السعودية بالإدارة الديمقراطية، وجعلها تنظر بريبةٍ حيال ذلك، واعتبرته رسالةً بتخلي واشنطن عن حلفائها التقليديين في المنطقة.
- تحول اهتمام واشنطن نحو آسيا، وهو الأمر الذي اعتبرته الرياض تخلياً أمريكياً عن التزاماتها الأمنية تجاه الشرق الأوسط، فضلاً عن تركيز الولايات المتحدة لجهودها باتجاه التوصل إلى اتفاق نووي مع إيران، دون تضمين السعودية في المفاوضات الأولية التي عقدت سراً في سلطنة عمان عام 2013، وهو الاتفاق الذي هيء لإيران المنافس التقليدي للسعودية تحسين وضعها الدولي، وبيئتها الاقتصادية المحلية، وإنهاء عقود من العزلة، وتوسيع نطاق نفوذها الإقليمي.

ومع وصول إدارة ترامب إلى البيت الأبيض، شعرت دول الخليج بالارتياح، فقد كانت السعودية أولى محطاته الخارجية، كما كان هناك توافق بين واشنطن والرياض حول عددٍ من الملفات أهمها الملف النووي الإيراني، خاصةً مع إعلان ترامب الانسحاب من الاتفاق النووي الإيراني عام 2018، وفي وثيقة الأمن القومي الأمريكي التي صدرت عام 2017، كان نصيب منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي ما يلي[2]:

- مكافحة الإرهاب.
- مواجهة التهديدات الإيرانية.
- الأزمة السورية.
- تعزيز الشراكات وتقاسم الأعباء.

إلا أن التوجه العام للولايات المتحدة بقي متمثلاً بالتركيز على آسيا مع وجود منافسين أقوياء كالصين وروسيا، بوصفها قوى صاعدة غير قانعة، مما اقتضى الانسحاب الأمريكي من الشرق الأوسط، وبالفعل أقدمت الولايات المتحدة على سحب جزء من قواتها من سورية والعراق.

مع مجيء إدارة بايدن، بدا أن هناك مرحلةً جديدة تنبئ بمزيدٍ من التوتر في العلاقات السعودية-الأمريكية، فمنذ حملته الانتخابية للرئاسة أكد بايدن سعيه لإحياء الاتفاق النووي مع إيران، كما وصف المملكة العربية السعودية بأنها "منبوذة"، وتعهد بفرض حظر على تصدير الأسلحة إلى الرياض، وأصر على أن القادة السعوديين "سيدفعون ثمن" مقتل الصحفي جمال خاشقجي[3].

---

[1] -المرجع السابق.

[2] -مايسة مرزوق، "العلاقات الأمريكية-السعودية في ظل إدارة بايدن: معضلة تحقيق التوازن بين المبادئ والمصالح"، المركز الديمقراطي العربي، برلين، 2023/11/5، ص10-11، الموقع على الإنترنت: **https://democraticac.de/?p=72402**

[3]- Ali Bakir" Biden's Visit to Saudi Arabia: Interests Prevail Over Campaign Promises",4/7/2022: **https://gulfif.org/authors/dr-ali-bakeer/** تاريخ الزيارة: 3-10-2023.

لكن تطور الصراع الدولي، في ظل تصاعد الحرب الروسية-الأوكرانية، وحاجة الولايات المتحدة لموقف السعودية المؤثر في سوق الطاقة نظراً لما تملكه المملكة من قدرةٍ على زيادة الإنتاج وأيضاً من تأثير على تحالف أوبك بلس، جعل الواقعية تسيطر على توجهات بايدن بعيداً عن وعوده الانتخابية.

من جهته اتسم الموقف السعودي بالواقعية والبراغماتية، حيث لم تدين الرياض الغزو الروسي لأوكرانيا، في بداية الحرب، كما رفضت الاستجابة لطلب واشنطن بزيادة مستويات إنتاجها من النفط - وهو تطور صادم، بالنظر إلى أن الحفاظ على سوق نفط مستقرة هو حجر الأساس للشراكة الأمنية بين الولايات المتحدة والسعودية. وعليه، عكست الحرب على أوكرانيا هشاشة الشراكة الأمريكية مع الرياض وزيادة التوترات بينهما[1].

ويبقى من الأهمية بمكان في سياق الحديث عن العلاقات السعودية-الأمريكية التأكيد على أنه من التبسيط اختزال هذه العلاقات في النفط والموقع الاستراتيجي للمملكة ومحورية دورها في المنطقة، فمستويات التعاون بين الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية تمتد وتتعدد على عدة مستويات: العسكري والاقتصادي والأمني، ومن ثم فإن المعادلة تعدُّ أكثر تعقيداً مما تبدو، فهي تنهض على مفهوم "المصلحة"، والحال فإنه كلما كان هناك تقارب في المصالح تعززت العلاقات، وعلى الرغم من التباين في المواقف حول العديد من القضايا في المنطقة، إلا أن تداخل المصالح السعودية-الأمريكية وتشابكها فرض على الطرفين الاستمرار في التعاون بشكلٍ وثيق[2].

ثانياً: الاتجاه إلى التنويع في العلاقات الدولية "روسيا والصين نموذجاً"

لطالما أولت المملكة العربية السعودية أهميةً كبيرة لتعزيز علاقاتها الخارجية مع القوى الكبرى في النظام الدولي، خاصةً مع بداية الانكفاء الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط، وتغير أجندات وأولويات السياسة الأمريكية في المنطقة، مما شجع المملكة العربية السعودية على تنويع شراكاتها عبر البحث عن حلفاء جدد على المستوى العالمي، لاسيّما روسيا والصين، بوصفها قوى صاعدة في النظام الدولي، وتتمثل أبرز دوافع التحول في السياسة الخارجية السعودية تجاه تنويع الحلفاء في الآتي[3]:

- التهديدات الأمنية: الناتجة عن صعود أنماط جديدة من الإرهاب في مناطق الصراع (سورية، اليمن، العراق)، إلى جانب التفكك الطائفي والصراع المذهبي بفعل التحولات الجيوسياسية التي شهدتها المنطقة منذ احتلال العراق، ما انعكس سلباً على الاستقرار الإقليمي فضلاً عن تنامي الإرهاب العابر للحدود.
- اختلال توازن القوى في منطقة الخليج وبروز الصراع السعودي-الإيراني: تمخّض ذلك بالدرجة الأولى في سعي إيران إلى الهيمنة الإقليمية، عبر إنشاء قواعد نفوذ لها في المنطقة، وما زاد في استياء المملكة هو تفرد إيران بالعراق بخاصة بعد الانسحاب الأمريكي، فضلاً عن تنامي تأثيرها في سورية واليمن، إضافةً إلى تزايد المخاوف من تصاعد المحاولات الإيرانية للتدخل في الشؤون الداخلية لدول خليجية حيث توجد أقليات شيعية مهمة.

[1] -المرجع السابق نفسه.
[2] -مايسة محمد محمود مرزوق، العلاقات الأمريكية-السعودية في ظل المتغيرات الإقليمية، ط1، المركز الديمقراطي العربي، برلين، 2020، ص161.
[3] -المرجع نفسه، ص128.

- الخلافات السياسية البينية بين وحدات المنظومة الخليجية: على الرغم من أن المنظومة الخليجية ينظر إليها كوحدة إقليمية فرعية، إلا أن بعض الدول الخليجية باتت تتحرك بشكل ذاتي ومنفرد وفقاً لرؤيتها الإقليمية، وفي هذا السياق مثّل خروج قطر من دائرة التأثير السعودي، ومحاولة النأي بسياستها الخارجية المستقلة عن التأثيرات الإقليمية منذ تولي حمد بن خليفة الحكم نموذجاً واضحاً لهذه الخلافات.
- ظهور الخلافات الأمريكية-السعودية حول العديد من القضايا في المنطقة، خاصةً التعاطي مع الملف النووي الإيراني، لاسيّما بعد توقيع الاتفاق النووي عام 2015.

يضاف إلى ذلك كله أن السياسة الخارجية السعودية باتت أكثر واقعية وبراغماتية، وأكثر مرونة بحيث أصبحت تسعى إلى تنويع شراكاتها الدولية، وذلك في سياق مشروع رؤية 2030 .

1- التقارب السعودي-الروسي:

لقد كان للجغرافيا متطلبات فرضتها على روسيا، فيما يتعلق بالاهتمام بمنطقة الشرق الأوسط، وذلك لكونها -أي روسيا- تشغل الحيّز الأكبر من الكتلة الأورو-آسيوية الملاصقة للشرق الأوسط، لذلك كان طبيعياً أن تضع الشرق الأوسط في صلب اهتمام سياستها الخارجية، وذلك من أجل السيطرة على القوقاز والبحر الأسود، ورغبتها في الوصول من خلاله إلى المياه الدافئة، إذ يمكن القول إن الشرق الأوسط يشكل حزاماً غير محكم الأطراف يحيط بجمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز، اللتين تعتبرهما روسيا مجالاً حيوياً لها، وتُسخِّر كل إمكانياتها لمنع أي تعدٍ يهدد تلك المناطق.

ضمن هذا السياق تأتي أهمية التواصل بين روسيا والعالم العربي، إذ يختلط البعد الجيوبوليتيكي مع البعد الديني، حيث تولي موسكو أهميةً كبيرة للمنطقة العربية، في إطار مساعيها للوصول إلى البحر الأبيض المتوسط، ومصادر الطاقة، بغية المشاركة في إدارة شؤون المناطق الطرفية لأوراسيا.

ترى روسيا أن المنطقة العربية منطقة مجاورة وجارة تقع على أطراف أوراسيا، وتشكل مع أوروبا السلافية (البلقان) منطقتان مهمتان لها، ولهما أولوية في السياسة الخارجية الروسية، وقد ساهمت مجموعة من العوامل في تعميق التواصل بين روسيا والعرب، لعل أبرز هذه العوامل أن هناك عدد كبير من أبناء روسيا ممن يدينون بالإسلام، حيث وصل عدد المسلمين في روسيا إلى ما يزيد عن19 مليون نسمة أي ما يشكل 18% من سكان روسيا[1].

إذاً فهناك دوافع عديدة للتقارب الروسي مع المنطقة العربية، تتضافر فيها العوامل الجيوسياسية والأمنية والاقتصادية، ومع تنامي الدور الروسي في منطقة الشرق الأوسط، خاصةً بعد اندلاع الأزمة السورية، حيث أصبحت روسيا لاعباً أساسياً في المنطقة، ما حدا بالمملكة العربية السعودية لتعزيز علاقاتها مع روسيا، وزيادة المبيعات العسكرية الروسية وتنسيق السياسات مع موسكو لمحاصرة إيران وكبح جماح مشروعها الإقليمي التوسعي.

تجدر الإشارة في سياق الحديث عن العلاقات السعودية-الروسية، أن هذه العلاقات ليست جديدة، فقد كان الاتحاد

[1]- ناصر زيدان، دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من بطرس الأكبر حتى فلاديمير بوتين، ط3، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2013، ص256-257.

السوفييتي أول دولة تعترف بالمملكة العربية السعودية، قبل إعلان قيامها بست سنوات، كما كانت المملكة هي أول دولة عربية تعترف بالاتحاد السوفييتي، وقد كان هناك العديد من الأسباب وراء الإقبال السوفييتي المبكر لإقامة العلاقات مع السعودية في مرحلةٍ سبقت اكتشاف النفط، فقد كانت موسكو تكن الاحترام للملك عبد العزيز آل سعود وترى فيه بطلاً عربياً، يمتلك مشروعاً لتوحيد شبه الجزيرة العربية الأمر الذي يعدُّ مهماً في معركة الاستقلال العربية ضد الاستعمار الغربي، إضافةً إلى الاستفادة من مكانة المملكة الدينية لكسب ملايين المسلمين في الاتحاد السوفييتي[1].

جاء التقارب السعودي-الروسي، على خلفية تحولات متسارعة في السياسة الأمريكية نحو ملفات الشرق الأوسط، حيث تبنت واشنطن منذ الولاية الأولى للرئيس باراك أوباما مفهوم "الأمن الأمريكي الاستراتيجي الجديد"، القائم على السعي لإيجاد حلول سلمية بأقل التكاليف الممكنة للنزاعات في المنطقة، وفي هذا الصدد لم يعد خافياً التوجه الأمريكي نحو تمكين إيران إقليمياً، هذا ما أكده الرئيس أوباما بقوله: "نتطلع لإيران كقوة إقليمية فاعلة"، وهو ما بدا واضحاً في التجاهل الأمريكي للسيطرة الإيرانية الكاملة على جنوب العراق، وتحوّل الأخير إلى كتل طائفية، ولعل ما يعزز ذلك قرار الكونغرس الأمريكي بالتعامل مع العراق على أنه ثلاث دويلات قائمة على أسس طائفية وإثنية: شيعية في الجنوب، وسنية في الوسط، وكردية في الشمال، ما يعني أن العراق في المستقبل القريب سيكون البوابة الرئيسية للقلق الأمني الخليجي[2].

بالتالي فإن الانكفاء الأمريكي في المنطقة شجّع القوى الإقليمية والدولية الطامحة لتعزيز مكانتها في المنطقة، لاسيّما روسيا التي باتت حاضرةً بقوة في المنطقة، خاصة بعد تدخلها عسكرياً في سورية عام 2015، بحيث أصبحت لاعباً لا يمكن تجاوزه عند مناقشة أي ترتيبات تتعلق بالأزمة السورية، وهذا ما باتت تدركه دول المنطقة، فأي حل أو رؤية للوضع في سورية يجب أن يمرّان عبر روسيا، فقد أثارت العملية العسكرية الروسية في سورية، والتي أصبحت أساساً لنفوذ موسكو المتنامي في منطقة الشرق الأوسط، اهتمام المملكة العربية السعودية بروسيا، التي سعت إلى توثيق علاقاتها معها.

تتمثل منطلقات التحرك السعودي باتجاه روسيا في حاجة المملكة إلى التنويع في علاقاتها الدولية، والحاجة من ثم إلى تنويع مصادر القوة العسكرية والتقنية التي تسعى القوات العسكرية السعودية إلى امتلاكها.

فقد أسهمت رغبة الرياض في تنويع علاقاتها العسكرية والتقنية، تلك السياسة التي تبنّاها ولي العهد الأمير محمد بن سلمان منذ إعلانه مشروع رؤية 2030، في توقيع عقد بين شركة (روس أوبورون إكسبورت) والشركة السعودية للصناعات العسكرية للإنتاج المرخّص لبنادق كلاشينكوف الهجومية (AK-103)، وتوريد أنظمة صواريخ (S-400 Triumf) للدفاع الجوي إلى الرياض، كما هو الحال في مجالات التعاون الأخرى، وقد تطلب العقد دراسة مفصّلة للقضايا المتعلقة بطرق توريد المنتجات العسكرية، وأكثر من ذلك موقع إنتاجها[3].

كان لزيارة الملك سلمان بن عبد العزيز إلى موسكو عام 2017، الدور الكبير في تعزيز استقرار العلاقات الثنائية بين البلدين،

---

[1] - مايسة محمد محمود مرزوق، العلاقات الأمريكية-السعودية في ظل المتغيرات الإقليمية، مرجع سابق، ص130

[2] -المرجع نفسه، ص131.

[3] -غريغوري كوساتش، "ديناميكية جديدة لقيادات مختلفة: العلاقات الروسية-السعودية"، 2021/8/31، الموقع على الإنترنت: **https://eurasiaar.org/edition**. تاريخ الزيارة: 3-10-2023.

كما عززت زيارة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إلى الرياض في أكتوبر عام 2019، التي ركزت على تعميق العلاقات الاقتصادية، بناء نوعيةٍ جديدةٍ من العلاقات الروسية-السعودية، إذ أكد الرئيس الروسي في حديثه أمام المشاركين في اجتماع مجلس الأعمال السعودي-الروسي في العاصمة الرياض، إن قطاع الأعمال الروسي "يعلّق آمالاً كبيرة على تنفيذ برنامج (رؤية 2030) للتحول الاجتماعي والاقتصادي" وخلص إلى أن "المملكة العربية السعودية احتلت موقع الشريك الاقتصادي الرائد لروسيا في العالم العربي"[1].

الحرب الروسية-الأوكرانية و انعكاسها على العلاقات السعودية-الروسية

منذ بداية الحرب الروسية-الأوكرانية، التزمت المملكة العربية السعودية بموقف الحياد، ودعت باستمرار إلى حل سلمي من خلال المفاوضات الدبلوماسية. وبمرور الوقت، تطور موقف الحياد إلى مشاركة دبلوماسية أكثر نشاطاً، حيث تسعى المملكة العربية السعودية جاهدة للتوسط بين روسيا وأوكرانيا وإنهاء الحرب القائمة.

لكن اندلاع الحرب الروسية-الأوكرانية، زاد من أهمية متغير الطاقة في العلاقات السعودية-الروسية، فمع بدء الحرب وما أحدثته من أزمة في سوق الطاقة، توجّهت الأنظار إلى المملكة التي أصبحت أمام توقعات متناقضة، فمن جهة هناك روسيا التي باتت شريكاً في أوبك بلس وتتطلع إلى أن تلتزم المملكة باتفاق خفض الإنتاج وترك الأسعار مرتفعة، بهدف استمرار الحصول على دخل مرتفع، يعوّض الخسائر التي تتعرض لها بسبب العقوبات الصارمة المفروضة عليها من قبل الغرب، وأن ترتد بالتالي مضاعفات هذه العقوبات إلى الاقتصاديات الغربية، وتكون بالتالي أداةً للضغط على العواصم الغربية، بالمقابل تسعى الولايات المتحدة والحكومات الغربية لإقناع المسؤولين في المملكة العربية السعودية بزيادة الإنتاج، لتعويض النقص الناتج عن العقوبات والحد من الآثار الاقتصادية لارتفاع الأسعار، ولمواجهة تلك التوقعات المتناقضة أعلنت الرياض أن سياستها تقوم على ركيزتين هما[2]:

- الحفاظ على استقرار أسواق الطاقة.
- الالتزام باتفاق أوبك بلس.

مع استمرار الحرب استمرت المملكة في لعب دور الوسيط، فقد قدمت مساعدات إنسانية للاجئين الأوكرانيين، حيث زار وزير الخارجية السعودي الأمير فيصل بن فرحان آل سعود أوكرانيا في شباط 2023 والتقى بالرئيس فولوديمير زيلينسكي. ووقّع البلدان اتفاقيات بقيمة 400 مليون دولار أمريكي، تضمنت 300 مليون دولار على شكل مشتقات نفطية لأوكرانيا، وتقديم مساعدات إنسانية بقيمة 100 مليون دولار من خلال مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية (KS Relief)[3].

كما أعرب وزير الخارجية السعودي عن استعداد بلاده للتوسط في الصراع والمساعدة في حل الوضع المتأزم، وخلال أقل من أسبوعين، في 9 آذار 2023، زار فرحان آل سعود موسكو والتقى بنظيره سيرغي لافروف، وجدد استعداد السعودية

[1] - المرجع السابق نفسه.

[2] -صالح بن محمد الخثلان، "مستقبل العلاقات السعودية-الروسية تحدده حرب أوكرانيا وتقييم الرياض"، 2022/3/29، الموقع على الإنترنت: **https://araa.sa/index.php?option** . تاريخ الزيارة: 3-10-2023.

[3] Prasanta Kumar Pradhan," Saudi Arabia and the Russia–Ukraine War", 16 /8/ https://www.idsa.in/idsacomments/ :2023تاريخ الزيارة: 3-10-2023.

للتوسط بين روسيا وأوكرانيا لإنهاء الحرب[1].

في إطار استعراض العلاقات السعودية-الروسية، يمكن القول إن توثيق العلاقات السعودية-الروسية جاء في مرحلةٍ باتت فيها السياسة السعودية تتسم بقدرٍ من المرونة والواقعية في التعاطي مع الأحداث، وكذا التحالفات الإقليمية والدولية، بالاعتماد على التحالفات الوظيفية، التي تقوم على التوافق في قضية واحدة مع دول أخرى لتحقيق مصالح مشتركة، بغض النظر عن تنافر المصالح في قضايا أخرى، وتجدر الإشارة هنا إلى أن العلاقات السعودية-الروسية لازالت في طور البناء، ومن المبكر وصف هذه العلاقات بالشراكة الاستراتيجية على غرار العلاقات السعودية-الأمريكية.

فإن أهم ما يجمع الرياض بموسكو في هذه المرحلة، هو الاتفاق حول إنتاج الطاقة عالمياً، لا سيّما أن النفط والغاز يشكلان سلعة التصدير الأساسية لدى كل من السعودية وروسيا، في ظل محدودية أسواق النفط والغاز من جهة، وازدياد الحاجة إليها دولياً ولاسيّما أوروبياً من جهة أخرى، كما تستمر حاجة السعودية لموسكو لأجل توظيفها في بناء توازن في علاقاتها مع واشنطن دولياً، ومع طهران إقليمياً، بمقابل ذلك توظف موسكو علاقتها مع الرياض لمواجهة العقوبات الأمريكية والغربية، ولموازنة العلاقات مع إيران في منطقة الشرق الأوسط، ومع الصين المستورد الأول للنفط السعودي آسيوياً[2].

بالتالي تنتظر السعودية من روسيا لعب أدواراً إقليمية أكثر توازناً في الشرق الأوسط، وأن تشكل عنصراً للجم إيران عندما تستهدف طهران المصالح السعودية، وهكذا كلما تراجع دور الولايات المتحدة في المنطقة، زادت فرصة حضور روسيا وغيرها من القوى الدولية والإقليمية محلها.

2- التقارب السعودي-الصيني:

يشير ماكيندر في مقاله المعرف "المحور الجغرافي للتاريخ" – بعد توضيح سبب كون الجزء الداخلي من أوراسيا يشكل نقطة ارتكاز القوة الجيواستراتيجية للعالم – إلى أهمية الصين وخطرها بنفس الوقت، حيث افترض ماكيندر أن الصينيون يشكلون الخطر الأصفر على العالم الحر وفقاً لتعبيره، لمجرد أنهم سيضيفون واجهة محيطية إلى موارد القارة العظيمة، وهذه ميزة لاتزال روسيا (وهي التي تسيطر على المنطقة المحورية في أوراسيا) –وذلك وقت كتابة المقال عام 1904– محرومة منها، ففي حين تمثل روسيا قوة برية، فإن واجهتها المحيطية الوحيدة تتعرض للانسداد بفعل الجليد في القطب الشمالي[3].

هكذا تعدّ الصين من أبرز القوى الصاعدة في العلاقات الدولية، بفعل وضعها الجيوبوليتيكي الذي يقدم لها العديد من المزايا، فضلاً عن قوتها الاقتصادية، بوصفها ثاني أكبر اقتصاد عالمياً بعد الولايات المتحدة، وبالتالي فإن مجال النفوذ الناشئ للصين بات يتوسع عالمياً لكن ليس بالمعنى التوسعي الإمبريالي للقرن التاسع عشر، بقدر ما يتمثل بطريقة أكثر

[1] -المرجع نفسه.

[2] -هادي حبلي، "السعودية بين روسيا وأمريكا.. بين المصالح والشراكة"، 2022/10/10، الموقع على الإنترنت: **https://180post.com/archives/32172** . تاريخ الزيارة: 2023-10-3.

[3] - روبرت د كابلان، انتقام الجغرافية: ما الذي تخبرنا به الخرائط عن الصراعات المقبلة وعن الحرب ضد المصير، ترجمة إيهاب عبد الرحيم علي، ط1، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2015، ص225.

مُلاءمة لعالم ما بعد الحرب الباردة، وانتشار العولمة.

وكغيرها من القوى الدولية أولت الصين منطقة الخليج العربي أهميةً كبيرةً، بالنظر إلى أهميتها الاستراتيجية بحكم موقعها الجيوسياسي الهام في ملتقى قارات ثلاث، هي: إفريقيا وأوروبا وآسيا. إذ ترى الصين أن الموقع الجغرافي للملكة العربية السعودية، يؤهلها لأن تكون نقطة ارتكاز في مبادرة "طريق واحد.. حزام واحد"، وهي المبادرة التي أطلقها الرئيس الصيني شي جين عام 2013، هادفاً من خلالها إلى إقامة أكبر مشروع بنى تحتية لربط الصين بالاقتصادات العالمية في أوروبا وآسيا وإفريقيا، وتعدُّ هذه المبادرة في شقها البرّي، خطوةً هامةً لتعزيز نفوذ الصين في أوراسيا، أمّا الجزء البحري من المبادرة، أو ما يعرف "بطريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين"، فيهتم بخطوط المواصلات البحرية التي تستعملها الصين لنقل وارداتها الطاقوية، وتوزيع سلعها التجارية، وتهيئ هذه المبادرة للصين لعب دورٍ أكبرٍ في منطقة الشرق الأوسط بما يتوافق مع قوتها الاقتصادية والعسكرية المتنامية[1].

على الرغم من أن السعودية والصين وقّعا أول معاهدة صداقة في 15 تشرين الثاني عام 1946 في مدينة جدّة السعودية، فإن البداية الفعلية للعلاقات الرسمية الكاملة بين الدولتين تأخرت حتى عام 1990، وكانت العلاقات قد توقفت لمدة 30 عاماً، بدءاً من عام 1949 وحتى 1979، مع استمرار الاتصالات المحدودة، وتعدُّ زيارة الملك عبدالله بن عبد العزيز، إلى الصين عام 1998 وكان وقتها ولياً للعهد، هي الزيارة الأعلى مستوى من ناحية الوفد الرسمي للجانب السعودي إلى الصين[2].

مع مرور الوقت، نمت العلاقات بين المملكة العربية السعودية والصين، بناءً على المصالح المتبادلة والمزايا التكميلية من مجرد علاقة هامشية لتصبح شراكة استراتيجية، إذ أنشأ البلدان آليات تنسيق ثنائية وإقليمية تهدف إلى مواءمة مبادرة الحزام والطريق الصينية والرؤية السعودية 2030، وقد أدّت هذه الآليات إلى تحسين التعاون في مجالات التجارة والاستثمار والطاقة وتطوير التقنيات الجديدة بصورة ملحوظة[3].

الجدير بالذكر في سياق استعراض العلاقات السعودية-الصينية، أن هذه العلاقات مؤهلة لأن تبلغ مستوى الشراكة الاستراتيجية، في ظل توافر عددٍ من العوامل والمؤشرات، أهمها[4]:

- تعاون وثيق في مجال الطاقة: تعدُّ السعودية من أكبر منتجي النفط في العالم، وبالمقابل تعدُّ الصين أكبر مستهلك للنفط عالمياً، وهذا ما أسس لشراكةٍ استراتيجيةٍ شاملةٍ، إذ تعتبر السعودية أكبر مورّدي النفط إلى الصين، ومصدراً لـ 18% من إجمالي مشترياتها من النفط الخام، حيث بلغت قيمة إجمالي الواردات النفطية في الأشهر العشرة الأولى من عام 2022 حوالي 55.5 مليار دولار، كما يرتبط البلدان باستثمارات مشتركة في قطاع البتروكيماويات.

[1] - مايسة محمد محمود مرزوق، العلاقات الأمريكية-السعودية في ظل المتغيرات الإقليمية، مرجع سابق، ص140.

[2] -"السعودية والصين حدود الشراكة وآفاقها"، تقدير موقف، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، ص3، 2020/2/13، الموقع على الإنترنت: **https://fikercenter.com/** . تاريخ الزيارة: 3-10-2023.

[3] -دونمي تشين، "مبادرة الحزام والطريق الصينية والرؤية السعودية 2030: مراجعة الشراكة تحقيقاً للاستدامة"، مركز الملك عبدالله للدراسات والبحوث البترولية، الرياض، تشرين أول 2021، ص4.

[4] -ستراتيجيكس، "العلاقات السعودية-الصينية من منظور الاقتصاد السياسي جيوبوليتيك الطاقة"، 2023/7/16، الموقع على الإنترنت: **https://www.strategiecs.com/ar/analyses**. تاريخ الزيارة: 3-10-2023.

- لا يقتصر التعاون السعودي-الصيني على التعاون في مجال الطاقة، بل يشمل إلى جانب ذلك التعاون في المجال التجاري والقطاع الاستثماري، إذ بلغت قيمة التجارة العربية-الصينية 430 مليار دولار عام 2022، منها حوالي 106 مليار دولار مع السعودية، كما بلغت الاستثمارات الصينية في العالم العربي 23 مليار دولار عام 2021، منها 3.5 مليار دولار في السعودية.
- تسعى الدولتان لتعزيز علاقاتهما العسكرية والدفاعية، فقد أكد البيان الختامي لقمة الرياض العربية-الصينية للتعاون والتنمية في كانون الأول 2022، على "تطوير التعاون والتنسيق في المجالات الدفاعية" وخاصةً في مجالات مكافحة الجرائم المنظّمة والإرهاب، وتبادل الخبرات، والتعاون كذلك في مجالات "الإنذار الاستخباراتي المبكّر وتقييم المخاطر الأمنية"، إضافةً إلى ارتباط الدولتين في اتفاقيات دفاعية منها: الشراكة بين الشركة السعودية لأنظمة الاتصالات والإلكترونيات المتقدمة مع مجموعة تكنولوجيا الإلكترونيات الصينية لتصنيع أنظمة حمولات الطائرات المسيّرة في السعودية.
- لقد أصبحت السعودية تحمل صفة "شريك للحوار" في منظمة شنغهاي للتعاون منذ 29 آذار 2023، وهي المنظمة التي تقودها الصين ويقع مقرّها في بكين، كما انضمت السعودية إلى جانب كلٍّ من إيران والإمارات العربية المتحدة ومصر والأرجنتين وإثيوبيا إلى مجموعة بريكس، خلال قمة المجموعة التي انعقدت في الرابع والعشرين من آب 2023، على أن تلتحق هذه الدول في عضوية المجموعة في الأول من كانون الثاني 2024 [1].

يضاف إلى العوامل السابقة أن الصين وعلى عكس الدول الغربية لا تفرض أية شروط على الدول التي ترغب في التعاون معها أو شراء السلاح منها، أو تربط تأييدها السياسي بإصلاحات سياسية أو قانونية وبمستوى حقوق الإنسان فيها، كذلك تتميز الصين باستقرار الحكم بيد حزب واحد، وبالعودة إلى العلاقات السعودية-الصينية، فقد سبق التعاون العسكري بين البلدين التعاون السياسي وتأسيس العلاقات الدبلوماسية الكاملة، فقد اشترت السعودية من الصين صواريخ بالستية متوسطة المدى في ثمانينيات القرن الماضي في حين لم تتأسس العلاقات الدبلوماسية الكاملة إلا في مطلع التسعينيات، إذ تلجأ السعودية إلى أسواق بديلة لشراء احتياجاتها العسكرية عندما ترفض واشنطن بيعها لها، خصوصاً الأسلحة ذات التكنولوجيا المتطورة أو الصواريخ ذات القدرات النوعية[2].

ويزداد حضور الصين وتأثيرها في المنطقة، إذ لعبت الصين دوراً بارزاً في تطبيع العلاقات بين السعودية وإيران، حيث تُوجت جهود بكين بالبيان الثلاثي في 10 آذار 2023 بإعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين وفتح سفارتيهما، وقد شكّل اتفاق تطبيع العلاقات بين السعودية وإيران نقلةً إيجابية في منحنى الاستقرار في الشرق الأوسط، كون عدم انسجام الدولتين كان قد ساهم في عدم استقرار المنظومة الإقليمية برمتها[3].

في سياق الحديث عن مساعي السعودية لتنويع علاقاتها الدولية، عبر التقارب مع قوى دولية فاعلة كروسيا والصين، فمن المبكر القول بأن هذه العلاقات سوف تكون بديلاً للرياض عن علاقاتها مع واشنطن، يؤكد ذلك مجموعة من الحقائق

[1] - BBC، "انضمام السعودية ومصر والإمارات لعضوية بريكس"، 2023/8/24، الموقع على الإنترنت: https://www.bbc.com/arabic/middleeast-40001070. تاريخ الزيارة: 3-10-2023.

[2] - مايسة محمد محمود مرزوق، "السعودية والصين حدود الشراكة وآفاقها"، مرجع سابق، ص5-6.

[3] -خالد المعيني، "التقارب السعودي-الإيراني: أثر الدور الصيني في إعادة ترتيب منضدة الرمل في الشرق الأوسط"، 2023/5/16، عل الرابط: **https://www.chinatody.com.cn** . تاريخ الزيارة: 3-10-2023.

أبرزها[1]:

- تؤكد المصالح المشتركة والاعتبارات الجيوسياسية، أن عوائد الشراكة السعودية الأمريكية مازالت أكبر من دوافع تدهور العلاقة، فقد أظهرت أزمة ارتفاع أسعار النفط والغاز في ظل الحرب في أوكرانيا الدور الحيوي الذي تلعبه موارد الطاقة السعودية، كما أعادت هذه الحرب تسليط الضوء مجدداً على الخليج العربي كنقطة قوة في صراع القوى العظمى على الهيمنة الدولية، إذ تدرك الولايات المتحدة أن دفع الرياض لدائرة النفوذ الصيني أو الروسي سيمثّل خسارةً استراتيجيةً، ستحرص واشنطن على تجنبها.
- بمقابل ذلك إن اعتماد المملكة على التسليح الأمريكي، ومساعدة المستشارين العسكريين الأمريكيين في التصدي للتهديدات، وربط عملتها المحلية بالدولار الأمريكي، فضلاً عن سابقة حماية واشنطن للسعودية ضد تهديدات "صدام حسين" عقب اجتياحه للكويت عام 1990، يجعل الرياض تدرك جيداً طبيعة ارتباطها بمظلة الحماية الأمريكية، وهو ما لا تقدر بكين أو موسكو على القيام به سواء لأسباب اقتصادية أو عسكرية.
- عقدت الرياض خلال الفترة من 2009-2020 صفقات تسليح مع واشنطن قدّرت قيمتها بأكثر من 147 مليار دولار بحسب إحصاءات وكالة التعاون الدفاعي الأمريكي، ولا تزال المملكة تعتمد بشكلٍ كبيرٍ على شركات الدفاع الأمريكي، التي توفر معظم المعدّات العسكرية السعودية، وبالتالي فإن السعودية بحاجة إلى سنوات طويلة قبل أن تتمكن من شراء ودمج معدات كافية في قواتها المسلحة للتحول الاستراتيجي بعيداً عن مظلة الدفاع الأمريكي.

إن هذه الحقائق وغيرها تؤكد أن سياسة التقارب السعودية مع قوى أخرى منافسة للولايات المتحدة كروسيا والصين، ينم عن سعي الرياض إلى تنويع شراكاتها الدولية في إطار رؤية 2030، وليس فك الارتباط مع واشنطن لصالح روسيا أو الصين أو غيرها.

ثالثاً: مقاربة السياسة الخارجية السعودية في إطار نظريات العلاقات الدولية

1-المدخل الو اقعي:

قد تكون الواقعية هي النظرية الأقدر على تقديم مدخل مناسب لتفسير السياسة الخارجية السعودية، والواقعية اسم أطلق على مقاربة معينة في دراسة العلاقات الدولية، ويرُد أنصار النظرية الواقعية جذورها الفكرية إلى التاريخ القديم، وتحديداً إلى "ثيوسيديدس" مؤرخ "الحروب البلوبونيزية"، حيث عزا ثيوسيديدس أسباب الحرب بين أثينا وأسبارطة إلى تفوق قوة أثينا العسكرية، الأمر الذي ولد تخوفاً لدى أسبارطة من تنامي هذه القوة فبادرت إلى شن حرب استباقية على أثينا. وتعدُّ مقاربة ثيوسيديدس هذه حول تصرف الدول، نواة إحدى المنهجيات الأساسية في تقييم العلاقات الدولية، التي ترى أن ما يحكم العلاقات بين الدول، هي حالة من عدم الثقة المتبادلة. وقد تم تبني هذه المنهجية لدى كثير من الفلاسفة والمؤرخين والمفكرين في مراحل تاريخية لاحقة مثل "نيكولاس ميكيافيللي" و"توماس هوبز" وغيرهم ممن يمكن تصنيفهم كواقعيين، إلا أن الواقعية لم تأخذ صفة المنهج النظري لدراسة العلاقات الدولية إلا حديثاً، وتحديداً في أواخر الثلاثينيات

[1] - مآلات دولية، "توتر العلاقات السعودية الأمريكية.. مناورات قد تعيد الشراكة"، مجلة مآلات دولية، العدد 29، نيويورك، نيسان 2022، ص6-7.

وبداية الأربعينيات من القرن العشرين[1].

الحقيقة أن الواقعية لا تشكِّل نظريةً واحدة متجانسة، بل على العكس من ذلك، فقد تطورت الواقعية لتشمل ستة أشكال من المداخل أو النظريات الواقعية، فهناك الواقعية الكلاسيكية، والواقعية الكلاسيكية الجديدة، والواقعية الجديدة، والواقعية الهجومية، والواقعية الدفاعية، والآن يشير ساموبل بركنس إلى الواقعية البنائية.

تنطلق الواقعية الكلاسيكية من التركيز على طبيعة الإنسان التي تعدّ عدوانية، فالإنسان أناني يعمل لزيادة مكاسبه الذاتية على حساب غيره مهما كانت الوسائل، هذه الصفات تنطبق تماماً على سلوك الدول، ومن أبرز ممثلي هذا الاتجاه في العصر الحديث هانس مورغنثاو صاحب كتاب "السياسة بين الأمم" والذي يعدّ من أبرز المؤسسين للنظرية الواقعية في العصر الحديث[2]، أما الواقعية الكلاسيكية الجديدة فتركز بدورها المصلحة الوطنية والأمن القومي كعاملين أساسيين في تحديد سلوك الدول، كما يركز الواقعيون الكلاسيكيون الجدد على القوة وتوازن القوى بين الدول، ويمكن القول إن الواقعيون الكلاسيكيون الجدد يحاولون دمج أفكار الواقعية الجديدة والواقعية الكلاسيكية، بتركيزهم على العوامل البنيوية المتعلقة ببنية النظام الدولي والعوامل الداخلية للدولة، والعوامل المعرفية المتعلقة بالفرد، ومن أبرز ممثليها راندال سشويلر وفريد زكريا، وفيما بعد وفي أواخر سبعينيات القرن الماضي ظهرت الواقعية الجديدة أو الواقعية البنيوية، ويعدّ كينث والتز رائد هذه النظرية التي طرحها في كتابه نظرية السياسة الدولية، وتركز هذه النظرية على بنية النظام الدولي وتوزيع القوة بين القوى الكبرى كمصدر ومحدد لسلوك القوى الفاعلة في النظام الدولي، ومن الواقعية الجديدة تطورت نظريتا الواقعية الدفاعية والواقعية الهجومية، وأهم نقاط الاختلاف بينهما، أن الواقعية الدفاعية ترى أن الدول تسعى لزيادة قوتها للحفاظ على أمنها القومي، فإذا تحالفت مع الدول الأخرى، ووصلت إلى توازن القوى اكتفت وأصبحت مرتاحة بما يخص أمنها، فالدفاع هو السلوك الأساسي للدول، كذلك يرى أتباع الواقعية الدفاعية أن العوامل الداخلية تلعب دوراً في تحديد السياسة الخارجية للدولة ومن أبرز ممثليها ستيفن والت، بينما ينظر أتباع الواقعية الهجومية إلى الدولة على أنها صندوق لا حاجة لفتحه، أي أن الواقعية الهجومية لا تعطي لتأثير المحددات الداخلية في السياسة الخارجية أي اهتمام، ومن ثم فليس هناك قدر معين من القوة تسعى الدول إلى تحقيقه وبمجرد الوصول إلى هذا القدر من القوة تكتفي الدول، فالقوة مفهوم نسبي وليس مطلق، إذ أن الدولة لا تسعى إلى تحقيق توازن القوى بل الهيمنة والتفوق على أقرانها، ومن أبرز ممثلي الواقعية الهجومية جون ميرشايمر صاحب كتاب "مأساة سياسات القوى العظمى"[3].

لدى مقاربة السياسة الخارجية السعودية في إطار النظرية الواقعية، يتضح أن هذه السياسة تتأثر ببنية النظام الدولي، فطوال الحرب الباردة تأثرت السعودية بالاستقطاب بين القوتين العظميين، فانضمت إلى المعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة ضد الاتحاد السوفييتي، أما خلال الفترة الحالية، حيث يمر النظام الدولي بمرحلة انتقالية مع بداية تصدع الأحادية القطبية، وانحسار نفوذ الولايات المتحدة في المنطقة، وإحجامها عن الانخراط المباشر في صراعات الشرق الأوسط، فقد لجأت المملكة العربية السعودية إلى نسج علاقات مع القوى الصاعدة في النظام الدولي كروسيا والصين،

[1]- مارتن غريفتش وتيري أوكلاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، ط1، مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2008، ص453.
[2]-خالد المصري، نظريات العلاقات الدولية، ط1، الأكاديمية السورية الدولية، دمشق، 2018، ص42.
[3] -المرجع السابق نفسه، ص43-44.

عبر إقامة تحالفات وظيفية مع هذه القوى، وإن كان من المبكر الحديث عن هذه العلاقات كبديل للشراكة الاستراتيجية بين الرياض وواشنطن. كما تتضح واقعية السياسة السعودية، عبر هواجسها الأمنية في العديد من الملفات الإقليمية لا سيما الملف النووي الإيراني، الذي فاقم من المعضلة الأمنية بين الرياض وطهران، وأفضى إلى سباق تسلح محموم بين الدولتين، حيث حرصت المملكة على زيادة قدراتها العسكرية والتسليحية، كما لوحت باللجوء إلى بناء مفاعل نووي خاص بها، ويبقى استمرار المصالحة السعودية-الإيرانية التي تم التوصل إليها مؤخراً، منوطاً إلى حدٍّ بعيد بالنشاط النووي الإيراني.

كما يمكن مقاربة السلوك السعودي الساعي إلى تبريد أزمات المنطقة، ضمن ما يراه بعض الكتاب الواقعيين الأكثر تفاؤلاً في مسألة التعاون بين الدول أمثال "تشارلز غلاسر"، الذي يرى أنه يمكن للخصوم أن يحققوا أهدافهم الأمنية على أفضل وجه عبر السياسات التعاونية، بدلاً من السياسات التنافسية، وفي السياق نفسه يشير واقعيون آخرون أمثال باري بوزان صاحب كتاب "الشعوب والدول والخوف"، بأن الدول الأكثر نضوجاً في النظام الدولي، هي الدول التي تأخذ مصالح جيرانها في الاعتبار عند رسم سياساتها الخاصة[1].

وهذا ما يمكن إسقاطه على مساعي السعودية التعاونية، في مجال تخفيف التصعيد في اليمن، والمصالحة مع إيران، حيث لا يمكن الحديث عن تنمية وازدهار ضمن رؤية 2030، ضمن بيئة إقليمية صراعية، فلا بد من تهيئة الظروف الإقليمية الملائمة في هذا الصدد.

2-المدخل الليبرالي:

لم تتبلور النظرية الليبرالية في السياسة والاقتصاد والاجتماع على يد مفكر واحد، بل أسهم العديدُ من المفكرين في إعطائها شكلها الأساسي وطابعها المميز، وقد تأثر الفكر الليبرالي أساساً بكتابات: جون لوك، إيمانويل كانط، آدم سميث، وجون ستيوارت ميل، وقد كان للنظرية الليبرالية تأثيرها البارز في دراسة العلاقات الدولية، وذلك على الرغم من غياب بناء نظري موحد، إلا أنها مثلت نسقاً فكرياً متعدد التيارات، وهو ما عبر عنه ستيفن والت (S.Walt) بالعائلة الليبرالية.

ترى النظرية الليبرالية باتجاهاتها المتعددة، أن هناك نظاماً عالمياً فيه عددٌ من الوحدات الفاعلة منها الدولة-الأمة، ومنها قوى فاعلة غير الدولة مثل المنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية، والشركات متعددة الجنسيات، والتي تؤدي دوراً مهماً في العلاقات الدولية إلى جانب الدول، وتغيب عن هذا النظام السلطة المركزية، مما يجعل الدول تتعاون فيما بينها وتشكل منظمات دولية لتساعدها في مواجهة المسائل المشتركة، وترى الليبرالية أيضاً أن المصلحة الوطنية متعددة الأشكال، وليست دائماً معرفةً بالأمن كما يرى أتباع النظرية الواقعية، كما تشدد النظرية الليبرالية على أهمية الاعتمادية بين الدول، إذ يرى أصحابها أنه كلما ازدادت درجة الاعتمادية قلت فرص الحروب[2].

لدى مقاربة السياسة الخارجية للملكة العربية السعودية في إطار النظرية الليبرالية، فإن العديد من فروض هذه النظرية يبرز واضحاً في السلوك الخارجي للملكة، فالمملكة العربية السعودية عضو بارز ونشيط في الأمم المتحدة، وهي إلى ذلك أحد

[1]-جون بيلس وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، ط1، مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2004، ص424.
[2]- خالد المصري، نظريات العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص121.

الأعضاء المؤسسين لجامعة الدول العربية، فضلاً عن أنها عضو فاعل في منظمة أوبك المؤثرة في سوق الطاقة العالمي. كما يشارك البنك المركزي السعودي بفاعلية في اجتماعات العديد من المنظمات والهيئات المالية الإقليمية والدولية بالإضافة إلى اللجان الفنية وفرق العمل التابعة لتلك المنظمات، مثل: صندوق النقد الدولي، مجموعة البنك الدولي، مجموعة العشرين، بنك التسويات الدولية، مجلس الاستقرار المالي، مجموعة العمل المالي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، الهيئة الدولية لمشرفي التأمين، مجلس الخدمات المالية الإسلامية، المجلس النقدي الخليجي، مجموعة البنك الإسلامي للتنمية[1].

3-المدخل البنائي:

تعدُّ البنائية حديثةً في العلوم الاجتماعية بشكلٍ عام والعلاقات الدولية بشكلٍ خاص، إذ دخلت البنائية العلاقات الدولية مع نهاية الثمانينيات من القرن الماضي، وسرعان ما أخذت حيزاً كبيراً في أدبيات هذا العلم لتكون المنافس القوي للنظريات التقليدية (الوضعية) مثل: الواقعية والليبرالية، وتقوم البنائية كمدخل غير تقليدي في دراسة العلاقات الدولية على مجموعة من الافتراضات أبرزها:[2]

1) تتخذ البنائية موقفاً مغايراً لموقف النظريات الوضعية من مفاهيم أساسية في العلاقات الدولية، مثل: المصلحة الوطنية، الهوية، الأمن القومي، إذ يرفض البنائيون قبول هذه المفاهيم كما هي معطاة، كما يهتم البنائيون بالفاعلين من غير الدولة مثل: المنظمات الدولية، المنظمات غير الحكومية، إضافةً إلى ذلك يركز أتباع البنائية على العوامل المعرفية والذاتية التي تنتج عن تفاعل هذه الوحدات في علاقاتها البينية.

2) يرى البنائيون بنية النظام الدولي على أنها بنية اجتماعية تتضمن مجموعة من القيم، والقواعد، والقوانين، هذه البنية تؤثر في الهوية والمصلحة للفاعلين.

3) لقد قدم أتباع النظرية البنائية إسهامات جادة في الحوار والجدل الأبستمولوجي والأنطولوجي في العلاقات الدولية، إذ يرفض البنائيون الافتراضات الوضعية بوجود قوانين وشبه قوانين تحكم الظاهرة الاجتماعية والسياسية بعيدة عن إرادة الفاعل وقدرته على التأثير في محيطه، كما ترفض البنائية افتراضات الوضعية بإمكانية الموضوعية، أي فضل الذات عن الموضوع.

هكذا تركز البنائية على البنية الفكرية والقيمية وأهمية هذه العناصر في تفاعلات الدول فيما بينها ولا تكتفي بالبنية المادية للنظام الدولي، وفي هذا السياق تقدم البنائية مدخلاً أساسياً لتفسير جانب مهم في السياسة الخارجية السعودية، خاصةً وأن البنائية تنطلق من الهوية التي تحدد سلوك الفاعل، فقد انعكست هوية السعودية إلى حدٍّ بعيد على سلوكها الخارجي، بوصفها دولةً إسلامية تستقي قيمها الأساسية من الدين الإسلامي، ويشكِّل الإسلام مقوماً أساسياً من مقومات الثقافة السياسية للنخبة الحاكمة، فقد عرّفت المملكة نفسها في علاقاتها الخارجية بوصفها قائداً للدول الإسلامية، وحامياً للحرمين الشريفين، بما يشكِّلانه من رأسمال رمزي روحي في العالم الإسلامي.

[1]-"علاقات البنك المركزي السعودي مع المنظمات والهيئات الإقليمية والدولية"، 2023/12/22، الموقع على الإنترنت: **https://www.sama.gov.sa/**

[2]- خالد المصري، نظريات العلاقات الدولية، ص178.

الخاتمة:

تشكل السياسة الخارجية أداة لتحقيق الأهداف للدول ضمن العلاقات الدولية، وتعتبر الأداة الفعّالة لتحقيق الأمن القومي وبناء العلاقات الدبلوماسية والنفوذ والتأثير الدولي.

مهّدت التحولات الجيوسياسية والنزاعات الإقليمية والتقدم العلمي والتكنولوجي، لانتشار مجموعة من التحديات للسياسات الخارجية للدول، ما جعلها تتبع وسائل متنوعة لتحقيق أهدافها، منها التعاون الدولي والإعلام والقوة العسكرية والضغط الاقتصادي وغيرها من الوسائل الأخرى.

في هذا السياق انتهجت المملكة العربية السعودية نهجاً مخالفاً لما كان معروف عنها منذ عقود خلت، وقد تجسد ذلك من خلال رؤية ولي العهد محمد بن سلمان (رؤية 2030)، التي هيأت لنقل البلاد الى مرحلة المنافسة وحجز مقعد متقدم في القيادة الإقليمية والتأثير الدولي في العلاقات الدولية.

إذ سعت المملكة العربية السعودية إلى انتهاج سياسة جديدة تحقق المصالح الوطنية لها عبر تعزيز دورها في المنطقة من خلال: استراتيجية صفر مشاكل، والتعاون في العديد من الملفات مع القوى الدولية الكبرى مثل روسيا والصين والولايات المتحدة الأمريكية، وحجز موقع الريادة في المنظمات الدولية والإقليمية، والتقارب مع الخصوم السياسيين مثل إيران.

بالإضافة الى ذلك سعت الى تحويل الاقتصاد المعتمد على النفط إلى اقتصاد أكثر انفتاحاً، عبر تشجيع الاستثمارات ورؤوس الأموال وأعمال الريادة والقطاعات الإنتاجية بكافة فروعها، تجسد ذلك في رؤية 2030، التي تحمل آمال التغيير للمملكة العربية السعودية.

حتّمت هذه الخطة النوعية والتغيير المنشود، تغييراً في السياسة الخارجية في التعامل مع الملفات الإقليمية والدولية، وكذلك في السياسة العامة على المستوى الداخلي، وفي إطار الحديث عن السياسة الخارجية، فقد بدأت المملكة العربية السعودية باتباع سياسات أكثر واقعية وبراغماتية، تقوم على أساس تحقيق المصلحة الوطنية أولاً.

رغم الضغوط ورؤى الدول الكبرى المؤثرة والانقسامات الحاصلة بينها، والتنافس والصراع على النفوذ، وبوادر التغيير في النظام العالمي ككل -كما يراه البعض- إلا أن المملكة تضع نفسها على مسافة واحدة من جميع الأطراف، ما يجعلها متقاربة من جميع الدول ولها مصلحتها الخاصة التي يحترمها الجميع.

من خلال ما سبق نتوصل إلى مجموعة من النتائج، في إطار مقاربة السياسة الخارجية للملكة العربية السعودية، أبرزها:

- هناك تغير ملحوظ في طبيعة السياسة الخارجية السعودية من واقع الانكفاء على العلاقات السعودية- الأمريكية، إلى علاقات أكثر انفتاحاً على القوى الدولية المنافسة للقطب الأمريكي مثل روسيا والصين.
- بداية التحرر في السياسة الخارجية السعودية من المفاهيم الثابتة لعلاقاتها مع الدول العربية ومواقفها اتجاه (القوى المعتدلة والممانعة والراديكالية..)، وهذا ما شكّل لها حاجز يدعوها لتأطير سياساتها ضمن أحد الاتجاهات العربية وهو ما حدَّ من فعالية السياسة الإقليمية والعالمية للمملكة العربية السعودية.

- منذ بدء موجة الربيع العربي في بداية العشرية الثانية من الألفية الجديدة، كانت سياسة المملكة محددة في خندق دعم بعض الأطراف على حساب أطرافٍ أخرى، وهو ما تغير في الوقت الراهن نتيجة المصالح الوطنية للمملكة التي تستدعي التصالح والتعامل بمرونة مع ملفات المنطقة والإقليم كالملف السوري واللبناني والعراقي والسوداني واليمني وغيرها من الملفات الإقليمية.
- حققت المملكة منذ تولي الأمير محمد بن سلمان منصب ولي العهد تقدماً ملحوظاً في التغيير الاجتماعي والاقتصادي والسياسي؛ من خلال تأثير رؤية 2030 على السياسة العامة والخارجية للمملكة العربية السعودية.
- لعبت المملكة العربية السعودية دوراً مهماً وحاسماً في ملفات دولية مثل (الطاقة والنفط، والأمن) خاصة في ظل الحرب الروسية- الأوكرانية التي تُعد حرباً ترتقي لتكون عالمية إلى حد ما، وهنا لعبت المملكة دوراً فعالاً في صناعة وإنتاج النفط وأسواقه وتحركات أسعاره العالمية، كما ركزت في المجالات التنموية والتكنولوجية التي جعلت المملكة العربية السعودية محركاً ونقطة تأثير على الخارطة العالمية والإقليمية.
- أعادت المملكة في ظل نهجها الخارجي الجديد تمركزها في العلاقات الدولية والإقليمية لتكون على مسافة واحدة من جميع الأطراف، عبر التعامل بندية مع جميع الدول المؤثرة في الملفات الإقليمية العالقة بينها.
- تتجه المملكة العربية السعودية لتكون قوّة مؤثرة وفاعلة إقليمياً ودولياً، في ظل سياستها الخارجية التي تتمحور حول مشروع رؤية 2030، وبالتالي حجز مقعد لها بين القوى الكبرى على المدى الاستراتيجي، نتيجة قدراتها السياسية والاقتصادية والأمنية والأيديولوجية والثقافية التي تمتاز بها، عدا عن القوة البشرية والموقع الجيواستراتيجي التي تمتلكه، الذي يزيد من فرص وصولها للموقع العالمي المؤثر.
- وأخيراً يمكن القول أن المملكة العربية السعودية اتجهت نحو قطيعة مع الإرث المحافظ السابق التي انتهج سياسات تتسم بالجمود والسكون لسنوات عديدة، وأثرت في السنوات الأخيرة إلى خلق بيئة تناسب الإمكانيات الاقتصادية والمالية والجيواستراتيجية التي تمتلكها للعب دور إقليمي ودولي فعّال.

المراجع:

الكتب:

- جون بيلس وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، ط1، مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2004.
- خالد المصري، نظريات العلاقات الدولية، ط1، الأكاديمية السورية الدولية، دمشق، 2018.
- دونمي تشين، "مبادرة الحزام والطريق الصينية والرؤية السعودية 2030: مراجعة الشراكة تحقيقاً للاستدامة"، مركز الملك عبدالله للدراسات والبحوث البترولية، الرياض، تشرين أول 2021.
- رصانة: المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، الاتفاقية السعودية الإيرانية وعودة العلاقات الدبلوماسية، السعودية، 14 آذار 2023.
- روبرت د كابلان، انتقام الجغرافية: ما الذي تخبرنا به الخرائط عن الصراعات المقبلة وعن الحرب ضد المصير، ترجمة إيهاب عبد الرحيم علي، ط1، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2015.
- عصام عبد الشافي، "عودة العلاقات السعودية-الإيرانية: السياقات والمسارات"، 30المعهد المصري للدراسات، 2023/3/30، الموقع على الإنترنت: **https://eipss-eg.org/**
- علي نجات، "مستقبل العلاقات التركية-السعودية"، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، 2022، الموقع على الإنترنت: **https://www.bayancenter.org/2022/05/8417/**
- غريغري غوس، "مستقبل العلاقات الأمريكية-السعودية، المملكة والسلطة، ترجمة سميرة إبراهيم عبد الرحمن، مجلة دراسات دولية، العدد 67، القاهرة، 2016.
- غسان سلامة، السياسة الخارجية السعودية منذ عام 1945: دراسة في العلاقات الدولية، معهد الإنماء العربي، ط1، 1980.
- مارتن غريفتش وتيري أوكلاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، ط1، مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2008.
- مايسة محمد محمود مرزوق، العلاقات الأمريكية-السعودية في ظل المتغيرات الإقليمية، ط1، المركز الديمقراطي العربي، برلين، 2020.
- مايسة محمد محمود مرزوق، العلاقات الأمريكية-السعودية في ظل المتغيرات الإقليمية، ط1، المركز الديمقراطي العربي، برلين، 2020.
- مايسة مرزوق، "العلاقات الأمريكية-السعودية في ظل إدارة بايدن: معضلة تحقيق التوازن بين المبادئ والمصالح"، المركز الديمقراطي العربي، برلين، 2023/11/5.
- مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، الاتفاق السعودي الإيراني وانعكاساته على الملفات السياسية في المنطقة، تقدير

موقف، إسطنبول، 2023.

- ناصر زيدان، دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من بطرس الأكبر حتى فلاديمير بوتين، ط3، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2013.
- نظام الحكم السعودي (الدستور)، الباب السادس: سلطات الدولة، المادتين 56- 57.

الدراسات الأكاديمية:

- رزق عطا يعقوب، الأهمية الاستراتيجية للملكة العربية السعودية في السياسة الخارجية الأمريكية 1990-1991، رسالة ماجستير في جامعة القدس، القدس، 2012.
- فارس أحمد أبو علبة، التحول في مسارات السياسات التركية في الشرق الأوسط وأثره على الدور الإقليمي التركي-2017 2011، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2018.
- نسرين بن مهوب، العلاقات السعودية-الإيرانية بين المحددات الداخلية والمؤثرات الخارجية 2003-2018، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية 2020.

المجلات العلمية:

- أمجد أحمد، السياسة السعودية تجاه الأزمة السياسية في لبنان: مظاهر الاهتمام وحدود الفاعلية، مجلة القدس، العدد112، لندن، 2008.
- خيام محمد الزعبي، "عودة العلاقات الإيرانية السعودية: السياقات والتداعيات"، مجلة مدارات إيرانية، العدد 20، المجلد 6، حزيران 2023.
- شاهر يحيى وحيد، تجربة التعاون الدفاعي المشترك بين دول مجلس التعاون، مجلة آراء حول الخليج، السعودية، 2010، الرابط على الإنترنت: **https://2u.pw/V2HL0LC** ، تاريخ الزيارة: 1-12-2023.
- عبد العزيز مربيد العنزي، الاستمرار والتغير في السياسة الخارجية السعودية أثناء فترة حكم الملك عبد الله بن عبد العزيز (2005-2015)، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، المجلد 23، العدد2، القاهرة، 2022.
- مآلات دولية، "توتر العلاقات السعودية الأمريكية.. مناورات قد تعيد الشراكة"، مجلة مآلات دولية، العدد 29، نيويورك، نيسان 2022.
- مجلة الدراسات الفلسطينية، مبادرة السلام العربية التي أقرها مؤتمر القمة العربية في بيروت، العدد 51، بيروت، 28-3-2002.

المو اقع الإلكترونية:

- "التوتر السعودي-الإيراني: جذور الأزمة وتداعياتها"، تقدير موقف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016/6/19، الموقع على الإنترنت: **https://www.dohainstitute.org**
- "السعودية والصين حدود الشراكة وآفاقها"، تقدير موقف، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، 2020/2/13، الموقع

على الإنترنت: **https://fikercenter.com/** .

- "العلاقات السعودية الأمريكية: تحالف دائم واختلافات طارئة"، 2017/5/22، الموقع على الإنترنت: **https://www.bbc.com/arabic/middleeast-40001070**.
- "العلاقات السعودية التركية.. الواقع والمستقبل"، مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث، 2015/4/22، الموقع على الإنترنت: **https://fikercenter.com/**
- "انضمام السعودية ومصر والإمارات لعضوية بريكس"، 2023/8/24، الموقع على الإنترنت:https://www.bbc.com/arabic/middleeast-40001070.
- "بدعوة من أردوغان. محمد بن زايد في أنقرة"، 2021/11/24، الموقع على الإنترنت: **https://www.aljazeera.net/opinions/**
- "دول عربية تقطع علاقاتها مع قطر لـ"دعمها الإرهاب" وقطر تأسف للقرار"، 2017/6/5، الموقع على الإنترنت: https://www.bbc.com/arabic/middleeast.
- "قمة جدة: الأسد وزيلنسكي يتصدران حديث رواد مواقع التواصل الاجتماعي"، 2023/5/19، الموقع على الإنترنت: **https://www.bbc.com/arabic/trending**
- "قمة جدة: الأسد وزيلنسكي يتصدران حديث رواد مواقع التواصل الاجتماعي"، 2023/5/19، الموقع على الإنترنت: **https://www.bbc.com/arabic/trending**، تاريخ الزيارة: 5-1-2024
- BBC"علاقات البنك المركزي السعودي مع المنظمات والهيئات الإقليمية والدولية"، 2023/12/22، الموقع على الإنترنت: **https://www.sama.gov.sa/**
- CNN، 3 مطالب "باهظة الثمن" لمحمد بن سلمان للتطبيع مع إسرائيل، 24-6-2023، الرابط على الإنترنت: **https://arabic.cnn.com/middle-east/article/2023/06/24/exp-martin-indyk-mohammad-bin-salman-israel** .
- CNN، البيت الأبيض يعلن إتمام صفقة شراء السعودية 121 طائرة بوينغ بقيمة 37 مليار دولار، 14 آذار 2023، الرابط الإلكتروني: **https://arabic.cnn.com/middle-east/article/2023/03/14/white-house-announces-boeing-saudi-arabia-airplane-deal**
- World Bank, Saudi Arabia Economic Update. World Bank Saudi Arabia Economic Update, 2019، **https://www.vision2030.gov.sa/media/rc0b5oy1/saudi_vision203.pdf**
- أحمد عليبة، "ما بعد التقارب السعودي-الإيراني: ماذا عن مستقبل تسوية الأزمة اليمنية؟"، 2023/6/20، الموقع على الإنترنت: https://acpss.ahram.org.eg/News/20928.aspx
- بدعوة من أردوغان.. محمد بن زايد في أنقرة"، 2021/11/24، الموقع على الإنترنت:

https://www.aljazeera.net/opinions/ ، تاريخ الزيارة: 5-1-2024.

- البنك الدولي، البنك الدولي في المملكة العربية السعودية، الموقع الإلكتروني: https://www.albankaldawli.org/ar/country/saudiarabia/overview
- بي بي سي، توصل ايران والقوى الكبرى إلى "اتفاق إطاري" بشأن برنامج طهران النووي، 2015، الرابط على الإنترنت: https://www.bbc.com/arabic/worldnews/2015/04/150402_iran_nuclear_talks ، تاريخ الزيارة: 5-12-2023.
- التوتر السعودي-الإيراني: جذور الأزمة وتداعياتها"، تقدير موقف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016/6/19، الموقع على الإنترنت: https://www.dohainstitute.org
- الجزيرة، النص الكامل لمبادرة السلام العربية لعام 2002، تاريخ النشر 2007، الموقع على الإنترنت: https://2u.pw/mXfvXsp تاريخ الزيارة: 10-12-2023.
- الجزيرة، محطات مصيرية على مسار العلاقات السعودية- اللبنانية خلال 8 عقود، الموسوعة، التحديث الأخير 2021، الرابط على الإنترنت: https://2u.pw/KaRpP0 ، تاريخ الزيارة، 5-1-2024.
- خالد المعيني، "التقارب السعودي-الإيراني: أثر الدور الصيني في إعادة ترتيب منضدة الرمل في الشرق الأوسط"، 2023/5/16، الموقع على الإنترنت: https://www.chinatody.com.cn .
- رحاب الزيادي، ماري ماهر، نوران عوضين، " العلاقات الأمريكية-السعودية: توتر مؤقت أم تحول استراتيجي"، 2022/11/27، الموقع على الإنترنت: https://ecss.com.eg/30939/.
- روبرت ساتلوف، التطبيع السعودي مع إسرائيل، و"التحول" المحلي، والسياسة الأمريكية، مذكرات السياسة 133، معهد واشنطن، أيار 2023، الرابط على الإنترنت: https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/alttby-alswdy-m-asrayyl-walthwwl-almhly-walsyast-alamrykyt.
- رؤية 2030 المملكة العربية السعودية، الموقع الإلكتروني: https://www.vision2030.gov.sa/media/rc0b5oy1/saudi_vision203.pdf
- زهراء غازي فتح الله، "انعكاسات الأزمة السورية على العلاقات الإيرانية-السعودية"، المركز الديمقراطي العربي، 2016/9/9، الموقع على الإنترنت: https://democraticac.de/?p=36989
- ستراتيجيكس، "العلاقات السعودية-الصينية من منظور الاقتصاد السياسي جيوبوليتيك الطاقة"، 2023/7/16، الموقع على الإنترنت: https://strategiecs.com/ar/analyses.
- صالح بن محمد الخثلان، "مستقبل العلاقات السعودية-الروسية تحدده حرب أوكرانيا وتقييم الرياض"، 2022/3/29، الموقع على الإنترنت: https://araa.sa/index.php?option .
- صحيفة البيان، اتفاقية لعودة السفراء وطرد القيادات الإخوانية من الدوحة، الإمارات، 17 نيسان 2014، الرابط على

الإنترنت: **https://www.albayan.ae/one-world/arabs/2014-04-17-1.2103900** ، تاريخ الزيارة: 5-12-2013.

- صحيفة البيان، الإمارات والسعودية والبحرين تسحب سفراءها من قطر، الإمارات، 2014، الرابط على الإنترنت: **https://www.albayan.ae/one-world/arabs/2014-03-06-1.2074281** ، تاريخ الزيارة: 1-12-2023.
- صحيفة البيان، بيان سعودي أمريكي مشترك تزامناً مع زيارة بايدن للمملكة، 16 يوليو 2022، الرابط على الإنترنت: **https://www.albayan.ae/world/gcc/2022-07-16-1.4477307** .
- صحيفة البيان، بيان سعودي أمريكي مشترك تزامناً مع زيارة بايدن للمملكة، 16 يوليو 2022، الرابط على الإنترنت: **https://www.albayan.ae/world/gcc/2022-07-16-1.4477307** .
- صحيفة العرب، إسرائيل والسعودية تخفضان تكتيكياً من اندفاعهما نحو التطبيع، العدد 12896، لندن، 18-9-2023، الرابط على الإنترنت: **https://2u.pw/eVUDIrn** .
- صحيفة العرب، التطبيع مع إسرائيل محسوم لكن ماذا تنتظر السعودية قبل ذلك، العدد 12900، 22-9-2023، الرابط على الإنترنت: **https://2u.pw/ec6squc** .
- صحيفة العرب، التطبيع مع إسرائيل محسوم لكن ماذا تنتظر السعودية قبل ذلك، العدد 12900، 22-9-2023، الرابط على الإنترنت: **https://2u.pw/ec6squc** ، تاريخ الزيارة: 5-1-2024.
- صحيفة إندبندنت العربية، بندر بن سلطان: السعودية حذرت الأسد من انقلاب الوضع في سوريا 3 مرات وأرسلت له سراً 200 مليون دولار دعماً للإصلاحات، الرابط على الإنترنت: **https://2u.pw/vgoIsYu** ، تاريخ الزيارة: 5-1-2024.
- صندوق النقد الدولي، استجابات السياسات لكوفيد-19، الموقع الإلكتروني: **https://www.imf.org/en/Topics/imf-and-covid19/Policy-Responses-to-COVID-19**
- طارق دياب، "العلاقات التركية السعودية 2011-2019 دراسة في النسق الإقليمي"، المعهد المصري للدراسات.2020/1/23، الموقع على الإنترنت: **https://eipss-eg.org/**
- طارق دياب، "العلاقات التركية السعودية 2011-2019 دراسة في النسق الإقليمي"، المعهد المصري للدراسات، 2020/1/23، الموقع على الإنترنت: **https://eipss-eg.org/**
- عبدالله آل هيضة، السعودية.. ملك يوقف الاحتلال بالقوة.. وشعب يفتح أبوابه للكويتيين، صحيفة الشرق الأوسط، جدة، 2015، الرابط على الإنترنت: **https://2u.pw/gbLil** ، تاريخ الزيارة 1-12-2023.
- عبدو جميل المخلافي، لماذا تؤيد السعودية ثورة ليبيا وتتخوف من احتجاجات البحرين واليمن؟، DW، 2011، الرابط على الإنترنت: **https://2u.pw/Rsm2CoR** ، تاريخ الزيارة: 5-1-2024.
- العربية، نص الاتفاق الثلاثي السعودي الإيراني الصيني، 2023، الموقع على الإنترنت: **https://2u.pw/GvE2oG** .
- العربية، نص الاتفاق الثلاثي السعودي الإيراني الصيني، 2023، الموقع على الإنترنت: **https://2u.pw/GvE2oG**، تاريخ الزيارة: 5- 1- 2024.

- عزالدين الهادف، قوات درع الجزيرة في البحرين.. لحماية آل خليفة أم الوطن؟، قناة الحرة، 2013، الرابط على الإنترنت: **https://2u.pw/zc0U4KF** ، تاريخ الزيارة: 10-12-2023.
- عصام عبد الشافي، "عودة العلاقات السعودية-الإيرانية: السياقات والمسارات"، المعهد المصري للدراسات، 2023/3/30، الموقع على الإنترنت: **https://eipss-eg.org/**
- علي نجات، "مستقبل العلاقات التركية-السعودية"، مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2022، بغداد، الموقع على الإنترنت: **https://www.bayancenter.org/2022/05/8417/**
- غازي الغريري والوكالات، عمان ترفض الاتحاد الخليجي وتلوّح بالانسحاب، صحيفة البيان، 2013، الرابط على الإنترنت: **https://www.albayan.ae/one-world/arabs/2013-12-08-1.2016362** ، تاريخ الزيارة: 5-12-2023.
- غريغري غوس، "مستقبل العلاقات الأمريكية-السعودية، المملكة والسلطة، ترجمة سميرة إبراهيم عبد الرحمن، مجلة دراسات دولية، العدد 67، القاهرة، 2016، الموقع على الإنترنت: **https://jcis.uobaghdad.edu.iq/index.php/politics/article/view/115**
- غريغوري كوساتش، "ديناميكية جديدة لقيادات مختلفة: العلاقات الروسية-السعودية"، 2021/8/31، الموقع على الإنترنت:**https://eurasiaar.org/edition**. .
- كريم قرط، "أثر الاتفاق السعودي الإيراني في الأزمة اليمنية"، 2023/8/21، الموقع على الإنترنت: **https://www.masarat.ps/article/6162**
- مايسة مرزوق، "العلاقات الأمريكية-السعودية في ظل إدارة بايدن: معضلة تحقيق التوازن بين المبادئ والمصالح"، المركز الديمقراطي العربي، برلين، 2023/11/5، الموقع على الإنترنت: **https://democraticac.de/?p=72402**
- مجدي عبيد، الإمارات والسعودية.. روابط دم ووحدة مصير، صحيفة البيان، دبي، الرابط على الإنترنت: **https://www.albayan.ae/across-the-uae/news-and-reports/2014-06-19-1.2147934** ، تاريخ الزيارة: 5-12-2023.
- محمد عبدالله بن هميم، " مكاسب وفرص تركيا من التقارب السعودي-الإيراني"، 2023/4/17، الموقع على الإنترنت: https://rasanah-iiis.org
- محمد علوش، "المصالحة السعودية السورية: لماذا؟"، 2023/6/7، الموقع على الإنترنت: **https://gulfhouse.org/posts/5998/**
- محمود الرنتيسي، "السياسة التركية تجاه أزمة قطر وجيرانها: جمع القوة المتوسطة بين أدوات القوة الصلبة والناعمة"، 2020/5/17، الموقع على الإنترنت: **https://dergipark.org.tr/tr/download/article-file/1181038**
- محمود علوش، "المصالحة التركية السعودية وتأثيراتها الإقليمية"، 2022/5/7، الموقع على الإنترنت: **https://www.aljazeera.net/opinions/**

- محمود علوش، "المصالحة التركية السعودية وتأثيراتها الإقليمية"، 2022/5/7، الموقع على الإنترنت: **https://www.aljazeera.net/opinions/**
- مصطفى محمد صلاح محمد، "السعودية وإيران: صراع الأدوار في الشرق الأوسط البحرين، سوريا، واليمن نموذجاً"، 2017/4/12، المركز الديمقراطي العربي، الموقع على الإنترنت: **https://democraticac.de/?p=36989**
- معهد دول الخليج العربي في واشنطن، ندوة تتناول مستقبل السعودية بعد رؤية 2030، الرابط الإلكتروني: **https://2u.pw/eeYYoKZ**
- المنصة الوطنية الموحدة، رؤية 2030، الموقع الإلكتروني: **https://www.my.gov.sa/wps/portal/snp/servicesDirectory**
- المنصة الوطنية الموحدة، رؤية 2030، الموقع الإلكتروني: **https://www.my.gov.sa/wps/portal/snp/servicesDirectory**
- الموقع الرسمي لرؤية المملكة العربية السعودية 2030: Vision 2030.
- **الموقع الرسمي للمبادرة الوطنية للصناعة والتنمية التكنولوجية: National Industrial Development and Logistics Program.**
- هادي حبلي، "السعودية بين روسيا وأمريكا.. بين المصالح والشراكة"، 2022/10/10، الموقع على الإنترنت: **https://180post.com/archives/32172** .
- وسام بسام، "تحليل بحثي: العلاقات السعودية-التركية.. إلى أين؟؟"، مؤسسة اليوم الثامن للإعلام والدراسات، 2019/5/9، الموقع على الإنترنت: **https://alyoum8.net/posts/45481**

المو اقع الأجنبية:

- Ali Bakir" Biden's Visit to Saudi Arabia: Interests Prevail Over Campaign Promises",4/7/2022: **https://gulfif.org/authors/dr-ali-bakeer/** .
- Jane Kinninmont. Vision 2030 and Saudi Arabia's Social Contract Austerity and Transformation. Middle East and North Africa Program .July 2017 . **https://www.chathamhouse.org/sites/default/files/publications/research/2017-07-20-vision-2030-saudi-kinninmont.pdf**
- Prasanta Kumar Pradhan," Saudi Arabia and the Russia–Ukraine War", 16/8/2023: https://www.idsa.in/idsacomments/ .

الفهرس

الملخص 3
المقدمة: 4
الفصل الأول: تفاعلات الملفات الإقليمية والدولية ضمن السياسة الخارجية السعودية 6
أولاً: الملفات الخليجية ضمن السياسة الخارجية السعودية 8
1-أزمة الخليج الثانية 1990. 8
2-العلاقات السعودية-القطرية.. 8
3-العلاقات السعودية- العمانية. 9
4-العلاقات السعودية- الإماراتية. 9
5-العلاقات السعودية- البحرينية. ..... 10.
ثانياً: القضايا العربية ضمن السياسة الخارجية السعودية 10
1-الملف الفلسطيني 11
2-الملف اللبناني 11
3-الأزمة الليبية 12
4-الأزمة السورية 13
ثالثاً: الملفات الإقليمية ضمن السياسة الخارجية السعودية 14
1-العلاقات السعودية- التركية: 14
2-العلاقات السعودية- الإيرانية ..... 15..
3-العلاقات السعودية- الإسرائيلية 15
رابعاً: الملفات الدولية ضمن تفاعلات السياسات الخارجية السعودية. 16
1-العلاقات السعودية مع الغرب (الولايات المتحدة الأمريكية). 16
2-العلاقات السعودية مع الشرق (الصينية- الروسية) 17
الفصل الثاني: مشروع رؤية 2030 وانعكاسه على السلوك الخارجي للسعودية 18
أولاً: الأهداف الرئيسية لرؤية 2030 19
ثانياً: الإنجازات المرتبطة برؤية 2030، وأبرز المعوقات والتحديات 22
الفصل الثالث: تفاعلات السياسة الخارجية السعودية في بيئة إقليمية غير مستقرة 24

أولاً: العلاقات السعودية-التركية بين التنافس والتعاون..... 25
ثانياً: العلاقات السعودية-الإيرانية 29
الاتفاق السعودي- الإيراني واحتمالات تطور العلاقات الثنائية 33
ثالثاً: العلاقات السعودية- الإسرائيلية..... 34
الفصل الرابع: تفاعلات السياسة السعودية في محيط دولي مضطرب 38
أولاً: العلاقات السعودية-الأمريكية في بيئة دولية مغايرة..... 39
ثانياً: الاتجاه إلى التنويع في العلاقات الدولية "روسيا والصين نموذجاً" 42
1-التقارب السعودي-الروسي:..... 43
الحرب الروسية-الأوكرانية وانعكاسها على العلاقات السعودية-الروسية..... 45
2-التقارب السعودي-الصيني:..... 46
ثالثاً: مقاربة السياسة الخارجية السعودية في إطار نظريات العلاقات الدولية 49
1-المدخل الواقعي:..... 49
2-المدخل الليبرالي:..... 51
3-المدخل البنائي:..... 52
الخاتمة:..... 53
المراجع:..... 55